جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة
------

# العدالة الاجتماعية في السياسة المالية
# لعمر بن عبد العزيز ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية
## (دراسة مقارنة)

إعداد

د/ كمال الدين حسين محمد

كلية الحقوق – جامعة أسيوط

( العدد الثالث والثلاثون الإصدار الأول يناير ٢٠٢١م الجزء الثاني )

# العدالة الاجتماعية في السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة)

كمال الدين حسين محمد حسين.
قسم المالية العامة والتشريع المالي، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، أسيوط، مصر.
البريد الإلكتروني: drkamalhussain@aun.edu.eg

## ملخص البحث:

يعتبر هدف العدالة الاجتماعية من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول المختلفة في الوقت الراهن، ليس فقط لاعتبارها مطلباً أساسياً للمواطنين، وإنما لما لها من مردود إيجابي على عملية التنمية الاقتصادية أيضاً، حيث يمكن القول أن العدالة الاجتماعية تلعب دوراً مهماً، ليس في تحقيق التنمية الاقتصادية فحسب، بل في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة الناجزة، التي تقوم على أسس صحيحة وقواعد راسخة، ومن النماذج التاريخية الملهمة التي استطاعت أن تحقق التنمية الاقتصادية الناجزة الممزوجة بالعدالة الاجتماعية، نموذج دولة عمر بن عبد العزيز، فقد استطاع عمر بن عبد العزيز في فترة زمنية قصيرة لم تتجاوز العامين ونصف، أن يحقق للدولة الإسلامية مستويات كبيرة من التنمية والرخاء الاقتصادي ورفاهية العيش، حتى أنه لم يعد في دولته فقيراً ولا محتاجاً، فكانت الناس تأتي بصدقاتها وزكواتها، فلا تجد من يأخذها، لذا فقد ألهمتنا تجربته، ودفعتنا لدراسة مدى تأثير العدالة الاجتماعية التي اعتمد عليها منهجه في الحكم، لا سيما في الجوانب والسياسات المالية، في تحقيق التنمية الاقتصادية الكبيرة والناجزة التي تحققت في عهده، ودراسة مدى إمكانية الاستفادة من هذه التجربة المميزة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها الدول المختلفة في الوقت الراهن.

**الكلمات المفتاحية:** العدالة – الاجتماعية – الاقتصادية – السياسة – المالية – الضمان – الإيرادات – النفقات.

# Social Justice in the Fiscal Policy of ʿ Omar Ibn ʿ Abdulaziz and its Role in Achieving Economic Development: A Comparative Study

**Kamaluddin Hussain Muhammad Hussain**
**Department of Public Finance and Fiscal Legislation, Faculty of Law, Assiut University, Assuit, Egypt.**
**Email: drkamalhussain@aun.edu.eg**

**Abstract:**
**Social justice is one of the basic objectives most countries at the present time endeavor to achieve. In addition to being considered a basic demand of the citizens, it has a positive impact on the process of economic development. One could argue that social justice plays an important role, not only in achieving economic development but also in achieving an effectively comprehensive economic development based on sound foundations and well-established rules. One of the illuminatingly inspiring historical models which achieved successful economic development mixed with social justice is the model practiced in the era of ʿ Omar Ibn ʿ Abdulaziz. In a short period of only eighteen months, this great ruler achieved high levels of development, economic prosperity and welfare for the Islamic State of his time. His subjects were so self-sufficient and well-off that the rich ones did not find a single needy or poor person to give Zakah or charity to. Such practice has inspired and prompted me to study the effect which the social justice policy adopted in in his rule brought about, especially in the financial aspects and policies, which produced such a great and efficient economic development achieved during his era. The study explores the possibility of benefiting from this distinguished practice in achieving the economic development that most countries seek at the present time.**

**fiscal - security - -social - economic - policy -Keywords: justice revenues - expenditures.**

# مُقَدِّمَة

لقد أصبحت العدالة الاجتماعية في الوقت الراهن هدفاً أساسياً من الأهداف التي تسعى إليها الدول والمجتمعات المختلفة، لاسيما مع تعالي الصيحات المدافعة عن حقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق في العدالة الاجتماعية، وانتشار المؤسسات التي تعني بتمكينه من الحصول على هذه الحقوق.

وقد توصلت بعض المجتمعات بالفعل إلى مستويات مقبولة من العدالة الاجتماعية، ونجحت في ترسيخ القيم والأفكار المرتبطة بها في أذهان المواطنين، إلا أن هناك مجتمعات أخرى مازالت تسعى إلى تحقيق هذا الهدف دون أن تتمكن من إدراكه كما ينبغي، وقد أرجع البعض فشل هذه المجتمعات في تحقيق مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية إلى تدني مستويات التنمية الاقتصادية، لذا فقد ظهرت أصوات تنادي بإمكانية تأجيل هدف العدالة الاجتماعية، وتعجيل هدف التنمية الاقتصادية وتشجيع التراكم الرأسمالي، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن عملية التنمية في حد ذاتها، لا بد وأن تسفر عن خلل مؤقت في توزيع عوائدها بين أفراد المجتمع، وتركز الثروة مؤقتاً في أيدي فئة المستثمرين ورجال الأعمال، الذين لديهم ميل حدي أكبر للادخار والاستثمار، مما يدفع الإنتاج والتنمية قدماً.

وبالرغم من ذلك، فإن من الملاحظ أن الدول التي قدمت هدف التنمية الاقتصادية على هدف العدالة الاجتماعية، غابت عنها العدالة والتنمية معاً، والدول التي سلكت طريقاً يسعى إلى تحقيق الهدفين معاً على التوازي، استطاعت أن تحقق كلا الهدفين بشكل كبير، ويدل ذلك على أن العدالة الاجتماعية تدعم عملية التنمية الاقتصادية، وتوفر لها الظروف المواتية.

وعند الحديث عن النماذج التي استطاعت أن تحقق التنمية الاقتصادية الناجزة الممزوجة بالعدالة الاجتماعية، يظهر لنا بقوة نموذج تاريخي ملهم، تتفق كل المراجع التاريخية على ما تحقق فيه من نمو ورفاهة اقتصادية كبيرة

وسريعة، وهو نموذج دولة عمر بن عبد العزيز، الخليفة الأموي الذي حكم الدولة الإسلامية الكبيرة في نهاية المائة سنة الأولى من هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد استطاع عمر بن عبد العزيز أن يحقق للدولة الإسلامية مستويات كبيرة من التنمية والرخاء الاقتصادي ورفاهة العيش.

ومن الملفت للنظر أن عمر بن عبد العزيز استطاع أن يحقق هذا القدر من التنمية والرخاء الاقتصادي في برهة خاطفة من الزمن، ففترة حكمه للدولة الإسلامية لم تتجاوز العامين ونصف، وهي فترة قصيرة جداً لتحقيق ذلك القدر العظيم من التنمية، ومن الملفت للنظر أيضاً، أن أكثر ما اشتهر به عمر بن عبدالعزيز في حكمه هو العدل، فكان عهده نموذجاً للعدالة الاجتماعية كما يجب أن تكون، وقد ألهمتنا هذه التجربة المميزة، ودفعتنا لدراسة مدى تأثير العدالة الاجتماعية التي اعتمد عليها منهج عمر بن عبد العزيز في الحكم، لا سيما في الجوانب والسياسات المالية، في تحقيق التنمية الاقتصادية الكبيرة والناجزة التي تحققت في ذلك العهد المبارك.

## أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح الدور الذي يمكن أن تقوم به العدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية، على النحو الذي يمكن الدول والمجتمعات من ترتيب أولوياتها بشكل صحيح، فتحت ضغوط عجز الموازنة العامة ونقص التراكم الرأسمالي، نجد أن هناك بعض الدول – لا سيما النامية منها – تقدم هدف التنمية الاقتصادية على هدف العدالة الاجتماعية، وتعتبر العدالة الاجتماعية نتيجة للتنمية الاقتصادية وليست سبباً من أسبابها، ولذا: فإن هذه الدول ضحت بشكل نسبي – يتفاوت من مجتمع لآخر – بالعدالة الاجتماعية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالرغم من ذلك لم تتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، ومن ثم فإن هذا البحث إذا أثبت أن العدالة الاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإنه سيساعد تلك الدول في ترتيب أولوياتها

بشكل صحيح، بحيث تسعى في تحقيق العدالة والتنمية على التوازي، للاستفادة من التأثير الإيجابي للعدالة الاجتماعية في دعم التنمية الاقتصادية.

**فرضية البحث**:

يقوم هذا البحث على فرضية مؤداها أن العدالة الاجتماعية من أهم آليات تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي وسيلة من الوسائل التي تدعم برامج التنمية الاقتصادية وتعزز فرص نجاحها، ونسعى في هذا البحث إلى إثبات صحة هذه الفرضية، أو إثبات خطئها، من خلال دراسة نموذج من أهم النماذج التاريخية التي اقترن فيها إعلاء قيم العدالة الاجتماعية مع السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو النموذج التنموي الذي اتبعه الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز.

**منهج البحث**:

لقد اعتمدنا في هذا البحث بشكل أساسي على المنهج التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات المؤشرات المالية والاقتصادية في عهد عمر ابن عبد العزيز، وصياغتها في قوالب اقتصادية واضحة ومعبرة عن الحالة الاقتصادية والمالية في ذلك العهد، وفقاً للمفاهيم الاقتصادية الحديثة، وتحليلها لاستنتاج طبيعة السياسات المالية لهذا الخليفة، ومدى توافر العدالة الاجتماعية فيها، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

**خطة البحث**:

سعينا من خلال هذا البحث في البداية إلى إعطاء صورة واضحة لبعض المفاهيم الأساسية في نظرية العدالة الاجتماعية، ثم انتقلنا للحديث عن عهد عمر ابن عبد العزيز ومظاهر العدالة الاجتماعية فيه، وبعدها تناولنا مظاهر العدالة الاجتماعية في السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز، ثم ختمنا هذا البحث بتحليل

دور العدالة الاجتماعية في عهد عمر بن عبد العزيز في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما تطلب تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول على النحو التالي:

**الفصل الأول**: مفاهيم أساسية في نظرية العدالة الاجتماعية.

**الفصل الثاني**: العدالة الاجتماعية في عهد عمر بن عبد العزيز.

**الفصل الثالث**: العدالة الاجتماعية في السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز.

**الفصل الرابع**: دور العدالة الاجتماعية في سياسة عمر بن عبد العزيز في تحقيق التنمية الاقتصادية.

والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل،،،

# الفصل الأول

# مفاهيم أساسية في نظرية العدالة الاجتماعية

تعتبر العدالة الاجتماعية من أهم الأهداف التي تسعى إليها البشرية عبر الأزمنة المختلفة، لذا فقد أهتم الكثير من الباحثين في العلوم الاقتصادية والدينية والقانونية بدراستها وتوضيح ماهيتها، بيد أن مفهوم العدالة ينطوي على دلالات فلسفية عديدة ومختلفة، تختلف باختلاف الرؤى والثقافات، وفي هذا الفصل نحاول تسليط الضوء على بعض المفاهيم الأساسية في نظرية العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

## المبحث الأول

## مفهوم العدالة الاجتماعية

ترتبط فكرة العدالة الاجتماعية بظروف المجتمع والقيم السائدة فيه، ولذا فإن من الخطأ الاعتقاد بأن معنى العدالة الاجتماعية هو معنى ثابت على مر العصور، فالدعوة للعدالة الاجتماعية هي دعوة قديمة قدم شعور الإنسان بالحرمان والقهر والظلم، سواءً أكان هذا الحرمان مطلقاً يتعلق بعجز الفرد عن إشباع بعض أم كل حاجاته الأساسية، بصرف النظر عن مدى تمتع غيره بها، أم كان هذا الحرمان نسبياً يتمثل في شعور الفرد بالظلم، إذ يرى غيره يتمتع بما لا يتمتع به دون مبرر اقتصادي أو أخلاقي مقنع.

ولقد أثار هذا الحرمان، بشقيه المطلق والنسبي، فكرة العدالة الاجتماعية والدعوة إليها على مر العصور، ومع ذلك فإن فكرة العدالة الاجتماعية لم تكن دائماً تعني نفس الشيء في مختلف هذه الدعوات، بل اختلفت فيما بينها، واختلفت

أيضاً عن المفهوم الحديث للعدالة الاجتماعية[١]، وفي هذا المبحث نسلط الضوء على مفهوم العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

## المطلب الأول

## تعريف العدالة الاجتماعية وأنماطها

العدل في اللغة ضد الجور، ذويقال عدل عليه في القضية، وبسط الوالي عدله[٢].

أما في الاصطلاح فقد تعددت تعريفات العدالة الاجتماعية، حيث يعتبر مفهوم العدالة الاجتماعية من المفاهيم العامة المتغيرة، التي تختلف باختلاف المنظور الأيديولوجي، بمعنى أن كل تيار فكري يقدم معنى مميزاً للعدالة الاجتماعية، يتناسب مع ما يؤمن به من أفكار، وقد يختلف هذا المعنى نسبياً أو كلياً عن المعاني التي تقدمها التيارات الفكرية الأخرى لذات المفهوم[٣]، وسنتعرض في هذا المطلب لتعريف العدالة الاجتماعية وأنماطها:

### أولاً: تعريف العدالة الاجتماعية

ذهب البعض إلى تعريف العدالة الاجتماعية بأنها "تعاون الأفراد في مجتمع متحد، يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية وفعلية، لكى ينمو ويتعلم لأقصى

(١) د/ جلال أمين: العدالة الاجتماعية من منظور المشروع الحضاري، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٢٤، العدد ٢٦٩، سنة ٢٠٠١، ص١٩١

(٢) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ١٩٨٦، باب العين، ص١٧٦

(٣) سلامة كيلة: الحركات الاجتماعية ومفهوم العدالة الاجتماعية في الثورات في البلدان العربية، كتاب مؤتمر العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، ومؤسسة روزا لوكسمبرج، القاهرة ١٨ – ١٩ مايو ٢٠١٤، ص ٢٩

ما تتيح له قدراته، فهي تتصل بالجهود الرامية لتأكيد الفرص، والحماية المتساوية لكل الناس، في حدود النظم المعمول بها"(١).

وهناك من يرى أن العدالة الاجتماعية تتمثل في "تحقيق نوع من التضامن بين أبناء المجتمع على اختلاف قدراتهم المالية، وتقليل الفوارق الضخمة بين مستوياتهم المعيشية، وذلك باستقطاع نسب معينة من دخول الأغنياء والمقتدرين، وردها على الفقراء والمحتاجين، لكفالة الحد الأدنى اللائق من مستلزمات الحياة لمختلف فئات المجتمع"(٢).

كما أطال البعض في تعريف العدالة الاجتماعية، بغية أن يشمل التعريف كافة أركانها وجوانبها، فعرفها بأنها "تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة التي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وممتلكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها، وحسن توظيفها لصالح الفرد وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي من جهة، ولصالح المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع

(١) د/ صلاح أحمد هاشم: العدالة والمجتمع المدنى، حالة مصر، الناشر الإلكترونى موقع كتب عربية، ٢٠٠٥، ص٤٤ www.kotob arabia.com

(٢) د/ ماجد راغب الحلو: العدالة الاجتماعية بين القرآن والدستور، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية، العدد رقم١ لسنة ٢٠١٥، ص٣٧١

للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى"[١].

وفي ضوء هذه التعريفات، وغيرها، يمكن القول إن العدالة الاجتماعية – من وجهة نظرنا – هي تحقيق المساواة والإنصاف بين جميع أفراد المجتمع مع مراعاة اختلاف ظروفهم وقدراتهم، وإتاحة جميع الحقوق والحريات للجميع، دون أدنى تمييز إلا استناداً على اعتبارات قوية تتطلبها مقتضيات العدالة ذاتها، ويقبلها عامة أفراد المجتمع.

وجدير بالذكر، ونحن في سياق تعريف العدالة الاجتماعية، أن نشير إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية تقوم على جانبين أساسيين هما[٢]:

**أولاً:** الجانب المادي ويتمثل في إشباع حاجات الإنسان، من خلال توفير لقمة العيش للجائع والملبس للعاري، والمأوى للمتشرد والرعاية الصحية للمريض، والتعليم لغير القادر...إلخ.

**ثانياً:** الجانب المعنوي ووفقاً له يجب أن يتم إشباع حاجات الإنسان وفقاً لمفهوم أن ذلك حق للفرد وليس منةً من أحد، فلذا: يجب مراعاة كرامة الفرد، فليس من العدلة أن نهدر كرامة الفرد في مقابل الحصول على حقه وفرصه في الحياة.

وعلى هذا النحو فإن مفهوم العدالة الاجتماعية يختلف عن مفهوم المساواة، فبالرغم من أن البعض قد ينظر إلى العدالة الاجتماعية على أنها مرادف لمعنى المساواة، إلا أن العدالة الاجتماعية تختلف في مضمونها وفي شمولها عن معنى المساواة، ذلك لأن المساواة قد تكون مطلقة وقد تكون نسبية، ويقصد

(١) د/ إبراهيم العيسوي: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أبريل / نيسان ٢٠١٤، ص ١٤

(٢) د/ صلاح أحمد هاشم: المرجع السابق، ص١٠٣ – ١٠٤

بالمساواة المطلقة التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل القومي أو الثروة القومية أو الفرص والأعباء ... إلخ، ولاشك أن هذا المعنى للمساواة يختلف تماماً عن معنى العدالة الاجتماعية التي تنصرف إلى توزيع الأنصبة والأعباء على نحو يراعى الفروق الفردية بين الناس، أي أن المساواة المطلقة يمكن وصفها على أنها مساواة عمياء تتجاهل الفروق بين الناس، وهي بذلك أبعد ما تكون عن معنى العدالة الاجتماعية(١).

أما المساواة النسبية فهي ليست مفهوماً رياضياً، وإنما هي مفهوم اجتماعي وفلسفي، لا تتعارض مع وجود فروق معينة بين حصص الأفراد في أنصبتهم من الدخل أو الثروة أو تحمل الأعباء العامة، طالما أن هذه الفروق مقبولة اجتماعياً ولها ما يبررها(٢)، ومن الواضح أن هذا المفهوم النسبي للمساواة يقترب بشدة من معنى العدالة الاجتماعية، لدرجة أن بعض نظريات العدالة الاجتماعية سعت لتقنينه، مثل نظرية "جون رولز"(٣) التي ترى أنه يجب أن تنظم اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يجعلها تحقق أقصى نفع ممكن للأعضاء الأقل حظاً في المجتمع، ويتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف

(١) د/ إبراهيم العيسوي: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربى، حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربى للتخطيط، المجلد ١٥، العدد ١، يناير ٢٠١٣، ص٢٠٢

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٢

(٣) جون رولز (John Rawls) (٢١ فبراير ١٩٢١ – ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٢) هو فيلسوف أمريكى ليبرالى، وأستاذ فلسفة سياسية في جامعات أمريكية، ويعتبر من مؤسسي الليبرالية الجديدة ذات الميول الاشتراكية، وتعتبر كتاباته في موضوع العدالة الاجتماعية من أهم الكتابات في هذا المجال، من أشهرها "نظرية في العدالة" و "العدالة كإنصاف".

والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد، في إطار من المساواة المنصفة في الفرص(١).

ولكن ليس معنى ذلك أن العدالة الاجتماعية تعني المساواة النسبية بين أفراد المجتمع، فبالرغم من تقارب المعنيين فإن المساواة النسبية تختلف عن معنى العدالة الاجتماعية من حيث الشمول، فالعدالة الاجتماعية لها مفهوم أوسع وأكثر شمولاً عن المساواة النسبية بين أفراد المجتمع، ذلك لأنها تشمل المساواة بين الأفراد بالإضافة إلى قيم أخرى مثل العدالة القانونية، والحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان، وكفالة الحريات....إلخ، وبالتالي فإنه بالرغم من أن السعي لتقليص التفاوت ومواجهة عدم المساواة، هما مكونان أصيلان في أي مسار للعدالة الاجتماعية، غير أن المساواة ليست كل شيء، بل قد يكون في بعض أشكال عدم المساواة التي تحابي الضعفاء والفقراء معنى من معاني العدالة الاجتماعية(٢).

## ثانياً: أنماط العدالة الاجتماعية

يمكن التفرقة بين نمطين مختلفين للعدالة الاجتماعية، وهما نمط العدالة التوزيعية، ونمط العدالة التصحيحية:

(١) جون رولز: العدالة كإنصاف "إعادة صياغة"، ترجمة د/ حيدر حاج اسماعيل، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٢٨٤ ومابعدها.

(٢) وائل جمال: العدالة الاجتماعية والثورات العربية إشكاليات المفهوم والسياسات، كتاب مؤتمر العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، ومؤسسة روزا لوكسمبرج، القاهرة ١٨ – ١٩ مايو ٢٠١٤، ص ٢٢

**١ - العدالة التوزيعية:**

يتمثل هذا النمط من أنماط العدالة الاجتماعية في توزيع موارد المجتمع وأعبائه على الأفراد بشكل عادل، ذلك لأن قضية العدالة الاجتماعية هي قضية توزيع بالدرجة الأولى، أي قضية تتعلق بالنصيب النسبي من الناتج القومي، وهو أمر طبيعي لأن فكرة الناتج القومي ذاتها نشأت مع ظهور فكرة الأمة أو الدولة، والاهتمام بمراعاة العدالة في توزيع إنتاج الأمة أو دخلها على المنتسبين إليها(١).

وبالرغم من أن فكرة العدالة في توزيع الموارد والأعباء بين أفراد المجتمع أمر متفق عليه، إلا أن الإشكالية الحقيقية تكمن في كيفية تحقيق التوزيع العادل، ذلك لأن العدالة التوزيعية لا تعني أن يتم توزيع الموارد والأعباء بالتساوي بين أفراد المجتمع بصرف النظر عن ظروفهم وأحوالهم، فالعدل يصبح ظلماً عندما لا يكون المستحقون في وضع متساو للاستفادة منه، ولذلك فإن العدالة التوزيعية تقتضي مراعاة ظروف الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية عند توزيع الأعباء عليهم، كما تقتضي تحقيق التناسب بين ما يقدمه الفرد للمجتمع من عمل وما يحصل عليه من مقابل، ومن ثم فإن المساواة التي تحكم هذا النوع من العدالة هي المساواة النسبية وليس المساواة الحسابية(٢).

هذا، وإن كانت العدالة التوزيعية لا تقتضي المساواة الحسابية المطلقة بين أفراد المجتمع، فإنها تأبى أيضاً عدم المساواة المطلقة بينهم، فالفروق بين المواطنين من حيث الحصول على الخدمات وتحمل الأعباء، يجب أن تكون مبنية على أساس الاعتدال، حيث إن عدم وجود فروق كبيرة بين الأفراد، يحمي المجتمع من الصراع الطبقي، ومن سيطرة طبقة على أخرى(٣).

---

(١) د/ جلال أمين: المرجع السابق، ص١٩١

(٢) د/ صلاح أحمد هاشم: المرجع السابق، ص ١١٥ – ١١٦

(٣) المرجع السابق، ص١١٦

وجدير بالذكر أنه مع زيادة تقارب العالم، وتزايد قوة وسائل الاتصال بين أجزائه وأممه، بدأ معيار العدالة التوزيعية يخرج عن حدود الدولة الواحدة، ويأخذ منحى عالميا، حيث تلاحظ زيادة ما يعقد من مقارنات، تتجاوز حدود الدولة أو الأمة الواحدة، فأصبحت المقارنات تجري بين مستويات المعيشة داخل الدولة ومستويات المعيشة السائدة في الدول الأخرى، وحجم استفادة كل دولة من النظام الاقتصادي العالمي، ومن ثم ضرورة حصول الدول والمجتمعات الفقيرة على نصيب من هذه الفوائد(١)، وهو ما ينقل فكرة العدالة التوزيعية إلى العالمية، ليصبح توزيع الدخل ليس توزيعاً للدخل القومي فحسب، بل توزيعاً لدخل العالم ككل(٢).

(١) لا شك أن العلاقات الخارجية الاقتصادية والسياسية للدولة لها انعكاسات مهمة على العدالة الاجتماعية، إذ تعتبر العلاقات الاقتصادية الخارجية عاملاً مؤثراً في تحديد الحجم النهائي للموارد التي يمكن لمواطني أي دولة اقتسامها فيما بينهم، كما أن طبيعة هذه العلاقات قد يكون من شأنها إنتاج آثار متباينة على أنصبة الفئات المختلفة من السكان، ومن ثم قد تساعد على زيادة مستوى العدالة أو تخفيضها و في هذا الإطار يمكن القول إن العولمة تؤثر على العدالة الاجتماعية في الدول المختلفة، لا سيما الدول النامية منها، من حيث إنها تعلي مصالح مجتمع الأعمال على مصالح العمال، وأنها تؤدي إلى صياغة اتفاقيات دولية لحماية المستثمرين وتنمية أرباح الشركات متعددة الجنسيات، وتفتح أمامهم اقتصادات الدول النامية لتحقيق أرباح فاحشة من خلال نظم تشغيل استغلالية للعمال الفقراء في هذه الدول، ومن خلال تصريف منتجاتهم في أسواق الدول النامية، وهو ما يؤدي في كثير من الأحوال إلى تدمير منشآت صغار المنتجين والتجار، وفقدان ما يرتبط بها من فرص عمل، فلذا: فإن هذه العولمة الظالمة غابت عنها العدالة في توزيع مغانمها ومغارمها بين الدول المتقدمة والدول النامية، للمزيد راجع د/ إبراهيم العيسوي: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٠٨

(٢) د/ جلال أمين: المرجع السابق، ص ١٩٢

**٢ - العدالة التصحيحية (التعويضية):**

إن اختلاف الأفراد في قدراتهم وحظوظهم من المستوى المادي والمكانة الاجتماعية، قد ينتج عنه فروق في العوائد والنتائج تتجاوز الفروق المقبولة اجتماعياً، وذلك بالرغم من توافر المساواة وتكافؤ الفرص، لذا فإن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع قد لا يكون كافياً لتحقيق العدالة الاجتماعية، إنما يجب العمل بشكل مستمر لتصحيح الفروق الواسعة في توزيع الدخل والثروة والنفوذ، عن طريق تدخل الدولة بفرض الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة، وإعادة توزيع الملكية، وتوسعها في الإنفاق الاجتماعي المحابي للفقراء وذوي الدخول المنخفضة[١]، وهو ما يطلق عليه العدالة التصحيحية.

ومن ثم يمكن القول إن العدالة التصحيحية هي النمط المكمل للعدالة التوزيعية، ولا تظهر الفائدة منها إلا بعد أن تكون العدالة التوزيعية قد تحققت بالفعل، كما أن الفائدة من العدالة التوزيعية لا تستمر إلا عن طريق العدالة التصحيحية، وتقوم فكرة العدالة التصحيحة على جانبين هما:

**الأول:** تصحيح الأخطاء التي حدثت في العدالة التوزيعية، من خلال أخذ جزء من الأفراد الذين حصلوا على خدمات أو دخول أكثر، وإعادة توزيعها على الأفراد الذين حصلوا على خدمات أو دخول أقل، من خلال الضرائب أو الرسوم أو غيرها من الوسائل.

**الثاني:** مراعاة الفئات المحرومة وتفضيلها في الحصول على الخدمات التي تشبع احتياجاتها، حتى لو كانت هذه الفئات لم تقدم الكثير للمجتمع نظراً لظروفها وأوضاعها.

(١) د/ إبراهيم العيسوي: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مرجع سابق، ص ١٧.

## المطلب الثانى

## متطلبات العدالة الاجتماعية

لا تقتصر العدالة الاجتماعية على البعد الاقتصادي فحسب، بل يمتد مفهومها ليشمل أبعاداً وجوانب أخرى اجتماعية وبشرية وثقافية وسياسية ، كما أنها تقوم على عدة مباديء تعتبر الركيزة الأساسية لها، كما أن تحقيها أو الارتقاء بها يتطلب آليات معينة، وفي هذا المطلب سنلقي الضوء على متطلبات العدالة الاجتماعية من خلال توضيح أبعادها، ومبادئها، وآليات تحقيقها.

### أولاً: أبعاد العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية لها معنى واسع ومفهوم شامل، فهي لا تقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة، بل تمتد لتشمل جوانب متعددة ومختلفة، فلذا: يمكن القول إن هناك عدة أبعاد للعدالة الاجتماعية تتمثل فيما يلي(١):

١ – البعد الاقتصادي: يتعلق هذا البعد بقضية العدالة في الفرص والحقوق الاقتصادية، في مجالات العمل وملكية وسائل الإنتاج، واشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفي جني ثمارها، وإعادة توزيع الدخول والثروات بما يحقق استفادة الجميع استفادة متكافئة، كما يهتم هذا البعد بطبيعة الانحياز الاجتماعي للسياسات الاقتصادية والمالية ومدى قدرتها على إعادة التوزيع.

٢ – البعد الاجتماعي:يتعلق هذا البعد بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والإقصاء الاجتماعي، وما تتطلبه معالجة هذه المشكلات من سياسات لتمكين الفئات المحرومة من تحسين أوضاعها على نحو مستدام، وإتاحة فرص متساوية للجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين، أو أي مظهر آخر من مظاهر التمييز غير المقبول مجتمعياً وأخلاقياً.

(١) د/ إبراهيم العيسوي: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية، مرجع السابق، ص ٢٠٨

٣ – البعد البشري: وهو الذي يهتم بقضايا تدور حول توفير حقوق الإنسان وحاجاته الأساسية باعتباره إنساناً، وتحقيق تكافؤ الفرص أمام الجميع في تنمية قدراتهم، بما يكفل تنمية رصيد كل فرد من رأس المال البشري.

٤ – البعد الثقافي: الجانب الثقافي من حياة الإنسان ليس بعيداً عن شمول فكرة العدالة الاجتماعية، فالعدالة الاجتماعية تتطلب تنمية الوعي والمعرفة والفهم الصحيح للواقع والظروف المحيطة، فضلاً عن تنمية القيم التي تحض على الإبداع والعمل والاجتهاد والمنافسة والاعتراف بالآخر والحوار بين الثقافات واحترام ثقافات الأفراد والجماعات وانتماءاتهم.

٥ – البعد الإقليمي: يتعلق الجانب الإقليمي من العدالة الاجتماعية بالمساواة بين أقاليم الدولة في الواجبات والحقوق، وانتهاج سياسات تعمل على تمكين أبناء الأقاليم المختلفة من فرص متكافئة في العمل والمشاركة في الإنتاج وفي توزيع عوائده.

٦ – البعد الجيلي: يتعلق هذا البعد بالعدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية، ليس فقط في توزيع الموارد الطبيعية للمجتمع وتحمل كلفة التلوث، وإنما أيضاً في تحمل أعباء الدين العام، فالعدالة الاجتماعية لا تتعلق بتوزيع الحقوق والفرص والموارد بين الأجيال الحاضرة فحسب، بل تتعلق أيضاً بتوزيعها بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة.

٧ – البعد السياسي والمؤسسي:يتصل هذا البعد بقضايا الحريات والحقوق السياسية والتمكين السياسي، وإقامة المؤسسات التي تكفل المشاركة الشعبية في صنع القرار، وفي هذا الإطار يجب توافر المؤسسات العادلة التي

تؤلف البنية الأساسية للمجتمع، وتعمل على بث قيم العدالة في المجتمع وحمايتها(١).

٨ – البعد الخارجي: يتعلق البعد الخارجي للعدالة الاجتماعية بنوعية العلاقات التي تربط بين الدولة والدول الأخرى، وما ينتج عنها من تقييد أو تحرير للإرادة الوطنية، كما يتعلق هذا البعد أيضاً بضرورة استفادة جميع الدول بشكل عادل من فوائد العلاقات الاقتصادية بين الدول، وعدم تدخل الدول المختلفة في الاختيارات المشروعة للشعوب(٢).

## ثانياً: مبادىء العدالة الاجتماعية

على الرغم من اتساع مفهوم العدالة الاجتماعية، وتعدد الجوانب والأبعاد التي يشملها، إلا أن هناك عدة مبادئ أساسية لا يمكن أن تتحقق العدالة الاجتماعية بدونها، ويقترح "جون رولز" لتحقيق العدالة تحقيقاً مثالياً، مبدأين عامين يتكاملان مع بعضهما، ويمثلان جوهر العدالة، ويكون لأولهما أولوية سبق وتحقق على الثاني الذي يكتسب شقه الأول الأولوية ذاتها على شقه الثاني، وفي المبدأ الأول يؤكد "رولز" على المساواة الكاملة في الحريات والحقوق الأساسية، التي تمثل حداً لا يمكن القبول بما هو أدنى منه في التقاليد الراسخة في العقل العام لمواطني المجتمعات الديمقراطية، أما المبدأ الثاني فيؤكد في شقه الأول المساواة المنصفة في الفرص، وتنظيم مظاهر اللامساواة وفق صيغة توزيعية عادلة تعود بالخير على المواطنين الأكثر فقراً، سعياً باتجاه التخفيف من حدة التفاوت بين الأفراد(٣)، وجدير بالذكر أن مبدأي "رولز" السابقين من العمومية

(١) صموئيل فريمان وآخرون: اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة (جون رولز نموذجاً)، ترجمة: فاضل جتكر، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠١٥، ص ١٧

(٢) د/إبراهيم العيسوي: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية ، مرجع سابق، ص ٢٠٩

(٣) محمد عثمان محمود: العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر (بحث في نموذج رولز)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، أيار/ مايو ٢٠١٤، ص ٢٠١

والشمول بحيث يمكن منهما اشتقاق عدة مباديء تفصيلية ضرورية لقيام العدالة الاجتماعية، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

١ – المساواة وتكافؤ الفرص: ذكرنا فيما سبق، إن مفهوم العدالة الاجتماعية يختلف عن مفهوم المساواة، ولكن ذلك لا يمنع من أن تكون المساواة مبدأ أساسياً من مباديء العدالة الاجتماعية، بحيث لا يمكن أن تتحقق العدالة الاجتماعية بدونه(١)، فالبشر مختلفون في قدراتهم وإمكانياتهم الذاتية، ولذا: فإن من العدل أن يتم توفير فرص متكافئة ومتساوية للجميع دون تمييز، ويبقى ما يحصل عليه كل فرد مقصوراً على ما تمكنه قدراته من تحقيقه(٢)، والمساواة التي نقصدها هنا هي بالطبع المساواة النسبية، التي تأخذ في اعتبارها الفروق الفردية بين الناس، وليست المساواة المطلقة التي تعني المساواة الحسابية بين أفراد المجتمع بصرف النظر عن ظروفهم.

ويتطلب تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص توافر ثلاثة شروط أساسية هي: عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدي إليه من عوامل، وتوفير الفرص حيث لا معنى للحديث عن تكافؤ الفرص دون وجود الفرص ذاتها، وتمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص على قدم المساواة(٣).

٢ – التوزيع العادل للموارد والأعباء: تقوم العدالة الاجتماعية على مبدأ التوزيع العادل للموارد والأعباء، وهذا المبدأ يحتاج إلى وضع نظم للأجور والدعم

---

(١) معتز بالله عثمان: أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة للندوة الدولية حول التنمية والديقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، المنعقدة بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، ٩ – ١٠ مايو / أيار ٢٠١٣، منشورة في كتاب خاص بأعمال الندوة، نشرته المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، ديسمبر/ ٢٠١٣، ص ٨٧.

(٢) مهى يحيى: العدالة الاجتماعية في زمن الثورات، كتاب مؤتمر العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبرج، القاهرة ١٨ – ١٩ مايو ٢٠١٤، روافد للنشر والتوزيع، ص ٢٦

(٣) معتز بالله عثمان: المرجع السابق، ص ٩٤ – ٩٥

والتحويلات، ودعم الخدمات، لاسيما الخدمات الصحية والتعليمية، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال عدة إجراءات من أهمها إصلاح هيكل الأجور والدخول، وإصلاح النظام الضريبى، وإعادة توزيع الدخول من خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية، وتطوير منظومة الدعم السلعي، ودعم الخدمات العامة، وتمكين المواطنين من كسب عيشهم بكرامة(١).

٣ – الضمان الاجتماعى: يعد الضمان الاجتماعي أحد الركائز الأساسية للعدالة الاجتماعية، ويتمثل الضمان الاجتماعي في رعاية الدولة للضعفاء والفقراء والمحتاجين، وضمانهم مما قد يصيبهم من أخطار، وهو ما أصبح هدفاً أساسياً تسعى المجتمعات إلى تحقيقه، خاصة في الدول الديموقرطية المتقدمة التي حرصت على إقامة التكافل الاجتماعي بين المواطنين، وضمان الحماية الكريمة للمحتاجين من خلال تحويل هذه الحقوق من مجرد نصوص دستورية إلى حقائق وإنجازات واقعية(٢).

٤ – توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين: إن فكرة العدالة الاجتماعية لا يمكن فصلها عن فكرة تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، إذ أنه من دون إشباع هذه الحاجات لا تكتمل للفرد إنسانيته، ولا يتوافر له حقه من الكرامة، وعلى ذلك فإن إقرار العدالة الاجتماعية يقتضي توافر ظروف ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية تساعد كل فرد على إشباع حاجاته(٣)، كما يقتضي هذا المبدأ استفادة المحتاج أقصى استفادة ممكنة من الخدمات والموارد المتاحة دون تزمت أو بيروقراطية، ومن ثم يجب على القائمين على تقديم الخدمات في المجتمع أن يراعوا روح القانون أكثر من التزامهم بنصوصه، والأخذ بمبدأ حسن النية، والذي بمقتضاه يعفى المحتاج أو طالب الخدمة من تقديم الأدلة والبراهين التي تثبت مدى حاجته إلى الخدمة أو مدى استحقاقه لها(٤)

(١) معتز بالله عثمان:، ص ٩٥ – ٩٦

(٢) د/ ماجد راغب الحلو: المرجع السابق، ص٣٧١ – ٣٧٢

(٣) د/ إبراهيم العيسوي: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مرجع سابق، ص ١٠٦

(٤) د/ صلاح أحمد هاشم: المرجع السابق، ص١٠٧

٥ – حماية حقوق المجتمع: يقوم هذا المبدأ على حقيقة مؤداها أن موارد المجتمع وخدماته يجب أن تستغل لإشباع احتياجات أفراده ورفاهيتهم، فليس من العدل أن يحرم أفراد المجتمع من بعض موارده، في الوقت الذي تستنزف فيه هذه الموارد في إشباع احتياجات أفراد مجتمع آخر، وهذا المبدأ يلقى التزاماً على عاتق القائمين على الحكم بعدم التفريط في موارد المجتمع، والعمل على حماية حقوق المجتمع وثرواته من الاعتداء عليها أو محاولة استنزافها، كما أنه يلقي التزاماً على عاتق المجتمعات الأخرى باحترام حقوق الآخرين وعدم السعي إلى استنزاف ثرواتهم، إلا أن مبدأ حماية حقوق المجتمع لا ينفي فكرة التكافل بين الدول والمجتمعات المختلفة من أجل حماية حقوق الإنسان، وتحقيق قدر من التوازن في النمو بين المجتمعات الغنية والمجتمعات الفقيرة، طالما أن ذلك تم في إطار من الرضا والعدل.

## ثالثاً: آليات تحقيق العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية هدف سام وضرورة حياتيه يجب أن تسعى كل الدول إلى تحقيقها، بغض النظر عن الخلفية الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية لهذه الدولة، لكن مع ذلك يجب الأخذ في الاعتبار أن هدف العدالة الاجتماعية لن يتيسر تحقيقه دفعة واحدة، ولا في زمن قصير، إنما تدعو الاعتبارات العملية إلى ضرورة تجزئة هذا الهدف إلى مكونات يستهدف تحقيقها في مراحل زمنية متتالية(١).

وحتى لا تتحول فكرة العدالة الاجتماعية إلى شعارات يتغنى بها الحكام والمسئولون ومنظمات حقوق الإنسان، فإن هناك مجموعة من الآليات والأسس التي يتم من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل حقيقي وفعال، صحيح أن هذه الآليات قد تختلف من مجتمع لآخر حسب ظروف كل مجتمع، إلا إن أهمها يكمن فيما يلى:

١ – تبني سياسات لتشجيع النمو المنحاز للفقراء: في سعي الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، قد ينتج عن ذلك زيادة الفجوة بين الدخول والطبقات، ولذا:

(١) د/ إبراهيم العيسوي: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مرجع سابق، ص ١٥.

فإن من الآليات الضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية أن تضع الدولة في حسبانها وهي بصدد صياغة خططها التنموية، أن يعود الجانب الأكبر من فوائد التنمية لصالح الفقراء، بهدف تذويب الفوارق بين الدخول وتحقيق التوازن بين الطبقات، ويمكن للدولة أن تحقق ذلك من خلال عدة إجراءات منها(١).

- توفير فرص عمل كافية في أعمال منتجة لاستيعاب الراغبين في العمل، وأن تكون الدخول الممنوحة لهم تفي على الأقل باحتياجاتهم الأساسية.
- توجيه السياسة الإنتاجية للدولة على النحو الذي يجعلها تشمل إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها الفقراء في إشباع احتياجاتهم الأساسية، وأن تكون أسعار هذه المنتجات مناسبة لدخولهم.
- التحيز في توزيع مشروعات التنمية للمناطق الفقيرة، وإعادة توطين بعض المشروعات في هذه المناطق.
- تمكين الفقراء من الحصول على الخدمات الاجتماعية المختلفة، فضلاً عن الحصول على الغذاء الكافي والمسكن الملائم حتى في أصعب الظروف.
- تمكين الفقراء من الحصول على أصول إنتاجية، حيث لا ينبغي النظر إلى العدالة الاجتماعية على أنها مجرد تمكين الفقراء من العمل في وظائف تدر عليهم دخولاً تفي باحتياجاتهم فحسب، بل يجب أن يكون الهدف من العدالة الاجتماعية إتاحة الفرصة للجميع لكي يصلوا إلى أقصى مستوى من الرفاهية والعيش الرغد، لاسيما الفقراء الذين يحتاجون إلى دعم للوصول إلى هذا الهدف.
- صقل القدرات البشرية للفقراء، وتطوير إمكانياتهم وزيادة مهاراتهم الإنتاجية.

٢ - حماية الحريات الأساسية للمواطنين: العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، وتنكر العدالة أن يفقد البعض حريتهم من أجل تحقيق خير أكبر للآخرين، أي أنها لا تسمح بالتضحيات المفروضة على بعضهم مقابل مجموع أكبر من المنافع يتمتع بها الأكثرية، لذلك في مجتمع عادل تعد حريات المواطنين

(١) د/ صلاح أحمد هاشم: المرجع السابق، ص١٢٢ وما بعدها.

المتساويين راسخة، فالحقوق المصانة بواسطة العدالة ليست خاضعة للمقايضات السياسية أو للحسابات التفاضلية للمصالح الاجتماعية(١).

فلذا: لا يمكن فصل العدالة الاجتماعية عن تمتع المواطنين بحرياتهم الأساسية، كحرية التعبير والتظاهر وتكوين الجمعيات والأحزاب أو الانضمام إليها، وهو ما يضمن تحقيق التمييز الإيجابى لصالح الفئات الضعيفة (٢)، فالفرد الذي يتمتع بحرياته الأساسية يتمكن من إبداء رأيه واتخاذ الآليات المناسبة للمطالبة بحقه في العدالة الاجتماعية، على النحو الذي يلفت نظر الجهات المسئولة إن لم تكن منتبهة، أو يجبرها إن لم تكن تبالي، على وضع سياسات تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية أو تأكيدها.

ولقد أكدت التغيرات السياسية التي نعيشها على مبدأ ترابط الحقوق، وأنه لا يمكن تحقيق تنمية، أو الذهاب نحو تلبية الاحتياجات الاقتصادية، دون العمل على ترسيخ الحريات الأساسية للمواطنين(٣)، والحقيقة إن هذا القول على درجة كبيرة من الصحة، لأن الواقع يشير أن مستوى العدالة الاجتماعية يتناسب تناسباً طردياً مع زيادة مستوى ضمان الحريات الأساسية للمواطنين، لاسيما حرية إبداء الرأى والتعبير والتظاهر وتكون الجمعيات، وعلى ذلك فإن تحقيق العدالة الاجتماعية مرهون بتوفير الحريات الأساسية لكل فرد في المجتمع وتوسيعها بما يمكن كل فرد من اختيار الحياة التي يبغيها.

---

(١) جون رولز: نظرية في العدالة، ترجمة د/ ليلى الطويل، منشورات الهيئة السورية العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١١، ص ٣٠

(٢) د/ صلاح أحمد هاشم: المرجع السابق، ص١٢٢

(٣) عز الدين الأصبحي: المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة للندوة الدولية حول التنمية والديقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، المنعقدة بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، ٩ – ١٠ مايو / أيار ٢٠١٣، منشورة في كتاب خاص بأعمال الندوة، نشرته المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، ص ١٠٥ – ١٠٦

٣ – وجود مؤسسات معنية بتحقيق العدالة الاجتماعية: العدالة الاجتماعية لن تتحقق من تلقاء نفسها، وإنما تتطلب وجود مؤسسات تكون مسئولة عن تحقيقها، بحيث تقوم بالدراسات والبحوث العلمية والميدانية، وتضع الخطط والسياسات اللازمة، وتعمل على تحقيق هذه الخطط والسياسات وإزالة معوقاتها، وتوزيع وتنسيق الخدمات الاجتماعية بين الأفراد بشكل عادل، ولذا: يرى البعض أن المادة الأولية لمبادئ العدالة الاجتماعية هي البنية الأساسية للمجتمع، أي الترتيب لمؤسسات اجتماعية رئيسية في مخطط واحد للشراكة، بحيث تقوم هذه المؤسسات بتخصيص الحقوق والواجبات، وتحديد التوزيع المناسب لمنافع وأعباء الحياة الاجتماعية(١)، ولا يجب أن تقتصر هذه المؤسسات على مؤسسات المجتمع المدني وحدها، بل تحتاج إلى تدخل الدولة الإيجابي بمؤسسات تعمل على تنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيهه بما يخدم مسارات تحقيق العدالة الاجتماعية(٢).

## المبحث الثاني

## العدالة الاجتماعية في الفكر الاقتصادى

يختلف مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الاقتصادي باختلاف المذاهب والنظم الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى تباين الخصائص الأساسية لهذه المذاهب، كاختلاف نمط ملكية عوامل الإنتاج، واختلاف الحرية الاقتصادية الممنوحة للأفراد، واختلاف حالة المنافسة والأسعار في تلك النظم، وكذلك اختلاف درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .... إلخ، وفي هذا المبحث نحاول تسليط الضوء على معالجة النظم الاقتصادية المختلفة لقضية العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال المطالب التالية:

(١) جون رولز: نظرية في العدالة، مرجع سابق، ص ٨٥

(٢) أدريان سميث، أليسون ستيننج، كاتي ويلز: العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة منظورات عالمية، الطبعة الأولى، ترجمة وائل حمدي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢٨

## المطلب الأول

## العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي

يقوم النظام الرأسمالي على مبدأ كفالة الحرية الاقتصادية للأفراد، بحيث يزاول كل فرد ما يشاء من الأعمال بالأسلوب الذي يراه مناسباً في ضوء مصلحته الشخصية فقط، وفي إطار من الحرية الكاملة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة له، باعتبار أن هذه المنفعة الخاصة للفرد لا تتعارض مع منفعة الجماعة، بل تتوافق وتنسجم معها، لذا فإن كل أوجه الاستثمار أو تنمية المال مشروعة في ظل النظام الرأسمالي، وليس للدولة أن تتدخل في ممارستها إلا في حدود ضيقة جداً[١]، ولكن هذا لا يعني أن الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي مطلقة، وإنما هي مقيدة بالقوانين المنظمة لفاعلية السوق وحماية المجتمع، وإن كانت هذه القيود في حد ذاتها ملتزمة باحترام قواعد السوق وعدم الإخلال بمبادئه وقوانينه[٢].

ويمكن القول أن النظام الرأسمالي يقوم على عدة أسس تتمثل فيما يلي[٣]:

١- الفرد هو نقطة البداية في التنظيم الاجتماعى، ومصلحته هي الغاية الأولى والهدف الأساسي الذي يسعى المجتمع إلى تحقيقه.

٢- لا تعارض بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة، لأن مصالح الجماعة عبارة عن مجموع المصالح الفردية.

٣- التفاوت الطبقي في الثراء والملكية أمر طبيعي، يتفق مع الفطرة نتيجة تفاوت الناس في الذكاء والقدرات الخاصة والميول والاستعدادات.

---

(١) د/ أحمد العسال، د/ فتحى عبد الكريم: النظام الاقتصادي في الإسلام (مبادئه وأهدافه) الطبعة الثانية، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٧٥

(٢) د/ المعز لله صالح أحمد: الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول "الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص٤٠٣

(٣) د/ محمد أحمد عبد الغنى: العدالة الاجتماعية في ضوء الفكر الإسلامي المعاصر، رسالة دكتوراه الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠٤، ص ١١٧ - ١١٨

٤- إن التفاوت في الملكية والثراء بين الناس يدفع الفقراء منهم إلى بذل الجهد حتى يكونوا مثل الأثرياء، فهو يشحذ هممهم من أجل التفوق.
٥- حافز الربح والمنفعة الذاتية هي الأمور المحركة للنشاط الاقتصادي والباعث له.
٦- مبدأ المنافسة بين الناس مبدأ مشروع، فكل إنسان يسعى للحصول على أكبر قدر من المنفعة بأقل قدر من الجهد، وبهذا تتحقق المصلحة العامة.
٧- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حتى يتاح للأفراد التنافس دون قيود، وتتاح لهم حرية الإنتاج والاستهلاك وممارسة النشاط الاقتصادي.

ومن خلال هذه الأسس، يمكن القول إن الرأسمالية بوصفها نظاماً اقتصادياً واجتماعياً، ومنذ أيامها الأولى، محل نقد دائم بسبب تناقضاتها، وانعدام العدالة فيها(١)، حيث إن هناك تناقض جوهري بين خصائص المجتمع العادل، وخصائص النظام الرأسمالي، الذي يحصر ملكية وسائل الإنتاج في فئة قليلة من السكان(٢).

ومما يفاقم أزمة غياب العدالة الاجتماعية في النظام الرأسمالي، اعتقاد بعض أنصاره أن انعدام العدالة الاجتماعية بخصوص أجور العمال لها نواح إيجابية نافعة للمجتمع، ذلك لأن تكامل المجتمع الإنساني من حيث العمل والإنتاج والإبداع يتطلب من الأفراد القيام بأدوار مختلفة لخدمة النظام الاجتماعي على أساس المهارة الشخصية والإبداع، ولما كانت هذه الأدوار تتطلب جهداً جسدياً وفكرياً وتضحيه في الوقت، فمن المفترض أن من يقوم بهذه الأدوار يكافأ مكافأة مالية تغريه بالانخراط بذلك العمل، وتشجعه على القيام بذلك الدور، بغض النظر عن تدني المكافأة التي يحصل عليها من يقوم بأدوار أخرى(٣).

---

(١) د/ أحمد فراس العوران: اقتصاد الأمن الاجتماعي التحدي والإستجابة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، ١٤٣٥ هـ ، ٢٠١٤ م، ص ٢٥

(٢) د/إبراهيم العيسوي: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية ، مرجع سابق، ص ٢٠٧

(٣) د/ ممدوح عبد العزيز محمد رفاعى: العدالة الاجتماعية في الفكر الإنسانى، بحث مقدم لمؤتمر "آثار وسبل مواجهه الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربى"، المؤتمر السنوى السادس عشر، كلية التجارة – جامعة عين شمس، ٢٠١١، المجلد الثانى، ص ١٠٥٢

ومما يزيد من تفاقم هذه الأزمة أيضاً أن بعض أنصار النظام الرأسمالي يرون أن عملية جمع الثروة والحصول على الممتلكات غير مرتبطة أصلاً بفكرة العدل أو الظلم الاجتماعي، لأن نتائجها غير مقصودة، فهم يرون أن العدالة الاجتماعية تقوم على معيار واحد ألا وهو معيار السوق(١)، فالعدالة لدى أنصار النظام الرأسمالي تتمثل في مسايرة قوانين الطبيعة، وأهم ما تقضى به هذه القوانين هو إطلاق الحريات الفردية المتنافسة في الملكية والعمل والتجارة إلى أقصى حد ممكن، وأن إطلاق هذه الحريات كفيل بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن الاقتصادي على نحو يضمن أكبر قدر من النفع للمجتمع ككل، انطلاقاً من ترابط المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، فكل فرد وهو يحقق مصلحته الخاصة إنما يحقق مصلحة الآخرين في نفس الوقت.

هذا، ولقد أدى انتشار أفكار النظام الرأسمالي، والتي تقوم بشكل أساسي على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى منح صلاحيات واسعة للملكية الفردية وتكريس الإقطاعيات والاحتكارات الكبيرة، وهو ما أدى بدوره إلى ظهور الفروق الاجتماعية الواسعة بين الطبقات، واستغلال أصحاب المشاريع الضخمة الملايين من العمال دون حصولهم على أجور عادلة، ولقد ساعد في ذلك وقوف الدولة على الحياد، إن لم تكن قد انحازت لحماية الرأسماليين في بعض الحالات، مما أسفر عن حدوث أزمات اقتصادية تمثلت في سوء توزيع الدخل، والإخلال بفكرة العدالة الاجتماعية(٢).

كما أدى انتشار النظام الرأسمالي واعتماده على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وعلى نظام السوق الذي يسمح بإخراج المنتجين غير القادرين على المنافسة، إلى قصر ملكية وسائل الإنتاج على طبقة الرأسماليين، وحرمان بقية الطبقات منها، وهو ما أدى إلى ظهور فوارق شاسعة في توزيع الدخل والثروة في المجتمع، هذه الفوارق لا ترتبط بالفوارق بين الأفراد في القدرات، وإنما

(١) د/ صلاح أحمد هاشم: المرجع السابق، ص٣٩

(٢) د/ المعز لله صالح احمد: المرجع السابق، ص٤٠٣

ترتبط بتركز الثروة في يد طبقة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من عدد السكان(١).

ولذا: فإن الواقع العملي يشير إلى أن النظام الرأسمالي نتج عنه نظام لتوزيع الدخل والثروة يبعد كثيراً عن المساواة وتكافؤ الفرص، حيث تطلبت الثورة الصناعية للنظام الرأسمالى تعبئة رؤوس الأموال وزيادة الاستثمار، وهو ما جعل أية دعوة معادية للربح ورامية إلى إعادة التوزيع لصالح الفقراء، تبدو مضادة تماماً لمقتضيات النمو، ومعطلة لذلك التقدم المبهر في أساليب الإنتاج(٢).

## المطلب الثانى

## العدالة الاجتماعية في الفكر الإشتراكي

النظام الإشتراكي هو ذلك النظام الذي يهدف إلى إعطاء المجتمع ككل الحق في ملكية وسائل الإنتاج، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع(٣)، وبالتالي يمكن القول أن تحقيق العدالة الاجتماعية هو الهدف الأساسي الذي يسعى إليه النظام الإشتراكي، حيث يرى البعض أن ظهور الإشتراكية كان نتيجة للظلم الذي عاناه المجتمع من النظام الرأسمالي، والسوءات التي أسفر عنها، لذا فقد ظهرت في البداية – كما وضحنا مسبقاً – دعوات إصلاحية معتدلة تدعو إلى إصلاح النظام الرأسمالي وتخفيف وطأته بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وعندما لم تستطع هذه الدعوات أن تحقق مآربها ظهرت الدعوات الإشتراكية التي تدعو إلى تمكين الجميع من التملك والإنتاج وتحقيق التوزيع العادل في الدخول والثروات، وزيادة دور الدولة بغية تحقيق العدالة الاجتماعية الغائبة.

ولذلك: فإن المذهب الإشتراكي يعد من أكثر المذاهب الاقتصادية ارتباطاً بفكرة العدالة الاجتماعية، حيث يرى الإشتراكيون أن العدالة الاجتماعية تحقق توازناً قوياً بين الجوانب المادية والمعنوية في المجتمع، وبالرغم من أن مؤسسي

(١) د/ إبراهيم العيسوى: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة، مرجع سابق، ص٢٠٦

(٢) د/ جلال أمين: المرجع السابق، ص١٨٨

(٣) د/ غزال العوسي: الوسيط في مبادئ علم الاقتصاد، بدون ناشر، ٢٠١٦ ، ص ١٠٩

الفكر الإشتراكي لم يفردوا موضوعاً خاصاً في مؤلفاتهم عن العدالة الاجتماعية، إلا أن النظرية الماركسية تطرح بشكل ضمني تصورها الخاص بالعدالة الاجتماعية، بحيث يمكن القول أن الغاية النهائية للنظرية الماركسية هي تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يرى "ماركس" أن أفضل معيار للتوزيع هو أن يحصل كل إنسان على ما يستحقه باعتباره كائناً بشرياً فحسب، أي أن يتقرر لكل إنسان قدر معين من الحقوق بغض النظر عن مدى إسهامه في العملية الإنتاجية(١)، كما يرى "ماركس" أن سبب انعدام العدالة الاجتماعية يعود إلى تراكم الثروة عند أفراد الطبقة الرأسمالية، وهو ما ساهم في تصميم شكل القوة الاقتصادية والسياسية التي يسيطر بها هؤلاء على مصير الطبقات الاجتماعية الأخرى(٢).

وبالرغم من أن النظام الاشتراكي يسعى إلى إشباع الحاجات الأساسية للإنسان باعتباره إنساناً فحسب، إلا أنه تجاهل أموراً أخرى فطرية في الإنسان مثل السعي للربح والتملك وزيادة الثروة، وهو ما أدى إلى فقدان حوافز التنمية في المجتمع، فضعف الوازع على الإنتاج، فضعف الإنتاج وحل الفقر.

ومن جانب آخر فإن النظام الاشتراكي يميل على المستوى التطبيقي إلى المساواة أكثر من ميله إلى العدالة، أو بمعنى آخر فإنه يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية حسب مفهومه الخاص، فهو يسعى إلى رعاية طبقة العمال والفقراء، بينما يسعى في ذات الوقت إلى نزع ملكية عناصر الإنتاج من مالكيها واعتبار الطبقة المالكة طبقة لابد من إزالتها، رغم أن العدالة الحقيقية هي التي ترعى كل فئات المجتمع وتحقق العدالة بين الجميع، وتراعي الاختلاف النسبي في الإمكانيات والقدرات والتي يترتب عليها اختلاف نسبي في مستويات الدخول والثروات.

(١) د/ صلاح أحمد هاشم: المرجع السابق، ص٤٠

(٢) د/ ممدوح عبد العزيز محمد رفاعي: المرجع السابق، ص١٠٥٣

## المطلب الثالث

## العدالة الاجتماعية في الفكر الإقتصادى الإسلامى

تقوم الشريعة الإسلامية بشكل أساسي على العدل ومحاربة الظلم، فهناك الكثير من الآيات القرآنية التي تأمر بمنع الظلم والتحذير منه، مثل قوله تعالى قوله تعالى: "وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ"(١)، وقوله تعالى: " وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا "(٢)، كذلك نجد كثيراً من الآيات التي تأمر بالعدل، مثل قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ"(٣).

وهكذا فقد أقرت الشريعة الإسلامية العدل كمبدأ أساسي تقوم عليه، وأوجبت تطبيقه في شتى جوانب الحياة، فنادت بالالتزام بالعدل في الحكم وفي شئونه، والالتزام بالعدل في الأحكام التي تصدر عن القضاة وولاة الأمر، والالتزام بالعدل في الأسرة وبين الزوجات والأبناء، وكذلك الالتزام بالعدل حتى مع غير المسلمين، بحيث يمكن القول أنه إذا تتبعنا جميع تنظيمات الإسلام المالية والاجتماعية لوجدنا العدل أساساً لها جميعاً(٤).

وتحقيقاً للعدل، فقد حرم الإسلام الاستبداد والهوى السياسي، والحكم بغير الحق بين الناس، كما حرم عدم تحقيق قيم العدل والمساواة والتكريم لعامة الناس، والافتئات على حريات الناس لاستعبادهم وانتهاب حقوقهم،

---

(١) سورة آل عمران: الآية (٥٧)

(٢) سورة الفرقان: الآية (٣٧)

(٣) سورة النحل: الآية (٩٠)

(٤) د/ صلاح الدين المنجد: المجتمع الإسلامي في ظل العدالة الاجتماعية، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦، ص١٦

فهذه كلها ممارسات سياسية تعارض جوهر الإنسانية كما يتصورها المنظور الإسلامي(١).

وتجدر الإشارة إلى أن العدالة الاجتماعية في الإسلام لا تعني تساوي دخول وثروات جميع أفراد المجتمع، بل أقر الإسلام وجود فروق واختلافات في مستوى الدخل والثروة، واعتبر الإسلام هذه الفروق حافزاً على العمل والنماء في المجتمع وتجنب الخمول والركود(٢)، وتقتضي العدالة الاجتماعية من منظور الفكر الإسلامي أن يعيش كل فرد في الجماعة حياة كريمة غير محروم ولا ممنوع، وأن يمكن من استغلال مواهبه وقدراته لخدمة أهداف الجماعة وزيادة إنتاجيتها(٣).

وللوقوف بشكل أوضح على موقف الفكر الإسلامي من قضية العدالة الاجتماعية، ينبغى توضيح طريقة معالجة الإسلام لعدة قضايا فرعية، تكون في مجموعها الرؤية الشاملة لقضية العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي، وتتمثل تلك القضايا فيما يلي:

**أولاً: قضية الثروة والمال في الإسلام:**

من أهم القيم التي أتى بها الإسلام فيما يتعلق بقضية الثروة والمال هي أن المال مال الله وأن الإنسان مستخلف فيه، قال تعالى: "آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ"(٤)، واعتقاد المسلمين بأن المال ملك لله تعالى يعتبر ضمانه أساسية لتحقيق العدالة

(١) د/ نادية مصطفي: العدالة والديمقراطية التغير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٣٥

(٢) د/ سلطان أبو على: أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام، مجلة إدارة الأعمال، جمعية إدارة الأعمال العربية، المجلد السادس، العدد٢١، يونيه ١٩٨١، ص٣٥

(٣) د/ صلاح أحمد هاشم: المرجع السابق، ص١٤٤ – ١٤٥

(٤) سورة الحديد: آية (٧)

الاجتماعية، لأن العدالة الاجتماعية تغيب في ظل انتشار سلوك الأنانية وإيثار النفس وحب الذات، وهذه الصفات وإن كانت غريزة طبيعية عند الإنسان إلا أنها تحتاج إلى ضبط وتهذيب، حتى لا يندفع الإنسان وراء الرغبة في جمع المال وإثراء الذات بلا ضوابط أو حدود، وهو ما فعله الإسلام حين هذب المسلمين وعلمهم أن الله هو مالك كل شيء، وأن الله استخلف الناس في أموالهم، وأن هذه الأموال عليها التزامات وقيود، ولاشك أن هذه العقيدة ستجعل المسلم على استعداد أكبر للعطاء ومشاركة غير القادرين على النحو الذي يحقق العدالة الاجتماعية بشكل أكبر(١).

**ثانياً: قضية المساواة والتكافل في الإسلام:**

اهتم الإسلام اهتماماً كبيراً بقضية المساواة والتكافل بين الناس، فقال تعالى: "يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"(٢)، وأمر الإسلام بالتكافل والتضامن بين الناس، واستنكر أن يكون في المجتمع فقراء مدقعون وأغنياء مترفون، وأن يكون الفقراء بلا مال، ويكون المال متداولاً بين الأغنياء فقط، لذا فقد أمر أن يقدم كل مسلم من ماله قدراً معلوماً لينفق منه على الفقراء وذوي الحاجات، ويتمثل هذا المبلغ في الزكاة(٣).

وليس معني ذلك أن الزكاة هي المدخل الوحيد للتضامن والتكافل الاجتماعي في الإسلام، بل هناك الصدقات والإحسان التي حثت الشريعة الإسلامية عليها، كما أن الدولة في الإسلام مسئولة مسئولية تامة عن الفقراء والأرامل والعجزة وغيرهم ممن لا يقدرون على كفالة أنفسهم، ويحق لكل فقير أن يطالب الدولة بالإنفاق عليه إن لم يكن قادراً على عول نفسه ولم يكن هناك من يعوله،

(١) د/ سلطان أبو على: المرجع السابق، ص٣٥

(٢) سورة الحجرات: الآية (١٣)

(٣) د/ صلاح الدين المنجد، المرجع السابق، ص٦٩

**وللدولة شرعاً أن تفرض في أموال الأغنياء من التكاليف المالية ما يكفي لرعاية الفقراء وتلبية احتياجاتهم بما يحقق لهم الكفاية وليس الكفاف(١).**

**ثالثاً: قضية اختلاف الدخول والثروات في الإسلام:**

**يعتبر اختلاف الثروات وتفاوت الدخول بين فئات وطبقات المجتمع أمراً واقعاً وحقيقياً في كل الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي أو درجة تقدمها، وتلك سنة من سنن الله تعالى في خلقه، يقول تعالى: "انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا"(٢).**

**وبذلك يكون الإسلام قد اعترف بوجود فوارق طبيعية في الدخول والثروات في المجتمع الإسلامي، ولكن مع ذلك عمل الإسلام على تقليل الفجوة بين الدخول، من خلال نظام دقيق للتكافل بين المسلمين، يأخذ من أموال الأغنياء ويعطي للفقراء، فلا يبقى في المجتمع جائع أو محتاج طالما بقى فيه أغنياء.**

**وهكذا يمكن القول أنه يتبين من خلال معالجة الإسلام للقضايا السابقة أن الاقتصاد الإسلامي قد وضع الأسس الكفيلة بتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، باعتبارها مبدأ أساسياً من مبادئ الإسلام.**

---

**(١) د/ صلاح أحمد هاشم: المرجع السابق، ص١٤٦ – ١٤٧**

**(٢) سورة الإسراء: آية (٢١)**

## الفصل الثاني

## العدالة الاجتماعية في عهد عمر بن عبد العزيز

لقد مر الزمان على حكام وملوك بلا عدد، وراح كثيرهم ولم يترك له في قصص التاريخ أثرا، رغم ما أمضوه في الحكم من سنين طوال، إلا إن قليلاً منهم من ترك للبشرية من الآثار والأفضال ما يبقيه قيد الذكر ما بقى الناس، ولقد كان عمر بن عبد العزيز من أبرز هؤلاء الحكام، الذين ما زالت تروى أفضالهم حتى يومنا هذا، فلقد اشتهر بالعدل، وتميز بالحق، وأقام دولته على مبادئ الإنصاف التي استمدها من الدين الإسلامي الحنيف، الذي آمن به، واتبع هديه.

فعمل رضي الله عنه على تطبيق شرع الله في الأرض، ولأن الله عدل، فقد حرم الظلم على نفسه، وجعله بين الناس محرماً[1]، وأنزل شرعاً عادلاً منصفاً للبشرية كلها، بل عادلاً مع غير البشر من الحيوانات والدواب وسائر المخلوقات، فلما طبق عمر بن عبد العزيز هذا الشرع الحنيف، وأرسى العدل ورسخ الحق، ومنع الظلم ورد المظالم، استطاع أن يحقق قدراً عظيماً من النمو والرخاء والرفاهة الاقتصادية، وفي هذا الفصل نقوم بدراسة حالة العدالة الاجتماعية في عهد عمر ابن عبد العزيز، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

(١) عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن الله تبارك وتعالى أنه قال: " يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرما، فلا تظالمو، ....."، صحيح مسلم، الجزء الأول، طبعة دار الحديث، القاهرة، ١٩٩١، باب تحريم الظلم، حديث رقم (٢٥٧٧)، ص ١٩٩٤

## المبحث الأول

## نسب عمر بن عبد العزيز وخلافته ومنهجه في الحكم

بالرغم من أن هذا البحث ينصب بشكل أساسي على دور العدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية في عهد عمر بن عبد العزيز، إلا أنني وجدت أنه لا يمكن لهذا البحث أن يكتمل على وجهه الأمثل، دون إعطاء نبذة عن عهد أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وذلك بتوضيح اسمه ونسبه وتاريخ بداية ونهاية حكمه، وكذلك إلقاء بصيص من الضوء على سماته الشخصية، ومنهجه في الحكم وإدارة الدولة، لذا فقد خصصت هذا المبحث للحديث باختصار عن هذه الأمور، على النحو الذي يعطي القاريء إطلالة قصيرة على عهد أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، دون أن يخرج هذه الدراسة من إطارها الاقتصادي إلى الأطر التاريخية والدينية، وسنحاول إلقاء الضوء على عهد أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز ومنهجه في الحكم من خلال المطالب التالية:

### المطلب الأول

### نسب عمر بن عبد العزيز وخلافته

عمر بن عبد العزيز هو خامس الخلفاء الراشدين كما عرفه العلماء[1]، نظراً لعدله واقتداءه بخلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب[2].

(١) عبد الستار الشيخ: عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين، سلسلة أعلام المسلمين (٤٠)، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م، ص ٥

(٢) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: سير أعلام النبلاء، الجزء الخامس، الطبعة الثانية، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م، ص ١١٤ (ويشار إليه فيما بعد بشمس الدين الذهبي)

وقد اختلف المؤرخون في سنة ولادته[١]، فقال بعضهم أنه ولد سنة ٦٣ هـ[٢]، والراجح أنه ولد سنة ٦١ هـ وهو قول أكثر المؤرخين، ويؤيد ما يذكر أنه توفي وعمره أربعون سنة تقريباً، حيث توفي في سنة ١٠١ هـ [٣]، وتذكر بعض المصادر أنه ولد بمصر، ولكنه قول ضعيف، والراجح ما ذكره ابن عبد الحكم أنه ولد بالمدينة[٤].

ولقد كان من أئمة الاجتهاد ومن الخلفاء الراشدين، وكان حسن الخُلُقْ والخَلْقْ، كامل العقل، حسن السمت، جيد السياسة، حريصاً على العدل بكل ممكن، وافر العلم، فقيه النفس، طاهر الذكاء والفهم، أواهاً منيباً، قانتاً لله حنيفاً، زاهداً مع الخلافة، وقد عد عند أهل العلم من الخلفاء الراشدين، والعلماء العاملين، وكان رحمه الله فصيحاً مفوهاً[٥].

---

(١) اختلف المؤرخون حول تاريخ ومكان ولادة عمر بن عبد العزيز، وإن كان الراجح أنه ولد بالمدينة المنورة سنة ٦١ ه، للمزيد راجع ، حياة بن محمد بن جبريل: الآثار الواردة عن عمر بن عبد العزيز في العقيدة (جمعاً ودراسة)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، إصدار رقم ٤٥، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م، ص ٥٣ – ٥٤

(٢) جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز الخليفة الزاهد، ضبطه وشرحه وعلق عليه الأستاذ نعيم زرزور، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م، ص ٩ (ويشار إليه فيما بعد بابن الجوزي)

(٣) عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي: البداية والنهاية، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الجزء الثاني عشر، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م، ص ٦٧٧ (ويشار إليه فيما بعد بابن كثير)

(٤) أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، نسخها وصححها وعلق عليها أحمد عبيد، الطبعة السادسة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م، ص ٢٤ ( ويشار إليه فيما بعد بابن عبد الحكم)

(٥) شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ١١٤ – ١٣٦

وكان والده عبد العزيز بن مروان بن الحكم من خيار أمراء بني أمية، وكان شجاعاً كريماً، بقي أميراً لمصر أكثر من عشرين سنة، حيث ولاه أبوه الديار المصرية من سنة ٦٥ هـ واستمر والياً عليها حتى وفاته سنة ٨٥ هـ[١]، ولقد بدا واضحاً أن عمر بن عبد العزيز قرر منذ اليوم الأول من خلافته أن يرجع بالخلافة إلى عهد الخلفاء الراشدين[٢].

وجدير بالذكر أن عمر بن عبد العزيز ولي قبل خلافته إمارة "خناصرة"، وهي بليدة تتبع حلب وولاه إياها عبد الملك بن مروان[٣]، ثم ولي المدينة في إمرة الوليد من سنة ست وثمانين إلى سنة ثلاث وتسعين من الهجرة[٤]، فسار فيها بأحسن سيرة، وكان لا يغمص عليه في بطن ولا فرج ولا حكم[٥].

وقد استمرت خلافة عمر بن عبد العزيز سنتين وخمسة أشهر وأربعة أيام، وكان فيها حكماً مقسطاً،وإماماً عادلاً ورعاً ديناً،لا تأخذه في الله لومة لائم[٦]،

---

(١) د/ حميد مرعي الصوفي: دور العلماء والفقهاء ومكانتهم عند عبد العزيز بن مروان، مجلة العرب، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، مجلد ٥٢، عدد ٧ – ٨، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٦م، ص ٥١٧

(٢) بدرية بنت عبد العزيز البصيري: الإصلاح الإداري في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (تعيين ولاة الأقاليم أنموذجاً)، مجلة الخليج للتاريخ والآثار، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جمعية التاريخ والآثار، العدد ١١، عام ٢٠١٦، ص ٢٢٤.

(٣) بشير كمال بشير عابدين: السياسة الاقتصادية والمالية لعمر بن عبد العزيز، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، سنة ١٩٩٣، ص ٤

(٤) شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ١١٧

(٥) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع السابق، ص ٢٥

(٦) ابن كثير: البداية والنهاية، الجزء الثاني عشر، مرجع سابق، ص ٦٧٦

ومات في سنة مائة وواحد هجرياً[١]، ومات وهو ابن تسع وثلاثون سنة وأشهر، ومات ودفن بدير سمعان في حمص[٢].

ولقد كان لعمر بن عبد العزيز أثر عظيم في مجريات التاريخ الإسلامي، رغم قصر مدة ولايته خلافة المسلمين، فجدد للمسلمين أمر دينهم على رأس المائة الأولى، وأعاد لهم سيرة الخلفاء الراشدين، وأكد أن الدين الإسلامي صالح لكل زمان ومكان، ولكل مجتمع أو كيان، وأن الأمر إنما يعود لمدى فهم مقاصد هذا الدين، ومدى الالتزام به والاحتكام إلى شريعته[٣].

## المطلب الثاني

## السمات الشخصية لعمر بن عبد العزيز

لاشك أن السمات الشخصية لعمر بن عبد العزيز كان لها دور كبير في سياسته لأمور الدولة الإسلامية، فقد تميز رضي الله عنه بالعدل والتقوى والحلم والتواضع والفقه والحزم، وغيرها من السمات الطيبة الحسنة، هذه السمات وجهته لاختيار منهج الحكم السليم، وسنشير باختصار شديد – حتى لا نخرج عن مقتضيات الدراسة – لأهم السمات الشخصية التي اتسم بها أمير المؤمنين عمر ابن عبدالعزيز، والتي من أهمها ما يلي:

---

(١) هناك اختلاف بسيط حول تاريخ وفاة عمر بن عبد العزيز والراجح أنه توفي سنة مائة وواحد هجرياً، للمزيد راجع ابن كثير: البداية والنهاية، الجزء الثاني عشر، مرجع سابق، ص ٧١٩

(٢) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، الجزء السادس، تحقيق/ محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤، ص٥٦٥ (ويشار إليه فيما بعد بابن جرير الطبري)

(٣) محمد بن مشبب بن سلمان القحطاني: النموذج الإداري المستخلص من إدارة عمر بن عبد العزيز وتطبيقاته في الإدارة وبخاصة الإدارة التربوية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ، ص ٣٧

١ – تقوى الله ومخافته:كانت الميزة الكبرى، والسمة الغالبة التي اتسم بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، والدافع إلى كل الخير والعدل الذي أتى به، إيمانه القوي بالآخرة، وخشيته الشديدة من الله تعالى، يقول عمر في كتاب له: "لو كانت رغبتي في اتخاذ أزواج، واعتقال أموال، كان في الذي أعطاني من ذلك، ما قد بلغ بي أفضل ما بلغ بأحد من خلقه، ولكني أخاف – فيما ابتليت به – حساباً شديداً، ومسألة عظيمة، إلا ما عافى الله ورحم"(١)، وتقول زوجته فاطمة بنت عبد الملك: "والله ما كان بأكثر الناس صلاة، ولا أكثرهم صياماً، ولكن والله ما رأيت أحداً أخوف لله من عمر، لقد كان يذكر الله في فراشه، فينتفض انتفاض العصفور من شدة الخوف حتى نقول: ليصبحن الناس ولا خليفة لهم"(٢).

ولا شك أن الخوف من الله تعالى، ومراقبته في كل أمر، يدفع الحاكم إلى العدل، ويبعده عن الظلم، ويشعره بالمسؤولية أمام الله، فيخلص في عمله لله، ويتبع هديه وسنته، وهو ما يعود بالخير على دولته وشعبه، وهو ما حدث في عهد عمر بن عبدالعزيز.

٢ – العدل: من أهم السمات الشخصية التي اتسم بها أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز العدل، فقد اقترن اسمه بالعدل، فما يذكر عمر إلا وذكر العدل معه، وما يسمع الناس بكلمة "العدل" إلا قفزت إلى خواطرهم صورة ذلك الخليفة العظيم(٣)، ولقد أجمع العلماء على أنه من أئمة العدل، وهناك العديد من الأخبار والروايات الثابتة الصحيحة عن عدله في الرعية وبين الناس.

وهناك العديد من الشواهد والروايات الصحيحة التي تخبرنا عن ما بلغه عمر بن عبد العزيز من العدل، والمساواة بين الرعية، ورفع الظلم عن المظلومين في كل مكان، وأياً من كانوا، وسترد علينا الكثير من هذه المظاهر والشواهد فيما يلي من هذا البحث.

(١) ابن جرير الطبري: تاريخ الطبري، الجزء السادس، مرجع سابق، ص ٥٦٧

(٢) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع السابق، ص ٤٧

(٣) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٨

٣ – الحلم والصفح: من الصفات التي تجسدت في شخصية عمر بن عبد العزيز الحلم والصفح والعفو، حيث روي: أن رجلاً نال من عمر فلم يجبه. فقيل له ما يمنعك؟ قال: "التقي ملجم"(١)، كما روي أن عمر بن عبد العزيز لما ولي الخلافة خرج ليلة في السحر إلى المسجد ومعه حرسي فمرا برجل نائم على الطريق فعثر به عمر. فقال له: "أمجنون أنت؟ فقال عمر لا. فهم الحرسي به. فقال له عمر: مه، فإنه سألني أمجنون أنت؟ فقلت: لا"(٢)، كما روي أنه إذا أراد أن يعاقب رجلاً حبسه ثلاثاً، ثم عاقبه كراهية أن يعجل في أول غضبه(٣).

٤ – العلم والفقه: العلم من أهم الصفات التي يجب أن يتسم بها المسؤول عن إدارة الدولة، ويصبح العلم ضرورة قصوى إذا كان يدير سياسات الدولة إدارة مباشرة، كما كان شأن الخليفة في عهود الإسلام الأولى(٤)، وقد كان عمر بن عبدالعزيز محباً للعلم منذ الصغر، فطلب العلم في مقتبل شبابه على أيدي شيوخ المدينة النبوية الزاخرة بالأئمة، فنهل من علمهم وأدبهم(٥).

ومن الدلائل الواضحة على سعة علمه أنه ما من كتاب من كتب السنة أو الفقه الاستدلالي إلا وفيه ذكر لعمر بن عبد العزيز، من حديث، أو رأي، أو أمر، أو قضاء، ونحو ذلك، بل إن كبار العلماء الأقدمين قد أوردوا رأي عمر على سبيل الاحتجاج لرأيهم بقوله وفعله(٦).

٥ – الحزم؛بالرغم مما تميز به عمر بن عبد العزيز من رفق ولين، إلا إنه تميز أيضا بالحزم، في وقت أكثر ما يكون فيه أمر الأمة والخلافة في حاجة إلى الحزم، وبخاصة فيما يتعلق بالولاة والأمراء والعمال، فكان لا يتهاون فيما يراه ضرورياً

(١) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٢٠٨

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٨ – ٢٠٩

(٣) شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ١٣٣

(٤) قطب ابراهيم محمد: السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٥١

(٥) حياة بن محمد بن جبريل: المرجع السابق، ص ٦٨

(٦) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٦٣

لخدمة الصالح العام، وما يصلح به أمر المسلمين، وروي أنه جاءه يوماً كتاب من بعض بني مروان فأغضبه فاشتاط، ثم قال: "إن الله من بني مروان يوماً – وقيل: ذبحاً – وأيم الله، لئن كان ذلك الذبح على يدي، فلما بلغهم ذلك، كفوا وكانوا يعلمون صرامته، وأنه إذا وقع في أمر مضى فيه"(١).

ولا شك أن ما سبق من سمات فاضلة، وأخلاق حميده، كفيلة بأن ترفع صاحبها، فما من أحد امتزجت في شخصيته صفات العلم والحلم والعدل والخوف الشديد من الله سبحانه وتعالى ، إلا وجعلت منه هذه الصفات شخصية فذة عظيمة كشخصية عمر بن عبد العزيز.

## المطلب الثالث

## منهج عمر بن عبد العزيز في الحكم وإدارة الدولة

تولى عمر بن عبد العزيز الحكم بعد فترة تخبط في الدولة الإسلامية، انتشر فيها لجوء الحكام للقوة لفرض سيطرة الدولة، وظهر فيها انفراد الحكام بالرأي، فانتشرت الفتن والصراعات الداخلية، فكان له منهج واضح في إدارة الدولة وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، والعودة للعمل بكتاب الله وسنة نبيه، وتطبيق شرع الله في الأرض، وإقامة العدل بين الناس، ويمكن القول إن نهج الحكم الذي قرر عمر بن عبد العزيز اتباعه يرتكز على الأسس التالية:

**أولاً:** العزم على الاعتصام بكتاب الله وسنته: فلقد أكد عمر بن عبد العزيز على التزامه بكتاب الله تعالى وبالسنة النبوية المشرفة، وأنه غير مستعد للاستماع لأي جدل في مسائل الشرع والدين، وأنه مجرد منفذ لكتاب الله تعالى، وأنه يرفض البدع والآراء المحدثة، فروي أنه قال: "سن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وولاة الأمر من بعده سنناً، الأخذ بها اعتصام بكتاب الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها، ولا النظر في أمر خالفها، فمن اهتدى بها فهو

(١) محمد بن سعد بن منيع الزهري: كتاب الطبقات الكبير، الجزء السابع، تحقيق: د/ علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١ م، ص ٣٣٨ (ويشار إليه فيما بعد بابن سعد)

مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن تركها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً"[١].

**ثانياً:** ترسيخ قيم الحق والعدل ودفع الظلم: من شروط الدولة الراشدة الالتزام بالحق والعدل، والحرص عليهما، حتى يتم الانسجام مع قوانين الله في أرضه وسمائه التي تقوم على العدل والحق[٢]، ولقد كان منهج عمر بن عبد العزيز في الحياة أن يكون صادقاً مع الله وإن أغضب بعض الناس، وأن يجهر بالحق أمام من كان، وأن يحكم بالعدل، وألا يخاف في الله لومة لائم[٣].

وروي أنه لما تولى الخلافة احتجب على الناس ثلاثاً لا يدخل عليه أحد، ووجوه بني مروان وبني أمية وأشراف الجنود والعرب والقواد ببابه ينظرون ما يخرج عليهم منه، فجلس للناس بعد ثلاث وحملهم على شريعة من الحق فعرفوها، فرد المظالم، وأحيا الكتاب والسنة، وسار بالعدل، وتجرد لإحياء أمر الله عز وجل، فلم يزل على ذلك حتى قبضه الله عز وجل[٤].

**ثالثاً:** تفعيل مبدأ الشورى: كانت الشورى من المبادئ الأساسية التي قام عليها منهج عمر بن عبد العزيز في الحكم، وكان أول قرار اتخذه عمر بعدما ولي أمر المدينة من الوليد بن عبد الملك، يتعلق بتطبيق مبدأ الشورى، فجعله أساساً في إمارته، حين دعا بعضاً من فقهاء المدينة وكبار علمائها،

(١) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٤٠ – ٤١

(٢) د/ عماد الدين خليل: ملامح الإنقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م، ص ٦٢

(٣) محمد خير يوسف: عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد، سلسلة القدوة الحسنة (٣)، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م، ص ١١ – ١٢

(٤) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع السابق، ص ٣٩

وجعل منهم مجلساً استشارياً دائماً[١]، وكان لا يقطع أمراً بدونهم أو من حضر منهم[٢].

كما أن ولاية عمر بن عبد العزيز وبيعته لم تكن كبيعة غيره من خلفاء بني أمية، بل كانت بمشورة الأمة وموافقتها[٣]، دون أن يكون هو قد سعى إليها[٤]، وكذلك سار عمر بن عبد العزيز على مبدأ الشورى في ولايته أمر المسلمين، فكان يستشير العلماء والصالحين ويطلب منهم العظة والنصح، واشترط في من يصحبه أن يدله على العدل ويكون عوناً له على الحق ويوصل إليه حاجة الناس.

**رابعاً**: اختيار البطانة الصالحة: كان عمر بن عبد العزيز يدرك مدى تأثير البطانة والمقربين من الحاكم على الحاكم وعلى الرعية وعلى أسلوب الحكم[٥]، لذا فقد عمل على تنقية مجلسه من قرناء السوء منذ تولى الخلافة، لأنه يدرك أنهم قد يعيقوا مسيرته[٦]، فحدد لمن يريد أن يتصل به ويعمل معه من رعيته، أن يكون اتصاله معه وفقاً لخمس قواعد، فقال" .. ومن أراد أن يصحبنا فليصحبنا بخمس: يوصل إلينا حاجة من لا تصل إلينا حاجته، ويدلنا من العدل إلى ما لا نهتدي إليه، ويكون عوناً لنا على الحق، ويؤدي الأمانة إلينا وإلى الناس، ولا يغتب عندنا أحداً. ومن لم يفعل فهو في حرج من صحبتنا والدخول علينا"[٧]، فانقشع عنه

(١) محمد بن مشبب القحطاني: المرجع السابق، ص ٢٨٣

(٢) قطب ابراهيم محمد: المرجع السابق، ص ٥٣

(٣) بشير كمال بشير عابدين: المرجع السابق، ص ٧

(٤) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ٦٥

(٥) ماجدة فيصل زكريا: عمر بن عبد العزيز وسياسته في رد المظالم، الطبعة الأولى، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٤٠٧ ه – ١٩٨٧م، ص ١٠٥

(٦) نيء عمر بن نيء عبد العزيز: الجوانب التربوية في حياة الخليفة عمر بن عبد العزيز، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، ١٤١٩ه – ١٩٩٨م، ص ٩٠

(٧) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٣٩

الشعراء والخطباء، وثبت معه الفقهاء والزهاد وقالوا: "ما يسعنا أن نفارق هذا الرجل حتى يخالف فعله قوله"[١].

## المبحث الثاني

## مظاهر العدالة الاجتماعية في عهد عمر بن عبد العزيز

من أهم ما تميز به عمر بن عبد العزيز العدل، والعدل الذي اشتهر به عمر هو عدل عام، شامل لكل مناحي الحياة، وكان عمر يصبو إلى بلوغ أعلى درجات العدل، فقد روي أنه قال: "والله لو أقمت فيكم خمسين عاماً، ما أقمت فيكم ما أريد من العدل[٢]، وكان ذلك دليل على حكمته، فقد عرف أنه لا يقدر على إقامة العدل مرة واحدة، فكان في كل يوم يحيي حقاً ويميت ظلماً[٣]، ويمكن القول أن عهد عمر بن عبد العزيز يعتبر نموذجاً لرسوخ العدالة الاجتماعية بين المواطنين، ولقد تعددت مظاهر العدالة الإجتماعية في ذلك العهد المبارك، وسنتناول هذه المظاهر من خلال المطالب التالية:

### المطلب الأول

### عدالة الحكم

لا شك أن لعدالة الحكم دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإنجاح النهج الإصلاحي[٤]، ولقد كره عمر بن عبد العزيز مظاهر الظلم والفساد التي ظهرت من بعض الولاة قبل خلافته، وأدت معاصرة عمر لبعض مظاهر الظلم والفساد من الحكام والولاة إلى تأجيج رغبة الإصلاح والإعمار عنده، فاتخذ من

(١) ابن كثير: البداية والنهاية، الجزء الثاني عشر، مرجع سابق، ص ٦٩١

(٢) المرجع السابق، ص ٦٩٥

(٣) محمد خير يوسف: المرجع سابق، ص ١٨ – ١٩

(٤) د/ على جمعة على الرواحنة: منهج عمر بن عبد العزيز في الإصلاح الاقتصادي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت بالأردن، مجلد ١، عدد ٢، ٢٠١٦، ص ٢٣٧.

العدل منهج حياة، وسببا للخير والعمار، فكتب إلى أحد عماله عندما طلب منه مالاً ليرمم مدينته التي خربت: "أما بعد، فقد فهمت كتابك، وما ذكرت أن مدينتكم قد خربت، فإذا قرأت كتابي هذا فحصنها بالعدل، ونق طرقها من الظلم، فإنه مرمتها، والسلام"(١)،ولقد تجلت صور عدالة الحكم في عهد عمر بن عبد العزيز في المظاهر الآتية:

**أولاً:** العدل بين الخصوم: كان عمر بن عبد العزيز يعدل بين الخصوم، ومن مواقفه العادلة ما روي أن مسلمة بن عبد الملك خاصم أهل دير إسحاق عند عمر ابن عبد العزيز بالناعورة(٢)، فقال عمر لمسلمة: "لا تجلس على الوسائد وخصماؤك بين يدي، ولكن وكل بخصومتك من شئت، وإلا فجاثي القوم بين يدي، فوكل مسلمة مولى له بخصومته، فقضى عليه بالناعورة"(٣).

**ثانياً:** رد المظالم: قبل تولي عمر الخلافة كانت هناك مظالم كثيرة، واغتصاب لحقوق الناس من قبل بعض الحكام والولاة(٤)، لذا فقد أخذ عمر على عاتقه – كخطوة أولى في تحقيق عدالة الحكم – رد هذه المظالم إلى أصحابها(٥)، فلقد أراد عمر رد المظالم كبيرة كانت أو صغيرة، ولقد بدأ في ذلك بنفسه، فرد القطائع التي ورثها عن آبائه(٦)، حتى يكون قدوة للآخرين، فروى ابن سعد: أنه لما رد عمر ابن عبد العزيز المظالم قال: "إنه لينبغي أن أبدأ بأول من نفسي، فنظر إلى ما في

(١) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز، مرجع سابق، ص ١١٠

(٢) الناعورة: موضع بالقرب من مدينة حلب.

(٣) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق ص ٩١

(٤) حازم أبو الحمد حمدي: الرقابة على مالية الدولة في الفكر الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ٢٠١٢م، ص ٣٤

(٥) محمد كرد علي: الإدارة الإسلامية في عز العرب، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٨٤

(٦) د/ محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٤٣

يده من أرض، أو متاع، فخرج منه، حتى نظر إلى فص خاتم. فقال هذا مما كان الوليد بن عبد الملك أعطانيه مما جاءه من أرض المغرب فخرج منه"[١].

وإذا كان عمر قد بدأ بنفسه في رد المظالم، فقد ثني في ذلك بأهل بيته وبني عمومته وأقاربه من أفراد البيت الأموي، ولقد اتبع عمر أسلوب الحكمة والحسنى لتنفيذ سياسته في رد المظالم من بني أمية، فجمعهم وطلب إليهم أن يخرجوا مما بأيديهم من أموال وإقطاعات أخذوها بغير حق[٢]، ولقد ظل عمر على ذلك حتى رد كل ما أُخذ بغير حق، لكي يأخذ العدل مجراه، وتعود أموال المسلمين إلى المسلمين.

ولم يقف عمر عند حد استرداد الأموال من بني أمية، وردها إلى بيت مال المسلمين، بل أعلن أن كل من له حق على أمير أو جماعة من بني أمية، أو لحقته منهم مظلمة، فليتقدم بالبينة لكي يرد عليه حقه[٣]، ولقد رد عمر المظالم لمن تقدم بمظلمته وبينته[٤]، وأمر بدخول المظلوم عليه بغير إذن[٥]، فقال: "ألا فمن ظلمه إمامه مظلمة فلا إذن له علي"[٦].

**ثالثاً**: عزل جميع الولاة والحكام الظالمين وتعيين العدول الصالحين: ما كان لحاكم أن يعدل في حكمه وهو يولي على الناس ولاة ظالمين، يقهرونهم ويغتصبون حقوقهم، لذا لما ولي عمر الخلافة عزم على إزالة ما كان يعتقد وجوده من

(١) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٣٥، وأيضا: ابن كثير: البداية والنهاية، الجزء الثاني عشر، مرجع سابق، ص ٧١١

(٢) ماجدة فيصل زكريا: المرجع السابق، ص ٢١٥

(٣) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٢٠

(٤) د/ علي محمد محمد الصلابي: الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز ومعالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة، دار ابن كثير، الطبعة الثانية، دمشق، ١٤٣٠ ه – ٢٠٠٩ م، ص ٤٧

(٥) د/ محمد بن سعد بن شقير: فقه عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، الجزء الأول، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، ص ٨٩

(٦) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٤١

مفاسد، وتنفيذ سياسة دقيقة عادلة على أيدي عمال جدد[١]، فعمد إلى جميع الولاة والحكام والمسئولين الظالمين فعزلهم عن مناصبهم[٢]، بهدف درأ الفساد الإداري، وإراحة الرعية من ظلم بعض الولاة[٣]، وكان يولي أصلح الناس ديناً وأمانة[٤]، وكان يتحرى في اختيار العمال ويعلمهم إحسان العمل[٥]، وكان لا يكتفي بمظهر الرجل كي يوليه، بل كان يختبره أيضاً، فقد رأى رجلاً كثير الصلاة وأراد أن يمتحنه ليوليه، فدس إليه ثقة له، فقال له: إن عملت في ولاية العراق ما تعطيني، فضمن له مالاً جليلاً، فأخبر بذلك عمر، فنفاه وأخرجه"[٦].

**رابعاً:** رفض مبدأ الإصلاح بالظلم: لقد كانت سياسة عمر تقوم على العدل في كل شيء، حتى في إصلاح الدولة والرعية، لذا فقد رفض عمر تماماً مبدأ الإصلاح بالظلم، وذلك يدل على صدق نواياه في إحقاق الحق وإرساء العدل، ذلك لأن الإصلاح لن يكون أبداً بظلم الناس، فالإصلاح والظلم أمران متناقضان متنافران لا يجتمعان، وكان هذا هو مذهب عمر، فقد روي أنه قال: "من لم يصلحه إلا الغشم فلا يصلح، والله لا أصلح الناس بهلاك ديني"[٧]، وروي أنه كتب إلى عدي ابن أرطأة، وكان عامله على البصرة، "أما بعد فقد جاءني كتابك تذكر أن قبلك عمالاً قد ظهرت خيانتهم، وتسألني أن آذن لك في عذابهم، كأنك ترى أني لك جُنة من دون الله، فإذا جاءك كتابي هذا فإن قامت عليهم بينة فخذهم بذلك، وإلا فاستحلفهم دبر صلاة العصر بالله الذي لا إله إلا هو ما اختانوا من مال المسلمين شيئاً، فإن حلفوا فخلي سبيلهم، فإنما هو مال المسلمين، وليس للشحيح منهم

(١) د/ محمد ضياء الدين الريس: المرجع السابق، ص ٢٤٢

(٢) د/ محمد بن سعد بن شقير: المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٩١

(٣) بدرية بنت عبد العزيز البصيري: المرجع السابق، ص ٢٢٤

(٤) محمد بن مشبب القحطاني: المرجع السابق، ص ٢٨٨

(٥) محمد كرد علي: المرجع السابق، ص ٨٤

(٦) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز، مرجع سابق، ص ١١٣

(٧) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص١٠٦

إلا جهد أيمانهم، ولعمري لأن يلقوا الله بخياناتهم أحب ألي من أن ألقى الله بدماءهم"[١].

**خامساً:** العدل مع الحيوانات: لم يقتصر خير عمر بن عبد العزيز ورحمته على المسلمين وحدهم، ولا على بني الإنسان فحسب، بل كان للحيوانات أيضاً نصيب من عدله ورحمته، فقد أكد على الرفق بالحيوان وعدم ظلمه أو تعذيبه، فأمر بمنع استخدام اللجم الثقيلة مع الخيول والبغال، كما منع استخدام المناخس ذات الرؤوس الحديدية التي تؤذي الدواب[٢]، وحين بلغه أن قوماً في مصر يحملون الجمال ما لا تطيق كتب إلى واليها يحدد أقصى حمولة للبعير بستمائة رطل[٣]، ونهي عن ركض الفرس في غير حق[٤].

## المطلب الثاني

## تطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص

المساواة ركن أساسي في العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تقوم بدونها، فلا يمكن الحديث عن عدالة اجتماعية في مجتمع يميز بين أعضائه على أي أساس كان، سواء على أساس العرق أو الدين أو اللون أو الفكر أو غير ذلك.

ويقوم الإسلام بشكل عام على فكرة المساواة بين الناس، وليس أدل على ذلك من قول الله سبحانه وتعالى في قرآنه العظيم: "يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"[٥]، ومن قول رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى

(١) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٠٣

(٢) د/ محمد بن سعد بن شقير: المرجع السابق، ص ٥٧٣

(٣) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٤١

(٤) المرجع السابق، ص ٥٤

(٥) سورة الحجرات من الآية (١٣)

عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ، إِلَّا بِالتَّقْوَى أَبَلَّغْتُ"، قَالُوا: بَلَّغَ رَسُولُ اللهِ"[١]، والمساواة المقصودة في الإسلام هي المساواة النسبية التي تراعي الاختلاف في المواهب والقدرات، والاختلاف في الدرجات، وليست المساواة المطلقة التي تهدر الجهد وتبدد الحافز[٢].

وعمر بن عبد العزيز هو حاكم مسلم، أخذ على نفسه العهد منذ توليه أمر المسلمين أن يطبق أحكام القرآن، ويسير على هدي النبي صلى الله عليه وسلم وسنته، لذا فقد اهتم أيما اهتمام بتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرعية، بل إن بعض المؤرخين عندما يتحدث عن المساواة في عهد عمر بن عبد العزيز لا يتحدث عن مجرد المساواة، بل يتحدث عن الإغراق في المساواة بين الناس[٣].

وكان أول مؤشر على رغبة عمر بن عبد العزيز في تطبيق مبدأ المساواة، حين أقسم أنه يود أن يساوي في المعيشة بين نفسه وأهله وبين الناس، فقال: "وما أحد منكم تبلغني حاجته إلا حرصت أن أسد من حاجته ما قدرت عليه، وما أحد لا يسعه ما عندي إلا وددت أنه بدء بي وبلحمتي الذين يلونني حتى يستوى عيشنا وعيشكم"[٤].

ولقد عمل عمر، رضي الله عنه، على تطبيق مبدأ المساواة بين الناس في جميع الحقوق والواجبات، وفي كافة مجالات الحياة، وحرص أن يكون هناك تكافؤ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند الإمام أحمد، الجزء الخامس، ص ٤١١. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، الجزء ٣٨، ص ٤٧٤ رقم (٢٣٤٨٩)

(٢) محمد بن مشبب القحطاني: المرجع السابق، ص ٢٩٦

(٣) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٤٩

(٤) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٤٣

فرص فيما بينهم، فلم يميز بين الناس في حقهم في تولي الوظائف والولايات، ولم يعط أحداً كائناً من كان شيئاً ليس له فيه حق(١).

وكانت سياسة عمر المالية تقوم كذلك على مبدأ المساواة، فبيت المال لجميع المسلمين، ولكل واحد منهم حق أن يأخذ منه أسوة بغيره، فلا يكون حكراً على فئات معينة من الناس(٢)، ولذا: فقد ساوى بين أمراء وأشراف بني أمية وبين الناس، فمنع عنهم العطايا والأرزاق الخاصة التي كانت تعطى لهم من قبل، وقال لهم حين كلموه في ذلك: لن يتسع مالي لكم، وأما هذا المال – يقصد المال الذي في بيت مال المسلمين – فإنما حقكم فيه كحق رجل، بأقصى برك الغماد(٣)، وقال عندما رأى أمراء بني أمية قد استحوزوا على قطع واسعة من الأرض وجعلوها حمى لهم، يحرم من الاستفادة منها عامة الناس، فقال: "إن الحمى يباح للمسلمين عامة ...، وإنما الإمام فيها كرجل من المسلمين، إنما الغيث ينزله الله لعباده، فهم فيه سواء(٤).

ولم يكتف عمر بإقامة المساواة بين الناس بنفسه فقط، بل كان يأمر عماله وولاته بذلك، فيروى أنه كتب إلى عامله على المدينة يقول له: "أخرج للناس فآسي بينهم في المجلس والمنظر، ولا يكن أحد الناس آثر عندك من أحد، ولا تقولن هؤلاء من أهل بيت أمير المؤمنين، فإن أهل بيت أمير المؤمنين

(١) محمد بن مشبب القحطاني: المرجع السابق، ص ٢٩٧

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩٧

(٣) برك الغماد قيل أنه مكان في مكة، وقيل هو أقصى حجر باليمن، وهو الأرجح، ويقصد عمر أن لكل رجل من بني أمية مثل ما لغيره من المسلمين حتى لو كان من أبعد مكان في الدولة تحقيقاً للمساواة، راجع د/ علي محمد محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ٦٠

(٤) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٨٦

وغيرهم عندي اليوم سواء، بل أنا أحرى أن أظن بأهل بيت أمير المؤمنين أنهم يقهرون من نازعهم، وإذا أشكل عليك شيء فاكتب إلي فيه"[١].

## المطلب الثالث

## كفالة الحريات الأساسية للمواطنين

تعتبر كفالة الحريات الأساسية للمواطنين من متطلبات العدالة الاجتماعية، فهناك حريات أساسية للناس لا ينبغي الافتئات عليها، أو حرمان أحد من ممارستها، والنظام الذي يبتغي تحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن يضمن هذه الحريات ويحميها، ولقد كان نظام أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يكفل للناس حرياتهم ويحميها ضمن حدود الشريعة الإسلامية، وبما لا يتعارض معها، وقد اهتم عمر بكافة صور الحرية الإنسانية واستعرض أنواعها، فأقر منها ما كان موافقاً لتعاليم الإسلام، وأعاد ما لم يكن كذلك إلى دائرة التعاليم الإسلامية، وسنتعرض هنا باختصار لأهم الحريات التي كفلها عمر بن عبد العزيز للمواطنين، وشواهد ضمانها في عهده.

**أولاً:** الحرية الدينية: من أكثر ما يتهم فيه الإسلام ظلماً وجوراً، هو عدم كفالته الحرية الدينية، المتمثلة في حرية العقيدة وحرية اختيار الدين، مع أن الإسلام على النقيض من ذلك تماماً، فقد كفل للناس أقصى درجات الحرية في اختيار الدين الذي يشاءون، والعقيدة التي يؤمنون، وليس أدل على ذلك من قول الله تعالى تعالى: "فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ"[٢]، وكذلك قوله تعالى: "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ"[٣]، وغير ذلك الكثير من الآيات والأحاديث التي تؤكد على الحرية الدينية في الإسلام.

---

(١) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٣٦ – ٣٣٧

(٢) سورة الكهف من الآية (٢٩)

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٥٦)

ولقد كان عمر بن عبد العزيز أحرص ما يكون على العمل بكتاب الله وسنة نبيه، ولذا: فقد كفل للناس الحرية الدينية كما كفلها الإسلام، وبالقواعد التي وضعها الإسلام، فقد كانت سياسته حيال النصارى واليهود تلتزم بالوفاء بالعهود والمواثيق وإقامة العدل معهم، وعدم التضييق عليهم في معتقدهم وديـنهم، كما كان ينهج أسلوب الدعوة مع ملوك الهند والقبائل الخارجة عن الإسلام، ولم يكره أحداً من النصارى أو غيرهم على الدخول في الإسلام(١).

**ثانياً**: الحرية السياسية: كفالة الحرية السياسية وعدم الاستبداد بالحكم، من أهم الأمور التي تم تميز الحاكم العادل، ولقد أعلن عمر بن عبد العزيز استئناف الحرية السياسية التي منحها الإسلام للمسلمين، وذلك منذ أول يوم له في الحكم، فقد خير الناس في خطبته الأولى في أن يختاروا لأنفسهم خليفتهم، وأحلهم من بيعته، فما كان للناس إلا أن يختاروه ويبايعوه، ولم يتح عمر حرية اختيار الحاكم للحاضرين فحسب، بل أتاحها للأمة جميعاً حين اشترط لقبوله الخلافة موافقة الأمصار الأخرى(٢)، فقال: "وإن من حولكم من الأمصار والمدن إن هم أطاعوا كما أطعتم فأنا واليكم، فإن هم أبوا فلست بواليكم"(٣)، ولقد كان عمر سباقاً في منح الناس حرية اختيار خليفتهم، ذلك لأنه أدرك أن الاختيار هو الطريق الصحيح والأسلم للمواطنين(٤).

وأعلن عمر من أول يوم في حكمه الحرية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنكر على الناس واقعهم المظلم، وأكد لهم أن الإسلام لا يرضى

---

(١) د/ علي محمد محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ٦٢

(٢) بشير كمال بشير عابدين: المرجع السابق، ص ٧

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية، الجزء الثاني عشر، مرجع سابق، ص ٦٥٣

(٤) د/ جليلة ناجي الهاشمي: الإصلاح المالي والاقتصادي في سياسة الخليفة عمر بن عبدالعزيز، مجلة المورد، تصدرها وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دائرة الشئون الثقافية، مجلد ٣، عدد ٣، ١٩٧٤، ص ٣٩

بالسكوت على الظلم، فقد خطب يوما في الناس فقال: "ألا وإنكم تسمون الهارب من ظلم إمامه: العاصي، ألا وإن أولاهما بالمعصية الإمام الظالم"(١).

**ثالثاً:** الحرية الفكرية: لقد كفل عمر بن عبد العزيز كذلك حرية الفكر والرأي والتعبير، حتى لو كان مخالفاً له، وقد أخذت هذه الحرية الفكرية نطاقاً واسعاً في إدارة الدولة، وفي قيادته لعماله ورعيته، حيث أتاح لكل متظلم أن يشكو من ظلمه، وأطلق حرية الكلمة، وترك للناس حرية أن يقول كل منهم ما يريد، حتى أن القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق عبر عن هذه الحرية الفكرية في عهد عمر بن عبدالعزيز فقال: اليوم ينطق كل من كان لا ينطق"(٢).

**رابعاً:** الحرية الشخصية: عمل عمر بن عبد العزيز أيضاً على تحقيق وتأكيد الحرية الشخصية للناس، إذ بدا له بعض القيود على الهجرة، أو ما يطلق عليه حديثاً حرية التنقل، فاتخذ إجراء فتح باب الهجرة لمن يريد، فكتب إلى عماله: "... وأن يفتح لأهل الإسلام باب الهجرة"(٣).

**خامساً:** الحرية الاقتصادية: من مظاهر الحرية التي كفلها عمر بن عبد العزيز لرعيته، الحرية الاقتصادية، والمتمثلة في حرية التجارة والكسب، فقد أكد في كتاب له إلى عماله على ضرورة منح الناس حرية استثمار أموالهم، والاتجار بها في البر والبحر على حد سواء، دون فرض أي ضرائب أو قيود عليهم(٤)، كما أطلق عمر حرية الاستفادة من الخدمات والمرافق العامة تشجيعاً للتجارة والربح فكتب لعماله: "... فخلوا سبيل الناس في الجسور والمعابر"(٥)، كما أكد عمر على

(١) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع السابق، ص ٢٤٠

(٢) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٣٨

(٣) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٨٤

(٤) قطب ابراهيم محمد: المرجع السابق، ص ٦١

(٥) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٦٨

حرية النشاط الاقتصادي، وحرية السوق في تحديد الأسعار، فلم يلجأ إلى التسعير[١]، رغم أن بعض أعوانه عرض عليه ذلك لتخفيض الأسعار.

## المطلب الرابع

## عدالة توزيع الدخول والثروات

ينكر الإسلام تركز الثروة في أيدي فئة قليلة، تستحوذ على ثروة المجتمع دون الباقين[٢]، وعندما تولى عمر بن عبد العزيز أمر المسلمين كان كثير من أمراء بني أمية وولاتهم وعمالهم قد زادوا على أموالهم أموالاً، واغتصبوا أموال الناس وأفقروهم، فزادت الفجوة بين الدخول والثروات، وقد كان عمر يراقب الانحرافات السابقة قبل خلافته ويلاحظ آثارها السلبية على نفوس الرعية، ولقد انتقد سياسة سليمان بن عبد الملك في الإنفاق، ولم يقر ما فعله بإعطاء المال لغير المحتاجين إليه، فروي أنه عندما قدم سليمان بن عبد الملك المدينة، فأعطى بها مالاً عظيماً، فقال لعمر بن عبد العزيز: كيف رأيت ما فعلنا يا أبا حفص، قال: "رأيتك زدت أهل الغنى غنى، وتركت أهل الفقر بفقرهم"[٣].

ولقد أدرك عمر أن التفاوت الاجتماعي هو نتيجة لسوء توزيع الدخل والثروة، لذا فقد سعى لإعادة توزيع الدخول والثروات على النحو الذي يحقق العدالة، وينصف الفقراء والمظلومين[٤]، فقد خطب في الناس يوما فقال: "وددن أن أغنياء الناس اجتمعوا فردوا على فقرائهم حتى نستوي نحن وهم وأكون أنا

(١) د/ محمد بن سعد بن شقير: المرجع السابق، ص ٥٢٧

(٢) د/ على جمعة على الرواحنة: المرجع السابق، ص ٢٣٦

(٣) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص١١٦

(٤) د/ جليلة ناجي الهاشمي: المرجع السابق، ص ٣٨

أولهم"[١]، ولقد استخدم عمر للوصول إلى هدفه في تحقيق عدالة توزيع الدخول والثروات عدة إجراءات عملية منها:

١ – منع الأمراء والكبراء من الاستئثار بثروة الأمة: وذلك بمصادرة الأملاك التي استولوا عليها ظلماً، وإعادة هذة الأموال إلى أصحابها إذا عرفوا، أو إلى بيت المال إذا لم يعرف أصحابها أو كانت من الأموال العامة[٢].

٢ – زيادة الإنفاق على الفئات الفقيرة والمحرومة ورعايتها، وتأمين احتياجاتها الأساسية عن طريق الزكاة وموارد بيت المال الأخرى، فلقد كان عمر يدرك أن الغاية من وجود بيت المال ليست لأن تخزن فيه الأموال، بل لرفاهية الناس، ورفع مستواهم المعيشي، وتحسين أحوالهم المادية، حتى لا يبقى في الأمة جائع ولا عار ولا محتاج[٣]

ولقد أدت الإجراءات التي اتبعها عمر إلى إعادة توزيع الدخل، حيث نقصت ثروة الأغنياء والأمراء، وزادت في نفس الوقت ثروة الفقراء والمحتاجين وعامة الناس، وهو ما أدى إلى تقليل الفجوة بين الدخول والثروات[٤].

(١) محمد كرد علي: المرجع السابق، ص ٨٤

(٢) د/ علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ٢٥٠

(٣) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣٠٤

(٤) بشير كمال بشير عابدين: المرجع السابق، ص ٣٥

## الفصل الثالث

## العدالة الاجتماعية في السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز

يقصد بالسياسة المالية: "استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها، بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ظل ما تعتنقه من عقائد، وفي حدود إمكانياتها المتاحة، مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي"(١).

ولقد كان عمر بن عبد العزيز سباقاً في استخدام السياسة المالية لتحقيق هدف العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، ففي العهد الذي سبقه كانت السياسة المالية تتجه نحو تحقيق غايتين أساسيتين: أولاهما: تجميع أكبر قدر من المال، فكان الولاة يفاخرون أمام الخليفة بأنهم جمعوا أكبر قدر من الضرائب، وثانيتهما: إرضاء ذوي النفوذ ومن له يد أو سبب في تقوية سلطان الدولة، ولقد ترتب على هاتين الغايتين انحرافات عن السياسات المالية العادلة، حيث نال البعض المال إلى درجة الترف، بينما حرم منه آخرون، وظهرت اختلالات في الدخل والتوزيع، على النحو الذي أثر إجمالاً في اقتصاد الدولة(٢).

أما عمر بن عبد العزيز فقد كانت غاية حكمه أن تكون سياساته عموماً، وسياساته المالية على وجه الخصوص، مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية(٣)، ولذا: فقد أخذ على عاتقه إصلاح هذا الخلل المالي، فقد كانت قيم العدل حاضرة وبقوة في السياسة المالية التي اتبعها، سواء في مجال الإنفاق أو التحصيل، وفي

---

(١) د/ عوف محمود الكفراوي: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٤٤

(٢) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٩٤

(٣) د/ محمد ضياء الدين الريس: المرجع السابق، ص ٢٤١

هذا الفصل سنلقي الضوء على مظاهر العدالة الاجتماعية في السياسة المالية لعمر بن عبدالعزيز، وذلك من خلال المبحثين التاليين.

## المبحث الأول

## مظاهر العدالة الاجتماعية في سياسة الإيرادات العامة عند عمر بن عبد العزيز

لم يكن الهدف الأساسي لسياسة عمر بن عبد العزيز في الإيرادات العامة زيادة التحصيل، كما كان الحال قبل توليه الخلافة، وإنما كان هدفه الأهم العدل والتيسير على الناس، واتخاذ الإجراءات التي تحفز النشاط الاقتصادي في الدولة الإسلامية، لذا فقد سعى إلى تخفيف الأعباء العامة على الناس، فرفع الجزية عن من أسلم، وألغى الضرائب الإضافية التي كانت تؤخذ من المزارعين(١).

إلا إن ذلك لا يعني أن هدف الحصول على إيرادات مالية للدولة تستخدمها في القيام بوظائفها المختلفة، كان غائباً عن السياسة المالية لعمر بن عبدالعزيز، وإنما كان يسعى إلى تحقيق ذلك الهدف ملتزماً بقواعد الحق والعدل، ولذا: فقد حافظ على حقوق بيت المال، وبالغ في الاقتصاد في الإنفاق الإداري والعسكري، كما حرص على تنظيم وتصنيف الإيرادات التي ترد على خزينة الدولة حسب مصادرها ومصارفها الشرعية، حتى يتمكن من ضبطها وحفظ حرمتها(٢).

ولقد أتت السياسات المالية العادلة التي اتبعها عمر بن عبد العزيز أكلها سريعاً، فأطلقت طاقات الناس في العمل والإنتاج والتجارة والربح، ونمت الزراعة، وزادت إيرادات الزكاة والخراج والعشور، وفاضت ميزانية الدولة، فاستخدم عمر هذا الفائض في الإنفاق على البرامج الاجتماعية والاقتصادية، على النحو الذي يخدم الأهداف التنموية للدولة.

(١) د/ علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ٢٥٦ – ٢٥٧

(٢) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص٣٠٣

وسنحاول في هذا المبحث استخلاص مظاهر العدالة الاجتماعية في سياسة تحصيل الإيرادات العامة عند عمر بن عبد العزيز، وذلك من خلال الحديث أولاً عن سياسته في جمع المال، ثم الحديث عن سياسته في التعامل مع كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة، وهو ما يتطلب تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

## المطلب الأول

## مظاهر العدالة الاجتماعية في سياسة عمر بن عبد العزيز في جمع المال

إن اتباع الحق في كل أمر هو خير كله، ولا يأتي إلا بالخير، وقد علم عمر بن عبد العزيز ذلك وعمل به في سياسته في جمع مال المسلمين، فلم يجمع للمسلمين مالاً إلا بحق، ووفقاً لقواعد العدل، ولم يضع في خزينتهم إلا الحلال الطيب، فقد كانت سياسته في جمع المال تقوم على المبادئ التالية:

### أولاً: تحري المال الحلال:

لقد كان عمر يتحرى الحلال في جمعه لمال المسلمين، فليست المسألة عنده مسألة كثرة، بل مسألة وفرة، والوفرة تكون في بركة الحلال المشروع، لا في كثرة الحرام المغتصب(١)، فروي أن ميمون بن مهران كتب إليه يستعفيه من الخراج، فكتب إليه عمر: "يابن مهران، إني لم أكلفك بغياً في حكمك، ولا في جبايتك، فاجب ما جبيت من الحلال، ولا تجمع للمسلمين إلا الحلال الطيب"(٢)، وبلغه أن عدي بن أرطأة يعشر الخمور التي عند الذميين، ويأخذ ثمن العشر، فكتب إليه: "... وبلغني أنك تأخذ من الخمر العشور، فتبقيه في بيت مال الله، فإياك أن تدخل بيت مال الله إلا طيباً"(٣).

(١) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٩٩

(٢) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١١٥ – ١١٦

(٣) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٧٠

وهكذا فقد كان عمر بن عبد العزيز لا يضع في بيت مال المسلمين إلا الحلال الطيب، وقد يظن البعض أن ذلك الإجراء لا يمثل في حد ذاته مظهراً من مظاهر العدالة الاجتماعية، فهو مجرد إجراء تم بناءً على خلفية دينية معينة، وهذا الظن غير صحيح، لا سيما وأننا نتكلم عن إجراء نابع من أحكام الشريعة الإسلامية التي أنزلها الله للناس، لتحقق العدل، وتقيم الحق، فالله لم يحل للناس إلا ما هو حق، ولم يحرم إلا ما هو ظلم، ومن ثم فإن تمسك عمر بن عبد العزيز بجمع المال الذي أحله الله، يعني في حد ذاته تمسكه بأصل الحق والعدل الاجتماعي، وابتعاده عن جمع المال للمسلمين من الحرام، هو في حد ذاته إغلاق لكل أبواب الظلم والعدوان على أفراد المجتمع.

**ثانياً: تحري العدل في جمع المال:**

لا يمكن للعدالة الاجتماعية أن تتحقق، إلا إذا تحرت الدولة قواعد الحق والعدل في تحصيل الإيرادات العامة، وبالرغم من أن عمر بن عبد العزيز أضاف بعض الموارد الجديدة لخزينة الدولة، إلا إنه سد موارد هامة كانت تزيد في ثروة بيت المال وتنميه وتضاعفه، بيد أن ذلك لم يكن إلا لإمضاء الحق في كل الأمور، وعلى رأسها موارد بيت المال(١)، وليس أدل على ذلك مما كتبه إلى عامله على اليمن، حيث قال له: "واعلم أنك إن لم ترفع إلي من جميع اليمن إلا حفنة من كتم، فقد علم الله أني سأكون بها مسروراً، مادام في ذلك إبقاء على الحق والعدل"(٢).

ولقد كان من قبله يأخذ الضرائب ممن يمر على الجسور والمعابر، فرأى عمر في ذلك ظلما للناس، فمنعه، فعن يزيد بن الأصم قال: كنت جالساً عند سليمان بن عبد الملك، فجاء رجل يقال له أيوب، وكان على جسر منبج(٣)، يحمل

(١) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣٠٠

(٢) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص١٠٨

(٣) منبج: هي بلدة بين حلب ونهر الفرات.

مالاً مما يؤخذ على الجسر، فقال عمر بن عبد العزيز: "هذا رجل مترف، يحمل مال سوء، فلما قدم عمر، خلى سبيل الناس من الجسور والمعابر"(١).

**ثالثاً: تخفيف الأعباء المالية على الناس:**

تقوم فكرة العدالة الاجتماعية في شقها الاقتصادي على التزام الدولة بتمكين الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الأساسية، والعمل على إعادة توزيع الدخول بالاقتطاع من دخول الأغنياء والإنفاق منها على الفقراء، ولا يمكن لذلك أن يتحقق ما لم تخفف الدولة الأعباء المالية المفروضة على المواطنين، لا سيما الأعباء المفروضة على محدودي ومتوسطي الدخل، وهو ما فعله عمر بن عبدالعزيز، فقد سعى إلى إلغاء الضرائب المجحفة، والتي كانت تهدف إلى تنمية موارد الدولة دون وجه حق(٢)، فرفع الجزية على من أسلم، وألغى الضرائب الإضافية التي كانت تؤخذ من المزارعين، وألغى المكوس والقيود(٣).

ولم يكتف بتخفيف الأعباء المالية عن الناس تحقيقاً للعدالة، وإنما أكد على عماله ضرورة اتباع أكثر الأساليب عدلاً في جباية الضرائب، ومراعاة ظروق دافعي الضرائب كي لا يلحقهم أذى ولا يصيبهم حيف(٤)، وكتب إلى عامله على اليمن قال: "أما بعد فقد جاءني كتابك تذكر أن من كان قبلك من العمال قد وضعوا على أهل اليمن صدقاتهم وظائف، إن افتقروا لم ينقصوا، وإن استغنوا زيد عليهم، وتؤامرني في ذلك، ولعمري إن هذا للجور حق الجور، فإذا جاءك كتابي هذا فخذهم بما تري عليهم من الحق، ثم قسم ذلك على فقرائهم، وأقعد على

(١) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٦٨

(٢) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٢٢

(٣) بشير كمال بشير عابدين: المرجع السابق، ص ٥٨

(٤) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٢٣

طريق الحاج قوما ترضاهم وترضى دينهم وأماناتهم، يقوون الضعيف ويغنون الفقير، فوالله لو لم يأتني من قبلك إلا كف لرأيته من الله قسما عظيماً"[١].

**رابعاً: إضافة موارد مالية للدولة:**

بالرغم أن عمر بن عبد العزيز سد الكثير من الموارد التي كانت تصب في بيت المال، والتي كانت تخالف الشرع أو لا تتناسب مع قيم الحق والعدل، وخفف أعباء الضرائب على الناس، إلا إنه عمل في ذات الوقت على إضافة أموال جديدة لبيت مال المسلمين كلما كان ذلك ممكناً.

فقبل توليه الخلافة كان كثير من أمراء بني أمية وسادتها قد أخذوا لأنفسهم من بيت مال المسلمين بغير حق، فلما تولى عمر الخلافة اتخذ سياسة رد المظالم، وتقضي هذه السياسة برد كل مال أخذ بغير حق لصاحبه، ورد ما ليس له صاحب لبيت مال المسلمين[٢]، وهو ما أنعش الخزانة العامة للدولة وأدى إلى زيادة الإيرادات في بيت المال، من ذلك أنه باع أنعاما كانت للحجاج، وردها على المسلمين، فقد كتب أمير الكوفة إلى عمر: "إن ها هنا ألف رأس كان للحجاج، فكتب إليه عمر أن بعهم، واقسم أثمانهم في أهل الكوفة"[٣]، وباع كذلك ما كان في سرادقات قصر الخلافة، ورده في الأموال العامة، وباع مراكب الخلافة، وكانت من الخيول الجياد المثمنة[٤]، وجعل أثمانها في بيت المال[٥]، ووفر على الخزينة علوفتها وأجرة سائسيها.

(١) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عب العزيز، مرجع سابق، ص ٦١ – ٦٢

(٢) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١١٦

(٣) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٦٥

(٤) ابن كثير: البداية والنهاية، الجزء الثاني عشر، مرجع سابق، ص ٦٩٠

(٥) شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء، مرجع السابق، ص ١٢٦

## المطلب الثاني

## مظاهر العدالة الاجتماعية في تعامل عمر بن عبد العزيز مع موارد بيت المال

لقد كانت موارد بيت المال بسيطة وقليلة في بداية الدولة الإسلامية في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ما لبثت أن تدفقت الأموال على بيت المال، وتنوعت مصادر هذه الأموال مع ازدياد الفتوحات واتساع رقعة الدولة الإسلامية(١)، وتتمثل أهم مصادر الإيرادات العامة في الدولة الإسلامية في الزكاة، والخراج، والجزية، والعشور، والخمس(٢)، ولقد كان لعمر بن عبد العزيز سياسته في التعامل مع كل مصدر من هذه المصادر، وذلك بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي كان يسعى إليها، وفي هذا المبحث سنلقي الضوء على سياسة عمر بن عبد العزيز في التعامل مع كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة، ونستخرج من هذه السياسة مظاهر العدالة الاجتماعية التي كانت حاضرة بقوة في تعامله مع كل مورد من هذه الموارد.

### أولاً: سياسة عمر بن عبد العزيز في التعامل مع مورد الزكاة:

اختلفت تعريفات الفقهاء للزكاة من حيث اللفظ، إلا إنها اتفقت من حيث المعنى، فالزكاة هي "حق يجبى في مال خاص، لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص"(٣)، وتعتبر الزكاة من أهم الفرائض على المسلم، فهي فرض في مال المسلم فرضه الله للفقراء والمساكين والمنقطعين والمستعبدين، والمسلم ملزم بإخراجها، ولا يجوز له أن يمتنع عنها، كما أنها تعتبر في الوقت نفسه من أهم مصادر الإيرادات العامة في الدولة الإسلامية، حيث تسهم بنسبة كبيرة في موازنة

(١) حازم أبو الحمد حمدي: المرجع السابق، ص ١١٤

(٢) د/ عوف محمود الكفراوي: المرجع السابق، ص ٤٦

(٣) إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح: المبدع في شرح المقنع، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ١٤٠٠ه، الجزء الثاني، ص ٢٩٠

الدولة، وتساعد في تقديم العون والدعم للفئات الفقيرة وذوي الحاجات في المجتمع[١].

لذا فقد اهتم عمر بن عبد العزيز بالزكاة وحرص عليها واهتم بتوزيعها على مستحقيها، ووضع سياسة لإصلاح هذا المصدر المهم من مصادر الإيرادات العامة للدولة، بهدف زيادة الإيرادات المتحصلة منه، والاستفادة منه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ولقد تمثلت أولى مسارات هذه الخطة الإصلاحية في الاقتداء بهدي النبي صلى الله عليه وسلم في الزكاة، والخلفاء الراشدين من بعده، وخاصة منهم عمر بن الخطاب، بعد أن كان الولاة قبله قد تهاونوا فيها، فأخذوها من غير حقها وصرفوها في غير مصارفها[٢].

فكتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة لينسخوا له كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه في توزيع الصدقات، وكتب إلى سالم بن عبد الله ابن عمر بنسخ كتاب عمر في ذلك، وهكذا فقد اتبع عمر السنة في مصارف الزكاة، وأمر أن توضع كما أمر الله تعالى في كتابه، كما اتبع السنة في جبايتها، وعين عمالاً ثقاة مؤتمنين وأمرهم بجبايتها دون ظلم أو تعد[٣].

ومن إجراءات إصلاح الزكاة التي اتخذها عمر أنه توسع في إيتاء الزكاة، فأمر بأخذ الزكاة من جميع الأموال التي تجب فيها، فأخذت من عطاء العمال، ومن المظالم إذا ردت لأصحابها، ومن الأعطية إذا أخرجت لأهلها[٤]، ولقد ظهر ذلك من خلال فقهه في زكاة الثروة الزراعية، وزكاة الإبل العامة، وزكاة السمك، وزكاة العسل،وهذا الفقه أدى إلى زيادة الأموال الخاضعة للزكاة وزيادة حصيلتها[٥].

---

(١) حازم أبو الحمد حمدي: المرجع السابق، ص ١١٥

(٢) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٩٥

(٣) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٦٢

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلام: كتاب الأموال، الطبعة الثانية، تحقيق وتعليق د/ محمد خليل هراس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٨ ه – ١٩٩٨م، ص ٥٣٣ (ويشار إليه فيما بعد بأبو عبيد)

(٥) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٣٥

ولقد أثمرت إصلاحات عمر في جباية الزكاة، بالإضافة إلى السياسات الإقتصادية التشجيعية التي اتبعها، إلى ازدهار التجارة والزراعة، واندفاع أفراد المجتمع للعمل والإنتاج، فكثر عدد المؤدين للزكاة وانخفض عدد القابضين لها، مما أدى إلى زيادة حصيلة الزكاة[١]، ومما إدى إلى زيادة حصيلة الزكاة كذلك زيادة الدعوة إلى الله في عهده، ودخول كثير من أهل الذمة في الإسلام، لأن هؤلاء المسلمين الجدد منهم الأغنياء المكلفين بإخراج الزكاة، كما ساهم عدل عمر وتقواه في زيادة حصيلة الزكاة أيضاً، حيث أدى إلى زيادة الثقة بينه وبين الرعية، فتدافع الناس لأداء الزكاة عندما سمعوا بخلافته[٢].

وتؤكد الروايات التاريخية أن الزكاة كانت فائضة عن حاجات الناس في زمن عمر بن عبد العزيز، فكان الرجل يأتي بزكاته فلا يجد من يأخذها، فعن عبدالرحمن بن زيد، عن عمر بن أسيد قال: "والله ما مات عمر بن عبد العزيز حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم، فيقول: اجعلوا هذا حيث ترون، فما يبرح حتى يرجع بماله كله، قد أغنى عمر الناس"[٣].

**ثانياً: سياسة عمر بن عبد العزيز في التعامل مع مورد الخراج:**

الخراج هو ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها[٤]، وأرض الخراج تشمل الأرض التي افتتحها المسلمون عنوة، وكذلك الأرض التي فتحت صلحاً، فالخراج أجرة على الأرض، وتبقى الأجرة وإن انتقلت الأرض من أيدي أهل الذمة إلى أيدي المسلمين، فيجب على المسلمين دفع الخراج[٥].

---

(١) بشير كمال بشير عابدين: المرجع السابق، ص ٦٩

(٢) بن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٠٥

(٣) شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء الجزء الخامس، مرجع سابق، ص١٣١

(٤) أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٠٥ ه، ١٩٨٥ م، ص١٦٦ ( ويشار إليه فيما بعد بالماوردي)

(٥) د/ محمد ضياء الدين الريس: المرجع السابق، ص١٢٦ ومابعدها

ولقد كان للخراج أهمية كبرى في الدولة الأموية، لكون الخراج يجبى من قطاع الزراعة، وهو القطاع الرئيسي في الاقتصاد الأموي(١)، وقد اتبع عمر بن عبدالعزيز سياسة لإصلاح الخراج بهدف زيادة حصيلته، والاستفادة منها في دعم التنمية، وتوفير احتياجات الناس، ولقد كانت هذه السياسة تقوم بشكل أساسي على ترسيخ قيم الحق والعدل، كغيرها من سياسات عمر بن عبد العزيز.

فقد أمر عمر ولاته ألا يظلموا في تقاضي أجرة أراضي الخراج(٢)، فروي أنه كتب إلى عقبة بن زرعة الطائي – وكان ولاه خراج خراسان – " .... وليس من ثغور المسلمين ثغر أهم إلي ولا أعظم عندي من ثغر خراسان، فاستوعب الخراج، وأحرزه في غير ظلم، فإن يك كفافاً لأعطياتهم، فسبيل ذلك، وإلا فاكتب إلي حتى أحمل إليك الأموال، فتوفر لهم أعطياتهم. فقدم عقبة فوجد أن خراجهم يفضل عن أعطياتهم، فكتب إلى عمر فأعلمه، فكتب إليه عمر: "أن اقسم الفضل في أهل الحاجة"(٣).

ولقد تمثلت أهم الإجراءات التي انطوت عليها سياسة عمر بن عبد العزيز الإصلاحية بشأن هذا المصدر من مصادر الإيرادات العامة فيما يلي(٤):

- الحفاظ على الأرض الخراجية ومنع بيعها باعتبارها المصدر الرئيسي للإنتاج، واتباع ساسة الإصلاح والإعمار وإحياء الأرض الموات.
- الإعتناء بالمزارعين وتخفيف الضرائب عنهم ورفع المظالم التي كانت تعوق إنتاجهم.
- الاهتمام ببناء الطرق والقنوات وغيرها من مشاريع البنية الأساسية للقطاع الزراعي.

---

(١) عصام هاشم عيدروس الجفري: التطور الاقتصادي في العصر الأموي دراسة تحليلية وتقويمية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢ ه – ١٩٩٢ م، ص ٤٩

(٢) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣٠٢

(٣) ابن جرير الطبري: تاريخ الطبري، الجزء السادس، مرجع سابق، ص ٥٦٨ – ٥٦٩

(٤) بشير كمال بشير عابدين: المرجع السابق، ص ٧٤

- **الإبقاء على ما كان يدفع من خراج الأراضي التي أسلم أصحابها، فقد اعتبر أن هؤلاء المسلمين يبقون على الأراضي ويؤدون أجرتها للدولة، وهي ليست خراجاً، بل مقابل استثمار الأرض، والأجرة ترد في بيت مال المسلمين(١).**

**ولقد أثرت هذه الإصلاحات في حصيلة الخراج، حيث ارتفعت في زمن عمر بن عبد العزيز، وبلغ خراج العراق في عهده مائة وأربعة وعشرين مليون درهم، وزاد عن ما تم تحصيله في العهود السابقة، فقد كان خراج العراق في زمن الحجاج أربعين مليون درهم، وكان في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه مائة مليون درهم، كما فاض خراج خراسان في عهد عمر بن عبد العزيز عن حاجات الدولة وبلغ أقصى قدر يمكن أن يبلغه في الأحوال العادية(٢).**

**ثالثاً: سياسة عمر بن عبد العزيز في التعامل مع مورد الجزية:**

**الجزية: هي ما يؤخذ من أهل الكفر جزاءً على تأمينهم وحقن دمائهم مع إقرارهم على الكفر(٣)، ولقد قام عمر بتطبيق قواعد الحق والعدل في هذا المصدر، واتبع في شأنه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان بعض خلفاء بني أمية قبل عمر بن عبد العزيز يستمرون في أخذ الجزية ممن أسلم(٤)، فكان الحجاج قد ألزم الموالي ممن دخلو في الإسلام دفع الجزية، متأولاً أن إسلامهم كان للهرب من دفع الجزية، فلما جاء عمر أعلن رأي الإسلام صريحاً، بأن كل من يدخل في الإسلام تسقط عنه الجزية، حتى ولو أسلم في آخر العام وقد وجبت عليه الجزية**

---

(١) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣٠٣

(٢) د/ محمد ضياء الدين الريس: المرجع السابق، ص٢٥٣ – ٢٥٤

(٣) صالح عبد السميع الآبي الأزهري: الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة بن أبي زيد القيرواني، المكتبة الثقافية، بيروت، بدون تاريخ، الجزء الأول، ص ٣٤٠

(٤) د/ محمد بن سعد بن شقير: المرجع السابق، ص ٢٧٠

فإن الإسلام يسقطها[١]، وأرسل بهذا كتبه إلى الأمصار فقال لعماله: "..أنظر من صلى قبلك إلى القبلة، فضع عنه الجزية"[٢].

ولما سمع أهل الذمة عن عدل عمر وسيرته سارعوا للدخول في الإسلام، فشكا له عامله ذلك، لأنه أدى إلى نقصان الجزية، فأجابه عمر: أما بعد: "فإن الله قد بعث محمداً داعياً ولم يبعثه جابياً، فإذا أتاك كتابي فإن كان أهل الذمة أشرعوا في الإسلام، وكسروا الجزية، فاطو كتابك وأقبل"[٣].

ولم يكتف عمر في سياسته الهادفة إلى ترسيخ العدل في مورد الجزية بإسقاطها عمن أسلم، بل ألغى الجزية عمن عجز عن دفعها، لكبر سن أو نحو ذلك، اقتداءً بما فعله عمر بن الخطاب[٤]، وكذلك من الإجراءات التي اتخذها عمر لترسيخ العدل في سياسته في الجزية، أنه فرض الجزية على حسب المقدرة المالية، فجعلها على ثلاث طبقات، للغني وللمتوسط وللفقير، وجعل صاحب الأرض يعطي جزيته من أرضه، والصانع يخرجها من كسبه، والتاجر من تجارته، كما فرض الجزية حسب طاقة البلاد المالية فجعلها على أهل الشام أكثر منها على أهل اليمن بسبب غناهم ويسارهم[٥].

وبالرغم من أن الإصلاحات التي قام بها عمر بن عبد العزيز في مورد الجزية، والتي منها رفع الجزية عن من أسلم وتخفيفها عن كثير من أهل الذمة، قد توحي بانخفاض كبير في حصيلة هذا المورد، إلا أن إيرادات الجزية لم تنخفض كثيراً في عهد عمر، حيث تشير المصادر أنها بلغت اثنان وستون مليوناً وتسعمائة وثلاثة ألف وسبعمائة درهم، بعد أن كانت اثنان وستون مليونا

(١) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣٠١

(٢) ابن جرير الطبري: تاريخ الطبري، الجزء السادس، مرجع سابق، ص ٥٥٩

(٣) شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٤) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣٠١

(٥) بشير كمال بشير عابدين: المرجع السابق، ص ٧١

وتسعمائة وسبع وسبعون ألف وسبعمائة درهم[١]، أي أنها لم تنخفض سوى أربعة وسبعون ألفاً بنسبة واحد من عشرة بالمائة تقريباً.

كما يمكن القول أن سياسة عمر العادلة في جباية الجزية كان لها آثار مالية لصالح بيت المال، حيث إن إسقاط الجزية عن من أسلم أدى إلى زيادة الثقة بين الحاكم والمحكوم وشعور الرعية بالعدل والإنصاف، وهو ما أدى إلى إيقاف القلاقل والفتن التي كلفت الدولة نفقات طائلة، كما أن إسلام كثير من أهل الذمة جعلهم يدفعون الزكاة بدل الجزية، والزكاة مقدارها أكبر، هذا مع استمرار دفع الخراج على الأرض[٢]، وهو ما أدى إجمالاً إلى زيادة إيرادات الدولة من المصادر المختلفة، لا سيما الزكاة والخراج.

**رابعاً: سياسة عمر بن عبد العزيز في التعامل مع مورد العشور:**

العشور: هي ما يؤخذ على تجار أهل الحرب وأهل الذمة عندما يجتازون بها حدود الدولة الإسلامية، فتؤخذ العشور من تجارة الحربي العشر، ومن تجارة الذمي نصف العشر[٣]، والعشور تقابل نسبياً في العصر الحديث الضرائب الجمركية التي تفرضها الدولة على المنتجات التي تجتاز حدودها دخولاً أو خروجاً.

ولقد اهتم عمر بن عبد العزيز أيضاً بإصلاح مورد العشور، وعمل على تنميته وزيادة حصيلته وفقا لسياسة عادلة، لا تنطوي على أي ظلم، وتتجلى سياسة عمر في الاهتمام بهذا المورد في العمل على تشجيع التجارة وتنشيطها باعتبار أن نمو التجارة سيؤدي إلى زيادة حصيلة إيرادات الدولة من العشور، ووضع مبادئ وقواعد لتحصيل العشور، ومنها أمر ولاته وعماله بكتابة كتاب لدافعها لإعفائه منها للحول القادم، منع العشور التي كانت تفرض على الناس بغير حق[٤]، ولقد أدت هذه الإجراءات إلى نمو التجارة وزيادة إيرادات العشور،

(١) عصام هاشم عيدروس الجفري: المرجع السابق، ص ٤٨

(٢) د/ علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ٢٦٠

(٣) أبي عبيد: الأموال، مرجع سابق، ص ٦٣٨

(٤) د/ علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ٢٦١ – ٢٦٢

وساعدت في زيادة موارد الدولة، وهو ما ساهم في تعظيم دور الدولة في خدمة الصالح العام.

**خامساً: سياسة عمر بن عبد العزيز في التعامل مع مورد خمس الغنائم:**

الغنيمة: هي ما استولي عليه من أموال الكفار المحاربين عنوة وقهرا حين القتال[١]، ولقد تضاءلت أهمية خمس الغنائم والفيء كمصادر للإيرادات العامة في عهد عمر بن عبد العزيز، لا لشيء إلا لأن هذة المصادر مرتبطة بالحروب والفتوحات الإسلامية، وقد كانت سياسة عمر تتجه نحو إصلاح الأوضاع الداخلية للدولة الإسلامية، لذلك لم تكثر الفتوحات في عهده، حيث استعاض عنها بالدعوة والقدوة الحسنة، وأرسل للملوك والشعوب يدعوهم للإسلام، فدخل البربر في الإسلام دون قتال[٢].

ومع ذلك لم يهدر عمر أهمية هذا المصدر من الإيرادات العامة، بل اهتم بما كان موجوداً منه في بيت المال من الفتوحات السابقة، وسعى لإصلاح موازنة خمس الغنائم، وجعل له موازنة مستقلة عن الأموال الأخرى، وأمر بوضعه في مواضعه المذكورة في القرآن، كما نظر في مصارف الخمس فوجدها موافقة لمصارف الفيء، فرأى أن يضمه إليه كما فعل عمر بن الخطاب[٣].

ولقد ساعدت إصلاحات عمر في إيرادات خمس الغنائم على تحقيق أهداف سياسته الاقتصادية، فتوزيعه للخمس على الأسهم المذكورة في القرآن، مع إيثاره لذوي الحاجة أينما وجدوا، ساعد على تحقيق إعادة توزيع الدخل والثروة، وشعر الناس بالعدل وزوال الظلم، بسبب هذه السياسة الرشيدة السديدة[٤].

---

(١) تقي الدين أحمد بن تيمية: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص ٣٠

(٢) بشير كمال بشير عابدين: المرجع السابق، ص ٨١

(٣) بشير كمال بشير عابدين: المرجع السابق، ص ٧٧

(٤) د/ علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ٢٦٤

## المبحث الثاني

## مظاهر العدالة الاجتماعية في سياسة الإنفاق العام عند عمر بن عبد العزيز

إذا كانت مظاهر العدالة الاجتماعية قد تجلت بشكل واضح في سياسة عمر بن عبد العزيز في تحصيل الإيرادات العامة، فإنها قد تجلت بصورة أكثر وضوحاً في سياسته في الإنفاق العام، فلقد كانت الأموال عنده للصرف والإنفاق وإعالة الناس، لا للخزن والامتيازات والترف والإسراف، فلقد أدرك عمر أن الدولة الإسلامية قبل عهده لم يكن ينقصها المال بقدر ما كان ينقصها إتباع الحق في تقاضيه، وإتباع الحق في توزيعه، وبعث حرمة الأموال العامة في ضمير الحاكم والمسئولين وعامة أفراد الأمة(١).

ويمكن استخلاص مظاهر العدالة الاجتماعية في سياسة الإنفاق العام عند عمر بن عبد العزيز من خلال المبادئ التي أرساها وعمل بها فيما يتعلق المال العام، وكيفية الصرف منه، والتي ألزم ولاته وعماله بها، وتتمثل أهم تلك المبادئ في المحافظة على حرمة المال العام، وترشيد الإنفاق العام والاقتصاد فيه، والتوسع في الإنفاق العام الاجتماعي، وسنوضح هذه المبادئ من خلال المطالب التالية:

(١) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٩٥

## المطلب الأول

## المحافظة على حرمة المال العام

المحافظة على المال العام، وصون حرمته، ومنع الاعتداء عليه، من أهم مظاهر العدالة الاجتماعية، فهو من جانب يمنع الفاسدين والمعتدين من الأخذ منه بدون وجه حق، ومن جانب آخر يبقى هذا المال ويحفظه للاستفاده منه في تحقيق الأهداف والبرامج التنموية للدولة، والإنفاق منه في تحسين أحوال الفقراء، وتوفير احتياجاتهم المختلفة، على النحو الذي يحقق العدالة الاجتماعية.

ولقد كان أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يطبق أحكام الإسلام في كافة الأمور، لذا فقد نظر إلى المال كما نظر إليه الإسلام، فالمال في الإسلام وديعة الله عند الناس، ولهذه الودائع حرمتها وقداستها، التي تنأى بها عن الحرام والاحتكار والإسراف والإتلاف، ولذا: فقد عمل عمر على حفظ الأموال وصيانتها، خاصة إذا كانت أموالاً عامة، فإنها تزداد حرمة وقداسة، لأنها حقوق عامة ثابتة لكل فرد في الأمة، ومن ثم يجب المحافظة على هذه الأموال وعدم إهدارها، والدولة بأجهزتها مسؤولة عن ذلك، وعلى رأسها أمير المؤمنين(١).

ومن دلائل محافظة عمر على المال العام، وتعليم ولاته وعماله احترام قداسته، ما روي عن حفص بن عمر قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر ابن عمرو بن حزم: "أما بعد، فقد قرأت كتابك الذي كتبت به إلى سليمان ابن عبدالملك، وكنت المبتلى بالنظر فيه دونه، كتبت تسأله أن يقطع لك من الشمع، مثل الذي كان يقطع لمن قبلك، وتذكر أن الشمع الذي قبلك قد نفذ، ولعمري قد طالما رأيتك تخرج من منزلك، إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، في الليلة المظلمة الوحلة بغير ضياء، ولعمري لأنت يومئذ خير منك اليوم، والسلام عليك، وكتبت تسأله أن يقطع لك شيئاً من القراطيس، مثل الذي كان يقطع قبلك،

(١) المرجع السابق، ص ٢٩٥ – ٢٩٦

فأدق قلمك، وقارب بين سطورك، واجمع حوائجك، فإني أكره أن أخرج من أموال المسلمين ما لا ينتفعون به، والسلام"(١).

وتكمن العبرة في الرواية السابقة، ليس فقط في رغبة عمر في المحافظة على المال العام، وعدم الإنفاق منه إلا بمقتضى، وإنما تكمن بشكل أساسي في قول عمر: " فإني أكره أن أخرج من أموال المسلمين ما لا ينتفعون به"، فهو يكره أن يبدد أي قدر من مال المسلمين حتى لو كان ضئيلاً، طالما ليس فيه نفع للمسلمين، فليست القضية قضية أوراق توفر على الخزانة العامة، أو ثمن قلم يرهق كاهل الدولة، وإنما هي قداسة المال العام وحرمته، وهذا يتساوى فيه القليل والكثير، فالذي يفرط في قرطاس، ويسرف في قلم، يهون عليه ما هو أكبر من ذلك، ويسقط في نظره قداسة المال العام، مما يكون أوخم عاقبة، وأسوأ مصيراً(٢).

ومن مظاهر محافظة عمر بن عبد العزيز على المال العام واحترام قداسته أيضاً، ما روي أن وهب بن منبه عامل بيت مال اليمن كتب إلى عمر بن عبدالعزيز: "إني فقدت من بيت مال المسلمين دنانير، فكتب إليه عمر: إني لا أتهم دينك ولا أمانتك، ولكن أتهم تضييعك وتفريطك، وأنا حجيج المسلمين في مالهم وإنما لأشحهم فاحلف لهم والسلام"(٣)، كما روي أن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي جاء عمر يسأله حاجة، فقال له عمر: " ياعنبسة، إن كان مالك الذي أصبح عندك حلالاً فهو كافيك، وإن كان حراماً فلا تزيدن إليه حراماً. ألا تخبرني: أمحتاج أنت؟ قال: لا. قال: أفعليك دين؟ قال: لا. قال: أفتأمرني أن أعمد إلى مال الله، فأعطيكه من غير حاجة بك إليه، وأدع فقراء المسلمين؟ لو كنت غارماً أديت غرمك، أو محتاجاً أمرت لك بما يصلحك، فعليك بمالك الذي عندك، فكله واتق الله،

(١) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق ص ١٠١

(٢) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٩٦

(٣) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٦٥

وانظر أولاً من أين جمعته، وانظر لنفسك قبل أن ينظر إليك من ليس لك عنده هوادة ولا مراجعة"[١].

وكذلك مما يؤكد حرص عمر بن عبد العزيز على حرمة المال العام ورغبته في المحافظة عليه ما يروى أنه كان له سراجان – أي مصباحان – أحدهما من ماله يكتب عليه حوائجه، والآخر من بيت المال، يكتب عليه فيما يخص حوائج المسلمين، ولا يكتب على ضوئه لنفسه حرفاً واحداً[٢]، وقد روي أنه سد أنفه عندما أُحضر مسك الخزائن[٣]، مخافة أن يشمه دون وجه حق.

وروي أيضاً أن أمير الأردن بعث بسلتي رطب إلى عمر، وقد جيء بها على دواب البريد، فلما وصلت إلى عمر أمر ببيعها، وجعل ثمنها في علف دواب البريد[٤]، وروي أيضاً أنه طلب من عامله أن يشتري له عسلاً، فحمل له على دواب البريد، فأمر ببيع العسل، وجعل ثمنه في بيت المال[٥].

ولا شك أن كل ما سبق يؤكد حرص عمر على المحافظة على حرمة المال العام، وصونه من أي اعتداء عليه، مهما قل مقداره، وتضاءلت قيمته، فكل مال عام له حرمته وقداسته، وما دام الخليفة والحاكم هكذا، فلن يكون ولاته ورعيته إلا مثله[٦]، وهذا ما حدث بالفعل، فقد تأثرت الناس بتقوى عمر وورعه وزهده،

(١) المرجع السابق، ص ١٣٦ – ١٣٧

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية، الجزء الثاني عشر، مرجع سابق، ص ٧٠١

(٣) شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ١٣٦

(٤) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز: مرجع سابق، ص ٥٢

(٥) أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري: أخبار أبي حفص عمر بن عبد العزيز وسيرته، تحقيق د/ عبد الله عبد الرحيم عسيلان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤٠٠ ه – ١٩٨٠م، ص ٥٤

(٦) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٩٧

فلم تكن تقواه وورعه أمراً فردياً، بل كانت روحاً جديدة سرت في جسد الأمة كلها[١].

## المطلب الثاني

## ترشيد الإنفاق العام والاقتصاد فيه

إن من أهم مظاهر العدالة الاجتماعية أن يتم ترشيد الإنفاق العام والاقتصاد فيه، والابتعاد عن كافة مظاهر الإسراف والتبذير والإهدار، حتى يمكن استغلال المال العام الاستغلال الأمثل، على النحو الذي يحقق مصالح المواطنين، ويعود عليهم بأكبر نفع ممكن، ويرفع مستوي معيشة الفقراء، ويلبي احتياجاتهم المختلفة.

ولقد كان عمر بن عبد العزيز يتبنى هذا الاتجاه في سياسته في الإنفاق العام، تحقيقاً للعدالة، فلقد كانت سياسته في ميدان الإنفاق العام تقوم على أساس مبدأ الرشد الاقتصادي، أو ما يطلق عليه مبدأ القوامة في الإنفاق، ويقتضى هذا المبدأ أن يكون الإنفاق العام وسطياً، بعيداً عن الإسراف والتبذير من جانب، وبعيداً عن الشح والتقتير من جانب آخر[٢]، إعمالاً لقوله تعالى لقوله تعالى: "وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا"[٣]، ولقد اتخذ عمر ابن عبدالعزيز عدة إجراءات مهمة، لتنفيذ سياسته في ترشيد الإنفاق العام والاقتصاد فيه، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

أولاً: إلغاء مظاهر الإسراف والبذخ التي كانت متبعة قبله:

كان بعض خلفاء بني أمية ممن سبقوا عمر بن عبد العزيز قد بالغوا في البذخ، وتوسعوا في إنفاق المال العام لدرجة تصل إلى مرحلة الإسراف[٤]، مما

(١) بشير كمال بشير عابدين: المرجع السابق، ص ١٤

(٢) المرجع السابق، ص ٩٦

(٣) سورة الفرقان الآية (٦٧)

(٤) حازم أبو الحمد حمدي: المرجع السابق، ص ٣٤

أضر بمالية الدولة، وقيض قدرتها على القيام بوظائفها، لا سيما في الجوانب الاجتماعية، ودفع الدولة في ذات الوقت إلى زيادة الضرائب والأعباء العامة الأخرى، واستخدام أساليب القوة والعنف في تحصيلها، بهدف زيادة الإيرادات العامة، لتعويض العجز الناتج عن الإسراف والتبذير في المال العام.

وكان عمر بن عبد العزيز يراقب مظاهر الإسراف في المال العام، ويدرك خطورتها، ويستشعر ظلمها للناس، لذا بادر مباشرة إلى إلغائها عندما تولى الخلافة، وسعى إلى ترشيد الإنفاق العام والاقتصاد فيه بقدر الإمكان، وبدأ في ذلك بنفسه، فألغى كل مظاهر الإسراف والبزخ التي كان يتبعها الخلفاء من قبله(١)، فعندما أحضرت له مراكب الخلافة بعد موت سليمان، طلب بغلته، وأمر بوضع المراكب والفرش والزينة في بيت المال، وكانت عادة الخلفاء قبله، أن يأخذ ورثة الخليفة الميت ما استعمل من ثيابه وعطوره ويرد الباقي إلى الخليفة الجديد، فلما استخلف عمر، وجاءه ورثة سليمان وقالوا له هذا لنا، وهذا لك، قال: "ما هذا لي، ولا لسليمان، ولا لكم، ولكن يا مزاحم ضم هذا كله إلى بيت مال المسلمين"(٢).

وهناك الكثير من المظاهر الأخرى التي تؤكد حرص عمر بن عبد العزيز على تجنب الإسراف والتبذير في المال العام، وإلغاء مظاهر البذخ والإسراف التي كانت متبعة من قبله، وبعض هذه المظاهر ورد ذكره عندما تحدثنا عن محافظة عمر على حرمة المال العام، لذا رأينا عدم تكرار ذكرها، ولكن ما تجدر الإشارة إلىه أن إلغاء مظاهر الإسراف والبذخ في سياسة عمر بن عبد العزيز المالية كان له مردود إيجابي على بيت المال، على النحو الذي مكن عمر من استخدام المال في القيام بوظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي كان له مردود إيجابي على مستوى العدالة الاجتماعية.

(١) بدرية بنت عبد العزيز البصيري: المرجع السابق، ص ٢٢٩

(٢) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٣٨

**ثانياً: ترشيد الإنفاق الإداري:**

يعتبر الإنفاق الإداري من أهم بنود الإنفاق العام، وأدومها، ويتمثل في نفقات إدارة الدولة وتسيير مرافقها العامة، لذا فإن الاقتصاد فيه وترشيده سيؤدي إلى توفير مبالغ مالية كبيرة للدولة، يمكن الاستفادة منها في القيام بالوظائف الدولة المختلفة، كالوظائف الاقتصادية الاجتماعية.

ولقد سعى عمر بن عبد العزيز إلى ترشيد نفقات الدولة الإدارية، وأمر ولاته وعماله بالاقتصاد في أموال المسلمين، والروايات التي تدل على ذلك كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر، ما كتبه إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم عندما طلب منه شمعاً يضيء به، وكذلك رده عليه حين طلب منه أوراقاً يكتب عليها، وقد سبق ذكر تلك الروايه عند الحديث عن حفاظه على حرمة المال العام.

وكذلك من مظاهر ترشيد الإنفاق الإداري في عهد عمر، أمره ألا يأخذ العمال والمسؤولين رزقاً من مكانين – أي راتبين – فقد روي أنه كتب لبعض ولاته: "أما بعد: فلا تخرجن لأحد العمال رزقاً في العامة والخاصة، فإنه ليس لأحد أن يأخذ رزقاً من مكانين في الخاصة والعامة، ومن كان أخذ من ذلك شيء فاقبضه منه، ثم أرجعه إلى مكانه الذي قبض منه، والسلام"(١).

ولا شك أن عمر، إذ لم يقبل إهدار بعض الأوراق، أو الأقلام، أو الشموع بسيطة القيمة، ورفض الإسراف في المال العام في أدنى حدوده، فلن يرضى بما هو أكثر من ذلك، وهو ما يؤكد حرصه على ترشيد نفقات الدولة الإدارية وتجنب الإسراف فيها، لتوفير المال للقيام بوظائف الدولة الأخري، والتي لا تقل أهمية عن وظيفة الدولة الإدارية.

**ثالثاً: ترشيد الإنفاق العسكري:**

اعتمد عمر بن عبد العزيز في نشر الإسلام وتوسيع رقعة البلاد الإسلامية على الدعوة والحوار، فأرسل إلى عاهل الهند، وحكام بلاد ما وراء النهرين،

(١) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٦٨

والعاهل البيزنطي ليو الثالث، يدعوهم للإسلام[١]، على أن تبقى أملاكهم وإماراتهم بأيديهم، ولهم ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم[٢]، وقد كانت بلغتهم سيرته ومذهبه، فأسلم بعضهم وتسموا بأسماء العرب[٣].

وكانت الدولة الأموية قد خاضت قبل خلافة عمر بن عبد العزيز العديد من الحروب الداخلية والخارجية، منها حملة القسطنطينية في عهد سليمان ابن عبدالملك، ولقد كلفت هذه الحروب ميزانية الدولة الكثير من النفقات[٤]، فلما تولى عمر الخلافة، أوقف الفتوحات الإسلامية، حفاظاً على أرواح المسلمين وأموالهم، فكتب إلى مسلمة بن عبد الملك قائد حملة القسطنطينية، يأمره بالعودة بعد أن أصاب الجيش ضيق شديد[٥]، كما أن سيرة عمر وعدله أدت إلى استقرار الأوضاع الداخلية، وتوقفت الحروب والفتن الداخلية[٦]، فلما بلغت سيرته الخوارج، اجتمعوا وقالوا: "ما ينبغي لنا أن نقاتل هذا الرجل"[٧]، ولا شك أن إيقاف تلك الحروب والفتن، ساهم في توفير الكثير من النفقات العسكرية، مما ساهم في ترشيد الإنفاق العام[٨]، كما أنه من جانب آخر ساهم في إيجاد مناخ عام من الراحة والاستقرار والطمأنينة، على النحو الذي وفر بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي، وأدى إلى تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة[٩].

---

(١) عز الدين جسوس: سياسة عمر بن عبد العزيز الخارجية وموقفه تجاه أهل الذمة، مجلة الاجتهاد، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، مجلد ٧، عدد ٢٨، ١٩٩٥، ص ٢٦

(٢) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ٨٥

(٣) محمد كرد علي: المرجع السابق، ص ٩١

(٤) د/ محمد ضياء الدين الريس: المرجع السابق، ص ٢٣٩ – ٢٤٠

(٥) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص ٣٦ – ٣٧، وأيضاً ابن جرير الطبري: تاريخ الطبري، المرجع السابق، ص ٥٥٣

(٦) د/ محمد ضياء الدين الريس: المرجع السابق، ص ٢٥٠

(٧) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٦٧

(٨) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٣٨

(٩) د/ علي محمد محمد الصلابي: المرجع السابق، ص٢٦٩

ولكن تجدر الإشارة إلى أن ترشيد عمر للإنفاق العسكري، لا يعني عدم اهتمامه بتأمين أراضي الدولة الإسلامية، أو السماح لأعدائها بالنيل منها، بل إن عمر سار على نفس النظام العسكري الذي وضعه معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وهو نظام (الصوائف والشواتي) والمتمثل في إرسال حملات نظامية موسمية في كل صيف وشتاء لغزو بلاد الروم، وعدم إتاحة أي مجال لهم لمهاجمة الدولة الإسلامية(١).

**رابعاً: إيقاف امتيازات الخليفة والأمراء الأمويين :**

عندما تولى عمر بن عبد العزيز خلافة المسلمين، كان بعض خلفاء بني أمية وأمرائها قد قطعوا لأنفسم من بعض مال الدولة وأراضيها، وفرضوا لأنفسهم العديد من الامتيازات، فلما تولى عمر الخلافة قطع كل هذه الامتيازات، وساوى بينهم وبين عامة المسلمين، فمنع عنهم العطايا والأرزاق الخاصة التي كانت تعطى لهم من قبل، وقال لهم حين كلموه في ذلك: لن يتسع مالي لكم، وأما هذا المال – يقصد المال الذي في بيت المسلمين – فإنما حقكم فيه كحق رجل، بأقصى برك الغماد (٢).

ولما رأى أمراء بني أمية قد استحوزوا على قطع واسعة من الأرض وجعلوها حمى لهم، يحرم من الاستفادة منها عامة الناس، منع عنهم ذلك وقال: "إن الحمى يباح للمسلمين عامة،...وإنما الإمام فيها كرجل من المسلمين، إنما الغيث ينزله الله لعباده، فهم فيه سواء"(٣).

(١) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ٩٠

(٢) د/ علي محمد محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ٦٠

(٣) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٨٦

## المطلب الثالث

## التوسع في الإنفاق العام الاجتماعي

من المعروف في أدبيات الاقتصاد أن السير الطبيعي للنشاط الاقتصادي، قد ينتج عنه اتساع الفجوة في الدخول والثروات بين طبقات المجتمع، لذا تقوم الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية لإعادة توزيع الدخول والثروات، على النحو الذي يحقق العدالة الاجتماعية، ويعتبر الإنفاق العام – لا سيما الإنفاق العام الاجتماعي – من أهم أدوات الساسة المالية التي تستخدمها الدولة في إعادة التوزيع، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

ولقد اهتم عمر بن عبد العزيز اهتماماً كبيراً في سياسته المالية بالجوانب الاجتماعية للإنفاق العام، حيث سعى إلى زيادة الإنفاق على الفقراء والمحتاجين، وتأمين الرعاية الصحية والاجتماعية لهم، فاجتهد رحمه الله في مدة ولايته – مع قصرها – حتى رد المظالم، وصرف إلى كل ذي حق حقه، وكان مناديه كل يوم ينادي: أين الغارمون؟ أين الناكحون؟ أين المساكين؟ أين اليتامى؟ حتى أغنى كل هؤلاء[(١)].

وقد توسع عمر في الإنفاق الاجتماعي بكافة صوره، بهدف تيسير حياة الناس، وتمكين الفقراء من الحصول على احتياجاتهم، وتوفير الحياة الكريمة لهم، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ومن أهم صور النفقات الاجتماعية التي توسع فيها عمر ما يلي:

### أولاً: الإنفاق على الفقراء واليتامى والمساكين:

لقد كان عمر بن عبد العزيز يفكر في الرعية دائما، ويهتم بأمرهم، لا سيما الفقراء منهم، واليتامى والمساكين والمحتاجين، وكان يشعر بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقه نحوهم، وليس أدل على ذلك من أنه قدَّم إطعام الجائعين على كسوة الكعبة[(٢)]، فقد كتب إليه عامله لكي يأمر للبيت بكسوة كما

(١) ابن كثير: البداية والنهاية، الجزء الثاني عشر، مرجع سابق، ص ٦٩٦

(٢) د/ محمد بن سعد بن شقير: المرجع السابق، ص ٣٩٠

كان يفعل من قبله، فقال له عمر: "إني رأيت أن أجعل ذلك في أكباد جائعة، فإنه أولى بذلك من البيت"(١).

كما روي أن زوجته فاطمة وجدته يبكي، فسألته عن سر بكائه فقال لها: "تقلدت أمر أمة محمد صلى الله عليه وسلم، فتفكرت في الفقير الجائع، والمريض الضائع، والعاري المجهود، والمظلوم المقهور، والغريب المأسور، والكبير، وذي العيال في أقطار الأرض، فعلمت أن ربي سيسألني عنهم، وأن خصمي دونهم محمد صلى الله عليه وسلم، فخشيت ألا تثبت حجتي عند خصومته، فرحمت نفسي فبكيت"(٢).

لذلك فقد حرص عمر على الإنفاق على الفقراء والمساكين واليتامى وغيرهم من المحتاجين، فقد روى أنه دخل عليه أعرابي فقال: "يا أمير المؤمنين، جاءت بي إليك الحاجة، وانتهت بي الفاقة، والله سائلك عني يوم القيامة، فقال: ويحك، أعد علي، فأعاد عليه، فنكس عمر رأسه، وأرسل دموعه حتى ابتلت الأرض، ثم رفع رأسه فقال، ويحك، كم أنتم؟ قال: أنا وثمان بنات، ففرض له على ثلاثمائة، وفرض للبنات على مائة مائة، وأعطاه مائة درهم، وقال: هذه المائة أعطيتك من مالي، ليس من مال المسلمين، اذهب فاستنفقها حتى تخرج أعطيات المسلمين فتأخذ معهم"(٣)، كما روي أن عمر خصص داراً لإطعام الفقراء والمساكين وأبناء السبيل وحذر أهله أن يصيبوا من طعامها شيئاً(٤).

كما كان عمر ينفق على الأرامل واليتامى فروى أن عمر جاءته امرأة من أهل الكوفة فقالت: "يا أمير المؤمنين ما أصبت أنا ولا بناتي مما قسم أمير المؤمنين قليلا ولا كثيراً، قال: ومن بك؟ قالت: العرفاء والمناكب، قال: ارجعي إلي

(١) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٩٤
(٢) شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ١٣٢
(٣) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٩١ – ٩٢
(٤) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٦٨ – ٣٦٩

حتى العشية فأكتب لك، ثم قال: مه، فلعلي لا أبلغ العشاء ... ثم دعاها فكتب لها"[١].

وقد كان عمر يسعى إلى تحسين أحوال فقراء الأمة ومساكينها وجبر خواطرهم حتى في طلباتهم البسيطة، ومن عجيب ما يروى في ذلك أن امرأة مسكينة من مصر أرسلت له تشكو قصر حائطها وأنه يقتحم عليها فيسرق دجاجها، فما كان من عمر إلا أن رد عليها برسالة يطمئنها أنه قرأ رسالتها، وأنه سيحصنها مما تخاف، وكتب إلى عامله على مصر: "أما بعد، فإن فرتونة مولاة ذي أصبح كتبت إلي تذكر قصر حائطها، وأنه يسرق منه دجاجها، وتسأل تحصينه لها، فإذا جاءك كتابي هذا فاركب أنت بنفسك إليه حتى تحصنه لها، فلما جاء الكتاب أيوب ركب ببدنه حتى أتى الجيزة يسأل عن فرتونة حتى وقع عليها فإذا هي سوداء مسكينة، فأعلمها بما كتب به أمير المؤمنين فيها وحصنه لها"[٢]. والمتأمل في تلك الرواية يلاحظ أن عمر طلب من عامله أن يذهب بنفسه رغم بساطة مسألتها، وهو ما يدل على تقديره لأمر رعيته مهما كانت طلباتهم بسيطة، ورغبته في إسعادهم وجبر خواطرهم.

**ثانياً: الإنفاق على المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة:**

لم يكتف عمر بالإنفاق على الفقراء والمساكين واليتامى والأرامل، بل رأى أن من العدل تقديم الرعاية الاجتماعية المادية والمعنوية للمرضى والمقعدين وذوي الإعاقة، فقد روي أن عمر جاءه صاحب الرقيق يسأله أرزاقهم وكسوتهم وما يصلحهم، وكانوا كذا وكذا ألفا، فوزعهم على المرضى والعميان والعاجزين، لخدمتهم[٣]، وهناك مظاهر أخرى كثيرة لرعاية المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة في عهد عمر بن عبد العزيز، سبق وأن ذكرناها عند الحديث عن مظاهر عدله في الحكم، فنكتفي بما ذكر، منعاً للتكرار.

(١) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٤٣ – ٤٤

(٢) المرجع السابق، ص ٦٢

(٣) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٨٣

**ثالثاً: الإنفاق على الغارمين:**

الغارمين من الفئات التي اهتم عمر بن عبد العزيز برعايتها، فلقد كان يقضي ديون الغارمين والمدينين من بيت مال المسلمين، فقد كتب عمر إلى أبي بكر بن حزم: "أن كل من هلك وعليه دين لم يكن دينه في خرقة فاقض عنه دينه من بيت مال المسلمين"(١).

ولم يشترط عمر في الغارم أن يكون فقيراً معدماً لقضاء دينه، بل أمر بقضاء ديون الغارمين حتى لو كانوا في مستوى معيشي جيد، وهذا يدل على رغبته في الارتقاء بمستوى معيشة الناس، وتحسين أحوالهم، فلما أمر عمر ولاته بقضاء الدين عن الغارمين، فكتبوا إليه: "إنا نجد الرجل له المسكن، والخادم، وله الفرس، والأثاث في بيته، فكتب عمر: لا بد للرجل من المسلمين من سكن يأوي إليه رأسه، وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، وأثاث في بيته، فهو غارم، فاقضوا عنه"(٢).

**رابعاً: الإنفاق على المسافرين وأبناء السبيل:**

إن المسافرين وأبناء السبيل هم أحوج ما يكونون لدعم الدولة ورعايتها لهم، لذا فقد اهتم عمر بن عبد العزيز بهم، وأمر عماله ببناء بيوت الضيافة على الطرق لرعاية المسافرين والاهتمام بهم، فكتب إلى أحد عماله: "اعمل خانات في بلادك، فمن مر بك من المسلمين فأقروهم يوماً وليلة، وتعهدوا دوابهم، فمن كانت به علة فأقروه يومين وليلتين، فإن كان منقطعاً به فقووه بما يصل به إلى بلده"(٣)، كما أمر عمر بالاهتمام بالحجاج والإنفاق عليهم، ورعاية ضعيفهم وإغناء فقيرهم(٤).

---

(١) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٦٣

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٥

(٣) ابن جرير الطبري: تاريخ الطبري، الجزء السادس، مرجع سابق، ص ٥٦٧

(٤) د علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ٢٦٧

**خامساً: الإنفاق لعتق الرقاب:**

يحارب الإسلام الرق والاستعباد، ويسعى إلى تحرير الناس من العبودية لغير الله تعالى، وليس أدل على ذلك من جعل الإسلام عتق الرقاب من مصارف الزكاة، لذلك فقد اهتم عمر بن عبد العزيز في سياسته المالية بتحرير الرقاب، فبعد أن أنفق عمر على الفقراء والمساكين والمحتاجين، توجه للإنفاق لفك رقاب المستعبدين، قال عامل صدقات إفريقية: "بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية فاقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها لهم، فلم نجد بها فقيرا ،... فاشتريت بها رقاباً وولاؤهم للمسلمين"(١).

**سادساً: الإنفاق على العلماء وطلاب العلم:**

لا يمكن لأمة أن تنهض وتنمو بدون العلم، ولا يمكن للعلم أن يتقدم ويرتقي بدون العلماء، ولا يمكن للعلماء أن يحصّلوا العلم ويتفوقوا فيه إذا انشغلوا بمعايشهم، وأرهقتهم أعمالهم، وغلبتهم الحاجة، لذا فإن رعاية الدولة للعلماء وطلاب العلم أمر لا مندوحة عنه للارتقاء بالمجتمع وتنميته.

وقد اهتم عمر بن عبد العزيز، فأجرى الأرزاق على العلماء، ورتب لهم الرواتب، ليتفرغوا لنشر العلم ويكفوا مؤنة الإكتساب(٢)، فقد كتب عمر بن عبدالعزيز إلى والي حمص: "مر لأهل الصلاح من بيت المال بما يغنيهم لئلا يشغلهم شيء عن تلاوة القرآن وما حملوا من الأحاديث"(٣).

وهكذا، فقد كانت السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز تعج بمظاهر العدالة الاجتماعية بالغة الوضوح، والتي لم يكن لها مثيل في المجتمعات الأخرى، بل لا نبالغ إذا قلنا ليس لها مثيل في مجتمعات الوقت الحاضر، فلقد نفذ عمر كل برامج العدالة الاجتماعية التي تدعوا إليها المؤسسات المعنية الآن، وربما زاد عنها، وطبق كل مبادئ العدالة الاجتماعية التي توصل إليها الباحثون والمهتمون بهذا

(١) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٦٥

(٢) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٣) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٢٣

الشأن، وربما أضاف إليها، فلقد سخر كل سلطاته لتحقيق العدل، وكل إمكانيات دولته لرعاية مصالح شعبه، فمنع نفسه ومنح الناس، وأخذ من غنيهم وأعاد على فقيرهم حتى يستوي عيشهم، وسعى في إشباع حاجاتهم، وحقق أمنهم، وأعلى شأنهم، وأشبع بطونهم، وقضى ديونهم، وآوى أيتامهم، وفدى أسراهم، وأنفق على علماءهم، وآسى بينهم، وعمل على تحقيق العدل بينهم بكل الطرق.

فلما فعل عمر ذلك، وسار على شريعة ربه، واقتدي بسنة نبيه، أنزل الله على المسلمين بركاته وخيره، وعم الرخاء في ربوع دولة الإسلام، يقول تعالى: "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ"(١)، فكان نتيجة عدله أن تحقق النماء والرخاء في دولته، وهذا ما سنوضحه تفصيلاً في الفصل التالي.

(١) سورة الأعراف، من الآية (٩٦)

## الفصل الرابع

## دور العدالة الاجتماعية في سياسة عمر بن العزيز في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم الأهداف التي تسعى إليها كل الدول على اختلاف مستوياتها، لما لها من مردود إيجابي على شتى جوانب الحياة، ويقصد بالتنمية الاقتصادية " زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع على مدى الزمن بمعدلات لا تسمح فقط بزيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، وإنما تعمل أيضاً على تضييق أو سد فجوة التخلف الاقتصادي بين المجتمع والمجتمعات الأكثر تقدماً"(١).

ولقد اهتم الإسلام بالتنمية الاقتصادية اهتماماً كبيراً، فكل تعاليم الإسلام جاءت لتحث على العمل والإنتاج، بل اعتبر الإسلام السعي على الرزق والتعمير والتنمية أفضل ضروب العبادة(٢)، وهناك ثمة اتصال أساسي بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية(٣)، لذلك نحاول في هذا الفصل توضيح دور العدالة الاجتماعية التي اتسمت بها سياسات عمر بن عبد العزيز عموماً، وسياساته المالية والاقتصادية على وجه الخصوص، في تحقيق التنمية الاقتصادية في دولته.

وبالرغم من شح المعلومات الدقيقة التي تمكن الباحث من إعطاء مؤشر دقيق لمعدل التنمية الاقتصادية في تلك الحقبة، إلا أننا حاولنا بقدر الإمكان استخدام المعلومات المتاحة وصياغتها في قوالب اقتصادية تعكس الحالة

---

(١) د/ عبد الرحمن يسري أحمد: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص ٥

(٢) شوقي أحمد دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص ٥ – ٦

(٣) معتز بالله عثمان: المرجع السابق، ص ٨٧

الاقتصادية والمستوى التنموي الذي أسفرت عنه هذه السياسات العادلة، وقد حاولنا تحقيق ذلك من خلال المبحثين التاليين:

## المبحث الأول

## أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية في سياسة عمر بن عبد العزيز

لقد كان الهدف الأساسي لسياسات عمر بن عبدالعزيز المالية والاقتصادية هو إشباع حاجات الناس، والارتقاء بمستوى معيشتهم، وتحسين أحوال الدولة الإسلامية، وهو ما يمكن أن نسميه في أدبيات الاقتصاد الحديث تحقيق التنمية الاقتصادية، ولقد اعتمد رضي الله عنه في خطته التنموية على عدة أدوات ووسائل لتحقيق النمو الاقتصادي في دولته، تمثلت هذه الأدوات بداية في توفير المناخ الملائم للتنمية، وتطوير البنية التحتية للدولة، ثم تشجيع القطاعات الاقتصادية المختلفة، كالقطاع الزراعي والقطاع التجاري، وفي هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية في سياسة عمر بن عبد العزيز، وذلك من خلال المطالب التالية:

### المطلب الأول

### توفير المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية

يتفق العديد من رجال الاقتصاد على أن صلاحية المناخ الاقتصادي والاجتماعي للبلد شرط أساسي وضروري للتهيئة لعملية التنمية الاقتصادية[1]، حيث لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتحقق في ظل أجواء سياسية واجتماعية مشحونة، أو في ظل تقييد النظام الاقتصادي والتضيق على الحرية الاقتصادية، وقد أدرك عمر بن عبد العزيز أهمية الإصلاح الاقتصادي ودوره في تحقيق الاستقرار العام للدولة، لذا فقد عمل من خلال سياساته المختلفة على توفير البيئة

(١) د/ عبد الرحمن يسري أحمد: المرجع السابق، ص ١٦

الملائمة لنجاح خطته التنموية، وتحقيق طفرة في المستوى الاقتصادي، واتبع لتحقيق ذلك عدة إجراءات يتمثل أهمها فيما يلي:

**أولاً:** تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي: يعتبر الاستقرار السياسي والأمنى والاجتماعي شرطاً أساسياً للتطور والتنمية الاقتصادية، لذا فقد تأثر الاقتصاد في الدولة الأموية سلبياً بالاضطرابات والقلاقل السياسية التي انتشرت قبل تولي عمر بن عبد العزيز الخلافة(١)، ومن هنا سعى عمر بن عبد العزيز لتحقيق الاستقرار عن طريق حفظ الأمن والقضاء على الفتن، ونشر العدل ومحاربة الظلم، ورد الحقوق لأصحابها، فأصبحت الرعية مطمئنة على حقوقها، وآمنة في أوطانها، الأمر الذي ساعد في توفير المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية(٢)، وبلغ تقدير عمر لأهمية الاستقرار والأمن في الدولة أن قال: "قرة عين الملوك في استفاضة الأمن في البلاد، وظهور مودة الرعية لهم، وحسن ثنائهم عليهم"(٣).

فمن الناحية السياسية والأمنية كانت الدولة الأموية قبل خلافة عمر بن عبدالعزيز تخوض العديد من الحروب الداخلية والخارجية، فلما تولى عمر الخلافة، أوقف هذه الحروب(٤)، وساعدت سياسته وعدله في استقرار الأوضاع الداخلية، ولقد ساهم إيقاف هذه الحروب والفتن في إيجاد مناخ عام من الراحة والطمأنينة والاستقرار، ساعد في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة، وتحسين أوضاع الطبقات الفقيرة والمحتاجة(٥).

(١) عصام هاشم عيدروس المرجع السابق، ص ٣٥

(٢) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٣٩

(٣) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٠٤

(٤) د/ علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ٢٦٩

(٥) د/ علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ٢٦٩

ومن الناحية الاجتماعية فقد أدت عدالة عمر، وتطبيقه لشرع الله تعالى، والمساواة بين الناس في كل الأمور ورعاية الفقراء والمحتاجين، وغيرها من سياسات عمر الرشيدة، إلى بث روح الرضا بين الرعية، وترغيب الناس في العمل والإنتاج، والتزامهم بآداء ما عليهم من حقوق نحو دولتهم ونحو بعضهم البعض، والتزامهم بالعدل والإنصاف في ممارستهم للتجارة والعمل، فهدأت أوضاع الدولة، وساد فيها السلام(١)، ولا شك أن كل ذلك أيضاً كان له دور كبير في توفير المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية.

**ثانياً**: عزل الولاة الظالمين وتعيين الطالحين: قد يظن البعض أنه لا علاقة بين عزل الولاة الظالمين وبين الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها عمر بن عبدالعزيز، ولكن الحقيقة غير ذلك، فلا يمكن للإصلاح أن ينجح، ولا يمكن للسياسات أن تؤتي ثمارها، ولا يمكن للتنمية أن تتحقق، مالم يكن الولاة وغيرهم من المسؤولين يعملون بالحق ويمنعون الظلم وينصرون الضعيف، ويحرصون على مصالح الرعية.

وقد فطن عمر بن عبد العزيز لذلك، وقام قبل اتخاذ الإجراءات الاقتصادية الإصلاحية بعزل الولاة والمسؤولين الظالمين، حيث اعتبرهم جزءاً من المشكلة، وعين بدلاً منهم ولاة صالحين، وأوصاهم باتباع الحق والعدل، واختبرهم قبل توليتهم، وراقبهم في حكمهم وتصرفاتهم، فقد كان يدرك أن تنفيذ مخططاته الاقتصادية يستلزم وضع أداة منفذة مخلصة في تطبيق سياسته وما يهدف إليه(٢)، ولقد ساعده ذلك في الحد من الفساد الإداري وتجنب إرهاق الدولة بفقدان كثير من المال، وكان لذلك دور كبير في تحقيق النهضة الاقتصادية التي خطط لها(٣).

---

(١) نيء عمر بن نيء عبد العزيز: المرجع السابق، ص ٤٠

(٢) د/ جليلة ناجي الهاشمي: المرجع السابق، ص ٣٩

(٣) بدرية بنت عبد العزيز البصيري: المرجع السابق، ص ٢٣٨

**ثالثاً: اتباع مبدأ الحرية الاقتصادية المنضبطة:** من أهم العراقيل التي قد تعوق النشاط الاقتصادي، القيود التي قد تضعها الدولة عليه، كقيام الدولة بتحديد أنشطة معينة للإنتاج والعمل وإلزام الناس بها، أو قيام الدولة بفرض أسعار إلزامية للسلع والخدمات، إلا إن ذلك لا يعني أن تطلق الدولة يدها تماماً عن النشاط الاقتصادي، وإنما قد تجد الدولة نفسها مضطرة للتدخل في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية معينة، ولكن يجب أن يكون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الحدود الملائمة التي لا تقيد حرية النشاط الاقتصادي بل تنظمه وتشرف عليه وتعالج ما قد ينتج عن الحرية الاقتصادية من آثار اقتصادية أو اجتماعية ضارة.

وهذا هو ما فعله عمر بن عبد العزيز في سياسته الاقتصادية، حيث اتبع مبدأ الحرية الاقتصادية غير المطلقة، فسمح للناس بحرية العمل والكسب والتجارة والإنتاج[١]، وفقاً لآليات السوق الحرة، طالما أن ذلك لا يخالف شرع الله تعالي، ولا يتناقض مع مبادئ العدل والإنصاف، ولا يلحق ضرراً بعامة المسلمين أو خاصتهم، وقد أكد ذلك ما كتبه لعماله حيث قال: "وأما البحر فإنا نرى سبيله سبيل البر فأذن فيه أن يتجر فيه من شاء، وأرى ألا نحول بين أحد من الناس وبينه، فإن البر والبحر لله جميعاً سخرهما لعباده يبتغون فيهما من فضله، فكيف نحول بين عباد الله وبين معايشهم"[٢].

كما عمل عمر على إطلاق حرية الناس في الاستفادة من الخدمات والمرافق العامة دون مقابل تشجيعا للنشاط الاقتصادي، فقد روي أنه كتب إلى أحد عماله قال: "فخلوا سبيل الناس في الجسور والمعابر"[٣]، كما فتح عمر باب

(١) قطب ابراهيم محمد: المرجع السابق، ص ٦٧

(٢) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص٨٦ – ٨٧

(٣) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٦٨

الهجرة للناس، حيث تساعد الهجرة الناس على تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وطلب العلم [١].

ومما يؤكد على احترام عمر لمبدأ حرية النشاط الاقتصادي وحرية السوق عدم تدخله في تحديد الأسعار، فلم يلجأ إلى التسعير الجبري رغم عرض ذلك عليه من بعض أعوانه، فعن أبي يوسف قال: حدثنا عبد الرحمن بن شوبان عن أبيه قال: "قلت لعمر بن عبد العزيز: يا أمير المؤمنين، ما بال الأسعار غالية في زمانك وكانت في زمان من قبلك رخيصة؟ قال: إن الذين كانوا قبلي كانوا يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم، ولم يكونوا يجدون بداً من أن يبيعوا ويكسروا ما في أيديهم، وأنا لا أكلف أحداً إلا طاقته، فباع الرجل كيف شاء، قال: فقلت: لو أنك سعرت، قال: ليس إلينا من ذلك شيء، إنما السعر إلى الله"[٢].

وبالرغم من انتهاج عمر مبدأ الحرية الاقتصادية في سياساته الاقتصادية، إلا أن هذه الحرية لم تكن مطلقة، بل كانت مقيدة بقيود شرعية، ومشروطة بعدم الإحتكار أو الإضرار بالناس، فقد تشدد عمر في أمر السلع المحرمة ومنع التعامل بها كسلعة الخمر، فقال: "... فإن من نجده يشرب منه شيئاً بعد تقدمنا إليه فيه نوجعه عقوبة في ماله ونفسه، ونجعله نكالاً لغيره"[٣]. كما منع عمر الاحتكار، ومن ذلك إعادته حوانيت (دكاكين) بحمص كانت في يد مجموعة من أهل السوق، وكان روح بن الوليد بن عبد الملك قد استولى عليها وحولها إلى ملكية خاصة، فنزعها عمر وأعادها إلى أصحابها[٤]، ذلك لأن وجود تلك الحوانيت في ملكية

(١) قطب ابراهيم محمد: المرجع السابق، ص ٦١

(٢) أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم: كتاب الخراج، تحقيق د/ إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٨٧ – ٢٨٨ (ويشار إليه فيما بعد بأبو يوسف)

(٣) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٩٠

(٤) المرجع السابق، ص ٥٧ – ٥٨

شخص واحد أدعى لوجود سلوك احتكاري يرفع أسعار تلك الحوانيت، ومن ثم ينعكس ذلك في صورة ارتفاع أسعار السلع(١).

ولقد وفرت سياسة عمر في إطلاق الحرية الاقتصادية المنضبطة للناس حوافز العمل والإنتاج، وأزالت العوائق التي تحول دون ذلك، وهو ما أدى إلى نمو الإنتاج والتجارة، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة حصيلة الزكاة وغيرها من موارد الدولة، ومن ثم زيادة القدرات المالية للدولة، على النحو الذي مكنها من القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة، وزاد من دخولهم، فارتفعت قوتهم الشرائية، الأمر الذي أدى إلى تنشيط الاستهلاك، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، وهذا كله أدى إلى انتعاش الاقتصاد، وزيادة مستوى التنمية الاقتصادية.

**رابعاً: تخفيف الأعباء العامة على الناس:** لكي تقوم الدولة بوظائفها المختلفة، الإدارية منها والاقتصادية والاجتماعية، فإنها تحتاج إلى أموال تنفقها للقيام بهذه الوظائف، فلذلك: تلجأ الدول منذ القدم إلى فرض ضرائب وأعباء مالية أخرى على المواطنين للحصول على الأموال اللازمة لذلك، من أجل تمكين الدولة من القيام بدورها على الوجه الأكمل، إلا أن المبالغة في الأعباء العامة المفروضة على الناس يؤدي إلى إثقال كاهل المواطنين بمبالغ مالية كبيرة، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي، حيث يؤدي إلى انخفاض الدخول، ومن ثم انخفاض القوة الشرائية لأفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وهذا كله يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، ويعرقل عملية التنمية الاقتصادية.

ولقد أدرك عمر بن عبد العزيز بفطنته الاقتصادية، ورغبته في ترسيخ قيم الحق والعدل ذلك، ولذا: فقد عمل على تخفيف الأعباء العامة على الناس، فألغى

(١) عصام هاشم عيدروس المرجع السابق، ص ٢١١

الضرائب الظالمة، ووضع الجزية عن من أسلم، وعن الذمي إذا لم يكن له مال، وألغى الضرائب التي كانت تفرض على من يمرون على الجسور والمعابر، ووضع المكوس عن الناس وأمر بتهديم البيوت التي تتخذ لجمعها[١]، مما كان له دور كبير في زيادة الدخول زيادة حقيقية، وهو ما أنعش النشاط الاقتصادي وحفز التنمية الاقتصادية.

## المطلب الثاني

## تشجيع القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، لا سيما في العصور الوسطى، حيث كان قطاعاً قائداً في النشاط الاقتصادي، ويمكن القول إن اقتصاد الدولة الأموية كان يعتمد بصفة أساسية على القطاع الزراعي[٢]، لذا فقد اهتم عمر بن عبد العزيز بتشجيع القطاع الزراعي وتطويره، واتبع خطوات ترمي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، ولقد تمثلت أهم أركان خطة عمر بن عبد العزيز في تشجيع القطاع الزراعي وتطويره في الإجراءات التالية:

**أولاً:** العناية بالمزارعين وتخفيف الضرائب عنهم: عندما تولى عمر بن عبدالعزيز الخلافة كان بعض الخلفاء الأمويين قبله قد دأبوا على إرهاق المزارعين وإثقال كاهلهم بالضرائب، فكثرت الضرائب المفروضة عليهم وتنوعت، فاشتد الحمل على المزارعين بما لا يطيقون، فلم يجد بعضهم سبيلاً سوى هجر أراضيهم، وترك زراعتها، هربا من هذه الضرائب القاسية، ولقد لجأ الأمراء والولاة إلى أساليب

(١) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣٠١

(٢) عصام هاشم عيدروس الجفري: المرجع السابق، ص ٣٥

العذاب في جباية هذه الضرائب، مما أجبر المزارعون إلى بيع دوابهم وكسوتهم لتشديد ما عليهم(١).

ولقد كان لعمر نظرة مختلفة عن من قبله في هذا الأمر، فلقد رأى أن في ذلك ظلماً للمزارعين، وتحميلاً لهم فوق طاقتهم، كما أنه وجد أن ذلك قد أضر بالزراعة رغم أهميتها، وأضر أيضاً بإيرادات الدولة من موارد الزكاة والخراج، لذا فقد سعى إلى إلغاء جميع الضرائب الظالمة والمخالفة للشريعة المفروضة على المزارعين.

وأكد على عماله ضرورة اتباع أكثر الأساليب عدلاً في جباية الضرائب، ومراعاة ظروف المزارعين، وأن يتحلوا بالمرونة الكافية التي تتيح لهم تقليص نسبة الضرائب في المواسم التي يقل فيها مستوى الإنتاج الزراعي لأي سبب من الأسباب(٢)، وكتب بذلك كتباً إلى عماله وولاته، منها ما كتبه إلى عامله على اليمن يقول له: "... إنك قدمت اليمن فوجدت على أهلها ضريبة من الخراج مضروبة ثابتة في أعناقهم كالجزية، يؤدونها على كل حال، إن أخصبوا أو أجدبوا، وحيوا أو ماتوا، فسبحان الله رب العالمين!، ثم سبحان الله رب العالمين!، إذا أتاك كتابي هذا فدعِ ما تنكر من الباطل إلى ما تعرف من الحق، ثم ائتنف بالحق فاعمل به، بالغاً بي وبك، وإن أحاط بمهج أنفسنا، وإن لم ترفع إلى من جميع اليمن إلا حفنة من كتم، فقد علم الله أني بها مسروراً إذا كانت موافقة للحق"(٣).

ولقد فرق عمر بين الأرض المنتجة وغير المنتجة في الأعباء المفروضة عليهما، فلم يحمل الأرض غير المنتجة على حساب الأرض المنتجة، وقصر

(١) د/ محمد ضياء الدين الريس: المرجع السابق، ص ٢٤٦

(٢) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٢٣ – ١٢٤

(٣) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٠٨

الخراج على الأرض المزروعة، وذلك بهدف حماية مصلحة المزارعين وعدم إثقال كاهلهم بالأعباء المالية التي قد تعوقهم عن ممارسة نشاطهم الزراعي(١).

ومن صور اهتمام عمر بالمزارعين وتشجيعه لهم أنه كان يعوضهم عن الأضرار التي كانت تصيبهم(٢)، فقد روي أن جيشاً من أهل الشام مر بزرع رجل فأفسده، فأخبر الرجل عمر بذلك، فعوضه عشرة آلاف درهم(٣)، ومن باب العناية بالمزارعين وتشجيعهم على زراعة الأرض أيضاً، أنه أوجد قاعدة لإقراض المزارعين الذين لا يقدرون على زراعة أرضهم بسبب سوء وضعهم المالي(٤)، فجاء في كتابه لوالي العراق: "أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه، فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه، فإنا لا نريدهم لعام أو عامين"(٥).

ولقد أدى اهتمام عمر بالمزارعين وتخفيف الضرائب التي كانت مفروضة عليهم دوراً كبيراً في تشجيع المزارعين على استئناف زراعة أراضيهم، وإلى توسعهم في الإنتاج الزراعي، وهو ما أثر إيجابياً على النشاط الزراعي، وأدى إلى إنعاش الاقتصاد.

**ثانياً**: منع بيع الأرض الخراجية: من الإجراءات التي اتخذها عمر للمحافظة على القطاع الزراعي وتنشيطه، قراره بمنع بيع الأرض الخراجية، حتى تبقى هذه الأرض ملكاً عاماً للمسلمين، ولا يتم تحويلها إلى ملكية خاصة، وذلك بهدف المحافظة على المورد الرئيسي للإنتاج الزراعي، وكذلك المحافظة على ما تدره هذه الأراضي من إيرادات لبيت المال، والحد من الفاقد المالي المستمر والمتزايد من أحد إيرادات الدولة الدورية(٦).

---

(١) د/ جليلة ناجي الهاشمي: المرجع السابق، ص ٤١

(٢) د/ محمد بن سعد بن شقير: المرجع السابق، ص ٣٠٣

(٣) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز الخليفة الزاهد، مرجع سابق، ص ٩٧

(٤) د/ جليلة ناجي الهاشمي: المرجع السابق، ص ٤٠

(٥) أبو عبيد: الأموال، مرجع سابق، ص ٢٣٥

(٦) عصام هاشم عيدروس الجفري: المرجع السابق، ص ١٦٢

وكان بعض خلفاء بني أمية قبل عمر قد أذنوا للناس في شراء الأرض من أهل الذمة، شريطة أن يضعوا أثمانها في بيت المال، فلما ولي عمر بن عبدالعزيز، ترك ما تم شراءه على حاله، ولم يقدر على تخليصه، وذلك لما وقع فيه من المواريث ومهور النساء وقضاء الديون، ومنع بيع أي أرض خراجية أخرى، وكتب كتاباً قرأ على الناس سنة المائة: أن من اشترى شيئاً بعد سنة مائة فإن بيعه مردود، وسميت سنة مائة سنة المدة، فتناهي الناس بعدها عن الشراء(١).

**ثالثاً:** تشجيع استصلاح الأراضي (إحياء الأرض الموات): لقد حرص عمر بن عبدالعزيز على إصلاح أمر المسلمين في كل مجال، لذا فقد عمل على تنمية موارد الدولة وتنشيط الإنتاج الزراعي من خلال زراعة جميع الأراضي الخراجية وإصلاح الخراب منها، لذا شجع عمر بن عبد العزيز إحياء الأراضي الموات لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي، وكتب إلى ولاته لحثهم على استصلاح الأراضي(٢)، وأخذ بمبدأ من أحيا أرضاً ميته فهي له(٣)، فعن حكيم ابن زريق قال: قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أبي: "من أحيا أرضاً ميتة ببنيان أو حرث، مالم تكن من أموال قوم ابتاعوها من أموالهم، أو أحيوا بعضاً وتركوا بعضاً، فأجز للقوم إحياءهم الذي أحيوا ببنيان أو حرث"(٤).

كما أقر عمر ملكية الناس للأراضي التي ينحسر عنها الماء سواء أكانت بتدخل الناس، أم نتيجة لاختلاف منسوب الماء في الأنهار(٥)، ورفض تحصيل الخراج من الأراضي البور غير المزروعة، فقد كتب كتاباً إلى عامله على الكوفة: "لا تحمل خراباً على عامر، ولا عامراً على خراب، انظر إلى الخراب فخذ منه ما

(١) بشير كمال بشير عابدين: المرجع السابق، ص ٤٩

(٢) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٣٦

(٣) بدرية بنت عبد العزيز البصيري: المرجع السابق، ص٢٣٧

(٤) أبو عبيد: الأموال، مرجع سابق، ص ٣٦٩

(٥) ماجدة فيصل زكريا: المرجع السابق، ص ١٥٣

أطاق، وأصلحه حتى يعمر، ولا تأخذ من العامر إلا وظيفة الخراج في رفق وتسكين لأهل الأرض"[١].

**رابعاً:** شق الأنهار وحفر الآبار ومد الطرق التي تخدم النشاط الزراعي: تشجيعاً للقطاع الزراعي اهتم عمر بن عبد العزيز ببناء الطرق وشق القنوات وحفر الآبار وغيرها من مشاريع البنية الأساسية للقطاع الزراعي، ولقد سهلت مشارع القنوات والآبار على المزارعين سقي محاصيلهم بأقل تكلفة، كما ساعدتهم مشاريع الطرق نقل وتسويق إنتاجهم.

ولقد أسفرت سياسة عمر بن عبد العزيز الزراعية عن تنشيط الزراعة، واستغلال الطاقات الإنتاجية، فنما الإنتاج الزراعي[٢]، ونمت معه إيرادات الدولة من الخراج، وأصبحت تمثل مورداً رئيسياً آخر للدولة، إلى جانب الزكاة، خاصة أن عمر ألقى ثقلاً كبيراً على ضريبة الخراج، ولم يتهاون بأي شكل من الأشكال مع أولئك الذين تخلوا عن دفع هذه الضريبة[٣].

## المطلب الثالث

## تشجيع القطاع التجاري

يعتبر النشاط التجاري من أهم الأنشطة الاقتصادية منذ القدم، لذا فإن تشجيع التجارة لا يؤدي دوراً مهماً في توفير السلع المختلفة للناس واشباع احتياجاتهم فحسب، وإنما له دور مهم أيضاً في تسويق الإنتاج، وإنعاش الاقتصاد، وتوفير فرص عمل للناس، وذلك سواء أكانت التجارة داخلية أم خارجية.

ولأهمية النشاط التجاري للسكان ودوره في تشجيع التنمية الاقتصادية فقد عمل عمر بن عبد العزيز على تشجيع هذا القطاع، وأزال المعوقات التي كانت تعرقل عمل التجار أو تضيق عليهم، واتخذ لتحقيق ذلك العديد من الإجراءات من أهمها ما يلي:

---

(١) أبو عبيد: كتاب الأموال، مرجع سابق، ص ٥٧

(٢) عصام هاشم عيدروس الجفري: المرجع السابق، ص ١٦٩

(٣) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٣٦

**١ – تحقيق الاستقرار الأمني والاجتماعي:ترتبط التجارة بالاستقرار الأمني والاجتماعي ارتباط وثيق، ولقد سعى عمر بن عبد العزيز منذ بداية عهده لتحقيق الاستقرار عن طريق حفظ الأمن، ووقف الحروب، والقضاء على الفتن والنزاعات الداخلية، ونشر العدل ومحاربة الظلم، ورد الحقوق لأصحابها، وهو ما ساهم في إيجاد مناخ عام من الراحة والطمأنينة والاستقرار، وهو ما ساهم في توفير المناخ الملائم لنمو القطاع التجاري من جانب آخر.**

**٢ – تخفيف العبء الضريبي على القطاع التجاري:عمل عمر بن عبدالعزيز على تخفيف الأعباء الضريبية المفروضة على التجار، فألغى المكوس وغيرها من الضرائب المفروضة على التجارة ولم يبق غير العشور، فقال: "وأما المكس فإنه البخس الذي نهي الله عنه فقال: "وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ"، غير أنهم كنوه باسم آخر"(١)، وقد ساهم تخفيف الضرائب وإلغاء المكوس عن التجار في إزالة قيود التجارة مما ساهم في تنشيط القطاع التجاري وأدى إلى زيادة حجم المبادلات التجارية(٢).**

**٣ – تيسير طرق السفر والتجارة وبناء الخانات ودور الضيافة: أمر عمر ابن عبدالعزيز ببناء الخانات والاستراحات على الطرق(٣)، وأمر ولاته باستضافة التجار والمسافرين(٤)، فكتب إلى أحد عماله: "اعمل خانات في بلادك، فمن مر بك من المسلمين فأقروهم يوماً وليلة، وتعهدوا دوابهم، فمن كانت به علة فأقروه يومين وليلتين، فإن كان منقطعاً به فقووه بما يصل به إلى بلده"(٥)، ولقد ساعدت هذه التسهيلات والضمانات في تشجيع التبادل التجاري(٦).**

---

(١) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص٨٧

(٢) عصام هاشم عيدروس الجفري: المرجع السابق، ص ١٩٦

(٣) محمد كرد علي: المرجع السابق، ص ٨٦

(٤) د/ محمد بن سعد بن شقير:المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٢٩٢

(٥) ابن جرير الطبري: تاريخ الطبري، الجزء السادس، مرجع سابق، ص ٥٦٧

(٦) عصام هاشم عيدروس الجفري: المرجع السابق، ص ١٩٧

٤ – منع الاحتكار: يعتبر الاحتكار ممارسة تجارية ضارة بالمستهلكين وبالنشاط الاقتصادي، لذا فإن من أهم الإجراءات التي اتخذها عمر بن عبد العزيز في سياسته في تشجيع القطاع التجاري منع الممارسات الإحتكارية، ومن ذلك إعادته دكاكين بحمص كانت في يد مجموعة من أهل السوق، وكان روح بن الوليد ابن عبدالملك قد استولى عليها وحولها إلى ملكية خاصة، فنزعها عمر وأعادها إلى أصحابها(١).

٥ – ضبط وتوحيد المكاييل والموازين: يؤدي اختلاف المكاييل والموازين إلى حدوث غرر وجهالة عند من لا يعلم ذلك(٢)، وقد يستغل بعض الناس ذلك للتطفيف وبخس الناس، لذا فإن استقرار النشاط التجاري وتوفير المناخ الملائم له يتطلب ضبط وتوحيد المكاييل والموازين، حتى تعرف بين الناس، ولا يُظلم البائع الذي يبيع بمكاييل أكبر، ولا المشتري الذي يشتري بمكاييل أقل، وحتى تتوحد الأسعار في السوق، لذا فقد سعى عمر بن عبد العزيز بفطنته، وعدله، ووعيه الاقتصادي الكبير، إلى ضبط ومعايرة وتوحيد المكاييل والموازين في كافة أنحاء الدولة، وجعل ذلك من مواد القانون الأساسي للدولة(٣)، فقال: "ثم إن المكيال والميزان نرى فيهما أموراً علم من يأتيها أنها ظلم، إنه ليس في المكيال زيغ إلا من تطفيف، ولا في الميزان فضل إلا من بخس، فنرى أن تمام مكيال الأرض وميزانها أن يكون واحداً في جميع الأرض كلها"(٤).

٦ – منع العطاء عن التجار: لقد منع عمر بن عبد العزيز العطاء عن التجار حتى تكون التجارة مصدر رزقهم الوحيد فيهتموا بها أكثر، وينشطو فيها، خاصة وأن التجارة في هذا الوقت كانت متعبة من حيث السفر والترحال، فقد كتب إلى

(١) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٥٧

(٢) د/ محمد بن سعد بن شقير: المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٥٢٩

(٣) د/ علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ٢٦٢

(٤) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص٨٧

أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: "أن افرض للناس إلا لتاجر"[١]، وبالتالي كان هذا القرار وسيلة لحثهم على الاهتمام بها والاستمرار في ممارستها.

٧ – منع الولاة والأمراء من الاشتغال بالتجارة: لقد منع عمر بن عبد العزيز الولاة والأمراء من ممارسة التجارة، حتى لا يكون في دخولهم السوق إفساد للمنافسة الشريفة بين التجار[٢]، أو يستغلوا سلطاتهم للتأثير على الأسعار لصالحهم[٣]، ولقد اتخذ عمر هذا الإجراء لضمان التزام المسؤولين بحدود وظائفهم، وعدم استغلال مراكزهم في ما من شأنه أن يحقق مصلحة مالية خاصة ويلحق بالأمة ظلماً واستغلالاً[٤]، فقال: "ونرى ألا يتجر إمام، ولا يحل لعامل تجارة في سلطانه الذي هو عليه، فإن الأمير متى يتجر يستأثر ويصيب أموراً فيها عنت وإن حرص على ألا يفعل"[٥]، وقد أدى ذلك إلى تحييد النشاط التجاري، والنأي بالأسواق عن أي مؤثرات غير طبيعية تؤثر في تلقائية تحديد السعر[٦]، كما أدي في نفس الوقت إلى إلزام الولاة بالتفرغ للولاية وعدم ممارسة أي عمل آخر قد يشغلهم عن رعاية مصالح الرعية[٧].

ولا شك أن هذه الإجراءات العديدة والمدروسة التي اتخذها عمر بن عبدالعزيز في ضبط النشاط التجاري، والمحافظة على استقرار الأسواق، وضمان مبدأ الحرية الاقتصادية في السوق، قد ساهمت في انتعاش القطاع التجاري وتوفير فرص نموه على النحو الذي يخدم التنمية الاقتصادية الشاملة في الدولة الإسلامية.

---

(١) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٣٩

(٢) د/ محمد بن سعد بن شقير: المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٥٣١

(٣) بدرية بنت عبد العزيز البصيري: المرجع السابق، ص ٢٣٢

(٤) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٢١

(٥) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص٨٧

(٦) عصام هاشم عيدروس الجفري: المرجع السابق، ص ١٩٧

(٧) بدرية بنت عبد العزيز البصيري: المرجع السابق، ص ٢٣٢

## المبحث الثاني

## الأثر التنموي للعدالة الاجتماعية في سياسة عمر بن عبد العزيز

بعد أن تحدثنا عن صور ومظاهر العدالة الاجتماعية في عهد عمر بن عبدالعزيز، وعرضنا كيف قامت سياساته المالية والاقتصادية بشكل أساسي على مبدأ العدل بين الناس، والمساواة فيما بينهم، والحرص على تلبية احتياجات الناس، لاسيما الفقراء منهم وغير القادرين، وتمكين الناس من ممارسة نشاطهم الاقتصادي في أجواء يسودها مبدأ الحرية الاقتصادية، والعمل على إعادة توزيع الدخول والثروات على النحو الذي يحقق عدالة التوزيع، وغير ذلك من مظاهر العدل الكثيرة في عهده، حان الوقت أن نختم هذا البحث بدراسة المردود الاقتصادي للعدالة الاجتماعية التي تبناها عمر بن عبد العزيز في سياساته المختلفة، لا سيما سياساته المالية والاقتصادية، والأثر التنموي الذي أسفرت عنه هذه السياسات.

وبالرغم من نقص المعلومات والبيانات عن الحالة الاقتصادية في هذه الحقبة الزمنية، وغياب المؤشرات والإحصائيات الاقتصادية الدقيقة، التي يمكن من خلالها تحليل تطورات النشاط الاقتصادي وقياس مستوى النمو الاقتصادي، بحكم الطابع التاريخي لا الاقتصادي للكتابات في تلك الحقبة، وبحكم عدم انتشار الإحصاءات والتقارير الاقتصادية في ذلك الزمن، إلا إننا سنحاول في ضوء المعلومات المتاحة، والبيانات التي استطعنا الحصول عليها، أن نحلل الأثر التنموي لسياسات عمر بن عبد العزيز القائمة على العدالة الاجتماعية.

وقد تبين لنا أن النشاط الاقتصادي قد تحسن كثيراً في عهد عمر بن عبدالعزيز، حيث أسفرت سياساته عن كثير من الآثار التنموية الإيجابية، فقد أدت هذه السياسات إلى حدوث فائض في الموازنة العامة، وإلى انخفاض مستوى الفقر، وارتفاع مستوى معيشة المواطنين، وفيض الإنتاج وغزارته، وسنوضح

الآثار التنموية للعدالة الاجتماعية في عهد عمر بن عبد العزيز من خلال المطالب التالية:

## المطلب الأول

## حدوث فائض في الموازنة العامة

قد يظن البعض أن السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز، والتي قامت بشكل أساسي على أساس تخفيف الأعباء المالية على المواطنين وإلغاء الضرائب الظالمة من جانب، والتوسع في الإنفاق العام الاجتماعي ومساعدة الفقراء والمحتاجين وتحقيق مبدأ الضمان الاجتماعي من جانب آخر، قد أضرت بمالية الدولة، وأصابت الموازنة العامة بعجز ناتج عن زيادة النفقات وانخفاض الإيرادات، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك تماماً[1]، فمن أهم الآثار التنموية الإيجابية التي أسفرت عنها سياسات عمر بن عبد العزيز هو زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها، وهذا الأثر له دلالة كبيرة على تحسن مستوى النشاط الاقتصادي في عهد عمر ابن عبد العزيز، وتحسن مستوى التنمية الاقتصادية.

ومما يؤكد فيض الموازنة العامة في عهد عمر بن عبد العزيز أن المال كان فائضاً عن مصارفه، فكانت الدولة تبحث عن من تنفق عليه فلا تجد، وهناك الكثير من الأدلة التي تؤكد ذلك، منها ماروي أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن، وهو بالعراق : "أن أخرج للناس أعطياتهم. فكتب إليه عبد الحميد: إني قد أخرجت للناس أعطياتهم، وقد بقي في بيت المال مال. قال: فكتب إليه: انظر إلى كل من ادان بغير سفه ولا سرف، فاقض عنه. فكتب إليه: إني قد قضيت عنهم، وبقي في بيت مال المسلمين مال. قال: فكتب إليه: انظر إلى كل بكر ليس له مال، فشاء أن تزوجه فزوجه، واصدق عنه. فكتب إليه: إني قد زوجت كل من وجدت، وبقي في بيت مال المسلمين مال. فكتب إليه بعد

(١) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٣٢

مخرج هذا: انظر من كانت عليه جزية، فضعف عن أرضه، فأسلفه ما يقوى بـه على عمل أرضه، فإنا لا نريدهم لعام ولا لعامين"[١].

وهناك العديد من العوامل التي أسفرت عن فيض الموازنة العامة في عهد عمر بن عبد العزيز، ومن هذه العوامل ما كان سبباً في زيادة الإيرادات العامـة، ومنها ما كان سبباً في تخفيض الإنفاق العام وتصحيح توجيهه بما يخدم أهـداف الدولة المختلفة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

١ – الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها:لم تكن السياسات المالية والاقتصـادية لعمر بن عبد العزيز ارتجالية، فهو مسؤول عن الدولة الإسلامية، وكان يعلم قدر هذه المسؤولية الملقاه على عاتقه، وكان يعلم أن الله سيسأله عنها، وأن رسـول الله حجيجه يوم القيامة، ولذا: فقد كان يحسب حساباً لكل خطوة يخطوها، ويضع الضمانات لكل عمل يعتزم تنفيذه[٢].

وقد كانت سياسات عمر بن عبد العزيز تهـدف إلـى تنشـيط الاقتصـاد وتحسين حالته، لذا فقد عمل على توفير المناخ الملائم لنمـو وتطـور النشـاط الاقتصادي، وذلك من خلال توفير الاستقرار الأمنى، وترسـيخ الرضـا والوئـام الاجتماعي، وإرساء قيم العدل والمساواة، وتخفيف الأعباء المالية عـن النـاس، وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة كالقطاع الزراعي، والقطاع التجاري، وذلك من خلال خطة مدروسة، وإجراءات محددة، ولقـد أسـفرت هـذه الإصـلاحات الاقتصادية عن تنشيط العمل والإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية، وهو ما أدي إلى اتساع قاعدة المواطنين المكلفين بدفع إيرادات عامة للدولة، وزيادة المبـالغ المحصلة منهم.

ولم تقتصر الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها عمر على زيادة إيـرادات الدولة من المصادر المختلفة، بل إنها أدت في ذات الوقت إلـى انخفـاض عـدد الفقراء والمحتاجين، فقد أدت الطفرة الاقتصادية في عهد عمر بن عبد العزيز إلى توفير فرص العمل والإنتاج والتجارة، وبالتالي أدت إلى زيادة الدخول، وهو مـا

(١) أبو عبيد: الأموال، مرجع سابق، ص ٢٣٥

(٢) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٣٤

خفض عدد المحتاجين لمساعدة الدولة، الأمر الذي ترتب عليه توفير نفقات عامة كانت تنفقها الدولة على هؤلاء الفقراء والمحتاجين، أي أن الإصلاحات الإقتصادية التي قام بها عمر بن عبد العزيز أدت من جانب إلى زيادة الإيرادات، وأدت من جانب آخر إلى انخفاض النفقات، الأمر الذي كان له دور مهم في حدوث فائض في الموازنة العامة.

٢ – توفير موارد جديدة لبيت المال: لقد عمل عمر بن عبد العزيز، كما سبق أن وضحنا، على إضافة موارد مالية جديدة للدولة، متى كانت هذه الأموال حقاً لعامة المسلمين، فقام بانتزاع الأراضي والأموال التي حصل عليها بعض أمراء بني أمية بغير حق وضمها لملكية الدولة(١)، فكانت مورد آخر يصب في المال العام(٢)، وباع كذلك ما كان في سرادقات قصر الخلافة، وباع مراكب الخلافة وجعل أثمانها في بيت المال، وأمر بنزع الذهب والفضة من سيوف رجال الشرطة وبعض رجال الدولة وضم ذلك إلى بيت المال(٣)، وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الإيرادات العامة للدولة، وهو ما كان له دور مهم في فيض الموازنة العامة للدولة في عهد عمر ابن عبدالعزيز.

٣ – حفظ حرمة المال العام ومنع الاعتداء عليه: لقد عمل عمر بن عبدالعزيز، كما سبق أن وضحنا، على حفظ حرمة الأموال العامة واحترام قداستها، لكونها حقوق عامة ثابتة لكل فرد في الأمة، ومن ثم يجب المحافظة عليها وعدم إهدارها، وهناك العديد من الروايات التي تؤكد حرص عمر على المحافظة على حرمة المال العام، وصونه من أي اعتداء عليه، مهما قل مقداره، وتضاءلت قيمته، وقد تحدثنا عن ذلك في إطار عرضنا لمظاهر العدالة الاجتماعية في سياسة الإنفاق العام عند عمر بن عبد العزيز، ولذا: فلن نكرر هنا ما سبق أن ذكرناه، وإنما نكتفي بأن نؤكد على أن حرص عمر بن عبد العزيز على المال العام واحترام حرمته وصون قداسته، قد أدى إلى تجنب إنفاقه في غير محله، وتوجيهه

(١) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٣٦

(٢) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٩٨

(٣) ابن الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٣٨

فقط إلى ما فيه نفع للمسلمين، مما كان له أثر إيجابي في فيض الموازنة العامة للدولة الإسلامية في عهده المبارك(١).

٤ – ترشيد الإنفاق العام: وضحنا سابقاً أن سياسة عمر بن عبد العزيز في الإنفاق العام كانت تقوم على أساس مبدأ الرشد الاقتصادي، أو ما يطلق عليه مبدأ القوامة في الإنفاق، ويقتضى هذا المبدأ أن يكون الإنفاق العام وسطياً، بعيداً عن الإسراف والتبذير من جانب، وبعيداً عن الشح والتقتير من جانب آخر(٢).

ولقد اتخذ عمر بن عبد العزيز عدة إجراءات مهمة، لتنفيذ سياسته في ترشيد الإنفاق العام والاقتصاد فيه، منها إلغاء مظاهر الإسراف والبذخ التي كان يتبعها بعض الخلفاء من قبله، حفاظاً على مال المسلمين، وترشيد الإنفاق الإداري والحربي للدولة(٣)، وغيرها من الإجراءات التي تحدثنا عنها تفصيلا عند تعرضنا لترشيد الإنفاق العام في عهده المبارك، ولقد أدت سياسة عمر بن عبد العزيز في ترشيد الإنفاق العام إلى تجنب إهداره، أو إنفاقه في غير مقتضى، وهو ما كان له دور كبير في حدوث فائض في الموازنة العامة.

## المطلب الثاني

## انخفاض مستوى الفقر

كان عمر بن عبد العزيز يشعر بحال الفقراء والمحتاجين ويفكر فيهم ويهتم بهم، وكان من أول أهدافه تحسين أحوالهم، حتى يلقى الله وقد وفي بحقوقهم، وليس أدل على ذلك مما روي أن زوجته فاطمة دخلت عليه وهو جالس في مصلاه، واضعاً خده على يده، ودموعه تسيل على خديه، فقالت له: ما لك؟ فقال: "ويحك يا فاطمة، إني قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت، فتفكرت في الفقير الجائع، والمريض الضائع، والعاري المجهود، واليتيم المكسور، والأرملة

(١) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٣٩

(٢) بشير كمال بشير عابدين: المرجع سابق، ص ٩٦

(٣) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٣٨

الوحيدة، والمظلوم المقهور، والغريب، والأسير، والشيخ الكبير، وذي العيال الكثير والمال القليل، وأشباههم في أقطار الأرض وأطراف البلاد، فعلمت أن ربي عز وجل سيسألني عنهم يوم القيامة، وأن خصمي دونهم محمد صلى الله عليه وسلم، فخشيت ألا يثبت لي حجة عند خصومته، فرحمت نفسي، فبكيت"(١).

لذا فقد عمل على تحسين أحوال الفقراء وتوفير احتياجاتهم ورعايتهم، وتحقيق رخائهم(٢)، وكان من أولى خطواته لإصلاح أحوالهم أن أمر صاحب بيت ضرب المال بدمشق فقال: "إن من أتاك من فقراء المسلمين بدينار ناقص فأبدله بوازن"(٣)، وأنشأ داراً لطعام المساكين والفقراء وابن السبيل، وقال لأهله إياكم أن تصيبوا من هذه الدار شيئاً من طعامها، فإنما هو للفقراء والمساكين وابن السبيل(٤).

كما توسع عمر في الإنفاق، بهدف تيسير حياة الناس، وتمكين الفقراء من الحصول على احتياجاتهم، وتوفير الحياة الكريمة لهم، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، فلقد كفل اليتامى الذين لا عائل لهم في جميع أمصار الدولة الإسلامية، وجعل لكل مريض خادماً، وجعل لكل أعمى قائداً يقوده ويقوم بشئونه، وأمر بإحصاء الغارمين والمدينين فقضى عنهم ديونهم، وافتدى أسرى المسلمين بالمال الجزيل، وفرض العطاء للمولود والفطيم، ورفع مستوى الأجور الضعيفة، وزوج من أراد أن يتعفف ولم يجد مالاً(٥).

ولقد أسفرت سياساته العادلة عن انخفاض مستوى الفقر لأدنى حدوده، حتى أضحت الدولة الإسلامية يكاد لا يكون فيها فقير أو محتاج، فقد أدى توسع عمر في الإنفاق على الطبقات الفقيرة إلى زيادة القوة الشرائية في المجتمع،

(١) ابن كثير: البداية والنهاية، الجزء الثاني عشر، مرجع سابق، ص ٦٩٧

(٢) ماجدة فيصل زكريا: المرجع السابق، ص ١٦٢

(٣) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٦٦

(٤) المرجع السابق، ص ٣٦٨ – ٣٦٩

(٥) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣٠٥

ونمو الدخل القومي، وارتفاع مستوى المعيشة وانعدام الفقر، وهو ما أدى إلى إنماء الدولة[١].

وهناك الكثير من الأدلة التي تؤكد انخفاض مستوى الفقر في دولة عمر ابن عبدالعزيز، فقد روي أنه قدم على عمر بعض أهل المدينة، فجعل يسأله عن أهل المدينة، فقال: "ما فعل المساكين الذين كانوا يجلسون في مكان كذا وكذا، قال: قد قاموا منه يا أمير المؤمنين، وأغناهم الله. وكان من أولئك المساكين من يبيع الحطب للمسافرين، فالتُمس ذلك منهم بعد، فقالوا: قد أغنانا الله عن بيعه بما يعطينا عمر"[٢]، وعن يحي بن سعيد قال: "بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية، فاقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها لهم، فلم نجد فقيراً، ولم نجد من يأخذها مني، قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشتريت بها رقابا فأعتقتهم، وولاؤهم للمسلمين"[٣].

وعن عمر بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قال: "إنما ولي عمر بن عبد العزيز سنتين ونصفاً – ثلاثين شهراً – لا والله ما مات عمر بن عبدالعزيز حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم، فيقول: اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء. فما يبرح حتى يرجع بماله، يتذكر من يضعه فيهم فلا يجده، فيرجع بماله، قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس"[٤].

ولا شك أن كل الأدلة السابقة تؤكد أن مستوى الفقر قد انخفض في عهد عمر بن عبد العزيز إلى أدنى حدوده، بل يمكن القول أن الفقر انعدم في عهده المبارك، فهناك إجماع تاريخي يحدثنا عن اختفاء الفقر والفقراء في عهده

(١) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٣٥

(٢) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٩٤

(٣) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٦٥

(٤) ابن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٩٤، وانظر أيضاً بن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١١٠

الميمون، حتى أن الأغنياء كانوا يخرجون بصدقاتهم وزكواتهم، فلا يجدون فقيراً يبسط يده ليأخذها(١).

وقد كانت سياسات عمر بن عبد العزيز التي تقوم على إحقاق الحق، وإرساء العدل، هي السبب في تحقق هذا المردود الاقتصادي والاجتماعي العظيم المتمثل في انعدام الفقر، ذلك الهدف الذي مازالت تسعى الاقتصاديات الحديثة للوصول إليه، سواء أكان على مستوى كل دولة على حدة، أم على مستوى العالم ككل، فبالرغم من كل التقدم الذي وصلت إليه البشرية، وبالرغم من كل التطور الذي بلغته العلوم والنظريات الاقتصادية، مازال هدف انعدام الفقر أو حتى مجرد انخفاضه هدفاً غائباً، يبعد مناله، رغم ما اتخذ من سياسات، ورغم ما وضع من خطط.

ولعل هذا الهدف لم يتحقق، لأننا نبحث عن وسائله في غير مكانها، فنحن نبحث عنه بزيادة الإنتاج وتطوير أساليبه، وتشجيع النمو وتعظيم نتائجه، وهي أمور مهمة بلا شك، لكن أنى لها أن تحقق انعدام الفقر أو انخفاضه بدون العدل!!، ذلك هو السر المفقود في تحقيق التنمية، وربما ليس مفقوداً، بل هو سر مخفي عن عمد، ذلك العدل الذي إن غاب غابت معه سنة الله في كونه، فانقلبت أمور الدنيا في غير صالح الإنسان، وإذا حضر إقيمت الدول، وشيدت الحضارات، وتحققت رفاهة الإنسان، ولذا: فإنه عندما أقام عمر بن عبد العزيز العدل، استطاع أن يحقق من النمو الاقتصادي مالا يمكن تصور حدوثه في فترة قصيرة، حتى انعدم الفقر في دولته.

(١) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣١٣

## المطلب الثالث

## عموم الرخاء والرفاهة الاقتصادية

لم يكتف عمر بن عبد العزيز بمحاربة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء، بل كان عمر يهدف إلى تحسين أحوال الناس كافة، فقراءهم وأغنياءهم، فلقد كان يهدف إلى الإرتقاء بمستوى معيشة الجميع، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي(١)، ولما اتبع عمر النهج القويم المستقيم، تفجرت الموارد، وتكاثرت المصادر، وتدفق الخير، وأسرع الناس بأداء ما عليهم عن طيب نفس، فتنامى المال الحلال، وردف بعضه بعضاً، وبورك فيه، حتى عم الرخاء كافة المسلمين(٢).

فلقد أقر عمر بن عبد العزيز أسلوباً حيوياً لتنمية الثروة والدخل، ورفع مستوى المعيشة، وهيأ شتى صنوف البضائع بأرخص الأسعار(٣)، فلم يمضى سوى وقت قصير على تطبيق البرنامج الاقتصادي العادل والمتزن الذي وضعه عمر بن عبد العزيز، حتى وجد المسلمون أنفسهم في رفاهية تضم الجميع، وتجد الدولة ماليتها قد استندت إلى موارد نامية، متطورة، ومتجددة، ومضمونة، فكان عهده رغم قصره من أحسن عهود الخلفاء(٤).

وكانت الغاية من بيت المال عند عمر ليس خزن الأموال، وإنما تحقيق رفاهية الناس، ورفع مستوى معيشتهم، وتحسين أحوالهم، لذلك فقد كان المال عنده وسيلة لا غاية، فكان يصرف كل ما فيه، ولا يخشى في ذلك عجزاً ولا مشكلات، طالما أن ذلك يحقق رخاء الناس، ويزيد رفاهيتهم(٥)، وقد كثرت

---

(١) د/ علي جمعة علي الرواحنة: المرجع السابق، ص ٢٣٦

(٢) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣٠٤

(٣) د/ عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص ١٣٥

(٤) د/ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الأول، دار الجيل، ببيروت، مكتبة النهضة العربية بالقاهرة، الطبعة الرابعة عشر، ١٩٩٦ ، ص ٢٦٩

(٥) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣٠٤ – ٣٠٥

أعطيات عمر للناس، حتى أنه "فرض لرجال ألفين ألفين شرف العطاء"(١)، وكان يوزع في السنة الواحدة أكثر من عطاء(٢)، وروى بن سعد أن عمر "أخرج ثلاثة أعطية لأهل المدينة في سنتين وخمسة أشهر إلا عشر ليال"(٣)، وعن إبراهيم بن محمد ابن طلحة بن عبيد الله قال: "جرى على يدي لقومي في خلافة عمر بن عبد العزيز ثلاثة أعطية، وقسمان للناس عامة، فرحمه الله"(٤).

بل إن عمر بلغ في العطاء والإنفاق وإغناء الناس وتحقيق رخائهم ورفاهيتهم حداً عظيماً، حيث أعلن في أقطار دولته المترامية الأطراف، أن من يريد الزواج ولا يستطيع القيام بنفقاته وتبعاته المالية، فبيت مال المسلمين يكفيه هذا الشأن(٥)، فعن أبي العلاء بياع المشاجب قال: "قرئ علينا كتاب عمر بن عبدالعزيز – رحمه الله – في مسجد الكوفة وأنا أسمع: "من كانت عليه أمانة لا يقدر على أدائها، فأعطوه من مال الله، ومن تزوج امرأة فلا يقدر أن يسوق إليها صداقها، فأعطوه من مال الله"(٦).

وقد كان عمر يخرج ليسأل عن حال الناس ليطمئن على رعيته فخرج يوما هو ومزاحم مولاه فلقيهما راكب من أهل المدينة، وسألاه عن الناس وما وراءه، فقال: "إني تركت المدينة والظالم بها مقهور، والمظلوم بها منصور، والغني موفور، والعائل مجبور، فسر بذلك عمر وقال: "والله لأن تكون البلدان كلها على هذه الصفة أحب إلي مما طلعت عليه الشمس"(٧).

ومما يدل على الرخاء الذي عاشته الرعية في عهده المبارك أن عامله على البصرة عدي بن أرطأة كتب إليه: "إن أهل البصرة قد أصابهم من الخير خير

(١) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٤٠

(٢) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣٠٨

(٣) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٤٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٤٠

(٥) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣١١

(٦) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٦٥

(٧) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١١٥ – ١١٦

حتى خشيت أن يبطروا" فكتب إليه عمر: "إن الله رضي من أهل الجنة حين أدخلهم الجنة أن قالوا الحمد لله، فمر من قِبلك فليحمدوا الله"(١).

وهكذا يمكن القول: إن الناس قد اغتنوا في عهده المبارك، في كافة ربوع الدولة الإسلامية الكبيرة، المترامية الأطراف، في الشام ومصر والعراق وخراسان وإفريقية والأندلس وبلاد ما وراء النهر، وسائر أمصار الدولة الإسلامية من المحيط الأطلسي في أقصى الغرب إلى الصين في أقصى الشرق(٢)، وتحققت بذلك النبوءة النبوية التي رواها حارثة بن وهب، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "تصدقوا، فسيأتي على الناس زمان يمشي الرجل بصدقته فلا يجد من يقبلها"(٣).

ومما يثير الدهشة أكثر من تحقق هذا الرخاء العظيم، هو الفترة التي تحقق فيها، فلقد تحققت هذه المعجزة في تلك البرهة الخاطفة من الزمن، فعهد عمر بن عبد العزيز كله لم يتجاوز العامين ونصف، من أوله إلى آخره، فكيف تحقق هذا النمو الكبير، والرخاء العظيم في تلك الحقبة القليلة من الزمن؟ إن هذه النتائج الجليلة ما تحققت إلا بإقامة الحق والعدل والإنصاف، ورفع الجور ورد المظالم، وبتطبيق شرع الله في التحصيل والإنفاق، فعندما اتبع عمر شرع الله، وسار على نهج نبيه وسنته، وأرسى العدل، ورفع الظلم، تحققت التنمية الكبيرة العاجلة الناجزة، وانعدم الفقر، وأشبع الناس كل احتياجاتهم، وعم الرخاء والرفاهة الاقتصادية أرجاء الوطن.

ومن ثم لاشك في أنه في كل زمان يوجد فيه رجل مثل عمر بن عبدالعزيز، وينهج نفس طريقه، فستقع تلك المعجزة مرة أخرى لا ريب، إن عمر ابن عبدالعزيز لم يأت بجديد من عنده، بل نفض الغبار عن الحق، ورسخ دعائم

---

(١) ابن سعد: الطبقات، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٣٧٢

(٢) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣١٣

(٣) الحديث رواه البخاري، وصرفه الحافظ بن حجر إلى عهد عمر بن عبد العزيز، انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري، الجزء الثالث عشر، المكتبة السلفية، بدون تاريخ، ص ٨١ – ٨٣

**العدل بن الناس، فكان منه ما كان، والتجربة الناجحة الفذة التي قام بها لا تحتاج إلى خطط خمسية ولا عشرية، ولا تتطلب مراحل، ولا تقف أمامها الأمور الصعبة المختَلقة المفتراة التي يلبِّس بها الأفاكون، أو يلبَّس بها عليهم، فالحق هو الحق، والعدل هو العدل، والظلم هو الظلم، لا يتغير هذا ولا ذاك، ما دامت السموات والأرض[1].**

(١) عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص ٣١٤

## الخاتمة

في ختام هذا البحث، نود أن نقول: إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان، وجعله خليفة في الأرض ليعمرها ويصلحها، وهو سبحانه أعلم بما خلق، ولذا: فقد وضع للناس نهجاً يسيرون عليه لإصلاح أنفسهم، وإصلاح أرضهم ومعايشهم، وخط لهم خطوطاً معينه لا يخرجون عنها، وقيم حري بهم أن يتبعوها، حتى يعم الخير والرخاء، وتنعم البشرية بفضل الله ونعمه التي لا تعد ولا تحصى، ومن أهم ما أمر الله به خلقه، وألزمهم اتباعه، هو العدل، فكلما التزم الإنسان بالعدل، كلما تحسنت أحواله في كل جوانبها، وكلما تعمقنا أكثر في دراسة قيمة العدل وتأثيره على حياة الإنسان، كلما تبين لنا أهمية هذه القيمة الإلهية العظيمة.

ولقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نبرز أهمية العدل الاجتماعي عموماً، والعدل في السياسات المالية على وجه الخصوص، في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد أخذنا نموذجاً لدراستنا عهداً جليلاً تجلت فيه كافة مظاهر العدالة الاجتماعية، وعمت كافة مناحي الحياة، وكانت سبباً مهماً من أسباب التنمية والرخاء الاقتصادي العظيم الذي تحقق فيه، هذا العهد هو عهد الخليفة الأموي الراشد العادل عمر بن عبد العزيز، الذي كان نموذجاً لما يجب أن تكون عليه العدالة الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات، كما كان أيضاً نموذجاً لتجارب التنمية الشاملة الناجزة الأكثر نجاحاً، حيث أدت عدالته الاجتماعية دوراً أساسياً في تحقيق الرخاء والرفاهة الاقتصادية العظيمة، وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج وتوصيات نعرضها فيما يلي:

### أولاً: النتائج:

يمكن القول إننا من خلال هذه الدراسة، التي بذلنا فيها من الجهد مانطيق، وحاولنا جاهدين أن نخرج بها على النحو الذي يجعل لها قيمة تنفع الناس، وتضع أمامهم إحدى التجارب الناجحة في تحقيق التنمية الشاملة الكاملة

الناجزة، لينهلوا منها في إنجاح خطط التنمية المتعثرة في كثير من البلدان، أملاً في الارتقاء بمستوى معيشة الشعوب المقهورة، وتحسين أحوال الفقراء والمحتاجين في أي مكان، قد توصلنا إلى عدة نتائج تتمثل فيما يلي:

١ – أن عهد عمر بن عبد العزيز تميز بالعدالة الاجتماعية الشاملة، لدرجة تمكننا من القول إنه كان نموذجاً لما يجب أن تكون عليه العدالة الاجتماعية، فقد شملت العدالة الاجتماعية في ذلك العهد كافة أنماط العدالة ومبادئها وفقاً لمفهومها الحديث، وقد تجلت هذه العدالة بشكل أكثر وضوحاً في السياسات المالية لعمر بن عبدالعزيز، سواء أكانت سياسات الإنفاق، أم سياسات التحصيل.

٢ – إن الدولة الإسلامية في عهد عمر بن عبد العزيز استطاعت أن تحقق مستويات كبيرة من التقدم والرخاء والرفاهة الاقتصادية الشاملة الناجزة، فقد حققت فائضاً في الموازنة العامة، وتمكنت من القضاء على آفة الفقر، وحسنت أحوال الناس، فلم يعد في الدولة فقير ولا محتاج، ولقد تحققت كل هذه التنمية والازدهار الاقتصادي في فترة وجيزة من الزمن، لم تتجاوز العامين ونصف.

٣ – إنه كان للعدالة الاجتماعية عموماً، وعدالة السياسات المالية خصوصاً، دور بالغ الأهمية في تحقيق تلك الطفرة الاقتصادية الكبيرة التي حدثت في عهد عمر ابن عبدالعزيز، فقد أدت الإصلاحات المالية القائمة على أسس العدالة الراسخة، إلى تشجيع النشاط الاقتصادي، وتوفير المناخ الملائم للعمل والإنتاج، ونشر روح الرضا والوئام بين أفراد المجتمع على النحو الذي نتج عنه هذا التطور الاقتصادي الكبير.

٤ – إن تجربة عمر بن عبد العزيز، ليست مجرد أثر من الآثار التاريخية المشرقة فحسب، بل يمكن النظر إليها على أنها نموذج عمل، وخطة دقيقة للتنمية الشاملة الناجزة، لها أسس واضحة، ومناهج مدروسة، ولذا: فيمكن النهل منها، أو الاقتداء بها في أي وقت، من ثم فإنه في أي وقت يأتي حاكم مثل عمر، ويفعل

مثل ما فعله عمر، ويقيم العدل كما أقامه عمر، لا شك أن نتائج ذلك ستكون مثل النتائج التي تحققت في عهد عمر.

**ثانياً: التوصيات :**

**من خلال ما تناولناه في البحث، وما أسفر عنه من نتائج فإننا نوصي بما يلي:**

١ – نوصي المسؤولين في الدول المختلفة، لا سيما الدول النامية، التي تسعى منذ زمن طويل لتحقيق التنمية الاقتصادية، والارتقاء بمستوى معيشة شعوبها دون أن تحقق في ذلك أثراً ملموساً، بإعادة ترتيب أولوياتها، وأن تولي مزيدا من الاهتمام لتحقيق هدف العدالة الاجتماعية، ذلك لأن العدالة الاجتماعية كفيلة بتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية المواتية لتشجيع النشاط الاقتصادي بشكل عام، ودعم الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، ومن ثم فلا فائدة من التضحية ولو نسبياً بالعدالة الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية أولاً، فلم يشهد التاريخ الاقتصادي أن دولة حققت مستويات كبيرة من التنمية الاقتصادية الشاملة، في ظل غياب العدالة الاجتماعية.

٢ – نوصي المسؤولين في الدول النامية، والإسلامية منها على وجه التحديد، بأهمية الاستفادة من التجارب والنماذج الإسلامية الناجحة في كل المجالات، وفي المجالات المالية والاقتصادية على وجه الخصوص، لا سيما وأن هذه النماذج كثيرة، ومتنوعة، ومن أهمها نموذج عمر بن عبد العزيز الذي تناولناه في هذه الدراسة، فلقد كان لعمر بن عبد العزيز فلسفته المالية والاقتصادية الراجحة المتقنة المدروسة، والتي أسفرت عن نجاحات منقطعة النظير، لذا حري بنا كمسلمين أن نقتدي بهذه النماذج، لتحقيق التنمية التي استطاعوا أن يحققوها منذ مئات السنين، وعجزنا عن تحقيقها الآن.

٣ – نوصي الباحثين في العلوم الإنسانية المختلفة، لا سيما في العلوم المالية والاقتصادية، بأهمية توجيه أبحاثهم ودراساتهم للتعمق أكثر في دراسة وتحليل أثر العدالة الاجتماعية على النشاط الاقتصادي وعلى خطط التنمية الاقتصادية،

وذلك للمساهمة في تأكيد أولوية العدالة الاجتماعية، ولفت أنظار المسؤولين في الدول المختلفة إلى أهميتها، وأن السعي إليها ليس فقط لتلبية متطلبات حقوق الإنسان، وإنما أيضاً لتحقيق النمو والإزدهار الاقتصادي.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،**

# قائمة المراجع

## أولاً: كتب التاريخ واللغة الفقه الإسلامي


- إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح: المبدع في شرح المقنع، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ١٤٠٠ه
- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م
- أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري: أخبار أبي حفص عمر بن عبد العزيز وسيرته، تحقيق د/ عبد الله عبد الرحيم عسيلان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م
- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٤
- أبو عبيد القاسم بن سلام: كتاب الأموال، تحقيق وتعليق د/ محمد خليل هراس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ه/ ١٩٨٨م
- أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، نسخها وصححها وعلق عليها أحمد عبيد، الطبعة السادسة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م
- أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم: كتاب الخراج، تحقيق د/إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٥
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري، المكتبة السلفية، بدون تاريخ
- تقي الدين أحمد بن تيمية: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨
- جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن الجوزي: سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز الخليفة الزاهد، ضبطه وشرحه وعلق عليه الأستاذ نعيم زرزور، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م
- شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: سير أعلام النبلاء، الجزء الخامس، الطبعة الثانية، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م

- صالح عبد السميع الآبي الأزهري: الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة بن أبي زيد القيرواني، المكتبة الثقافية، بيروت، بدون تاريخ.
- عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي: البداية والنهاية، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨م
- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ١٩٨٦
- محمد بن سعد بن منيع الزهري: كتاب الطبقات الكبير، الجزء السابع، تحقيق: د/ علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م

## ثانياً: الكتب العلمية والاقتصادية الحديثة

- د/ إبراهيم العيسوى: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤
- د/ أحمد العسال، د/ فتحى عبد الكريم: النظام الاقتصادى فى الإسلام (مبادئه وأهدافه) الطبعة الثانية، مكتبة وهبه ،القاهرة ١٩٨٩
- د/ أحمد فراس العوران: اقتصاد الأمن الاجتماعي التحدي والإستجابة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، ١٤٣٥ هـ ، ٢٠١٤م
- د/ حسن ابراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الأول، دار الجيل، ببيروت، مكتبة النهضة العربية بالقاهرة، الطبعة الرابعة عشر، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م
- حياة بن محمد بن جبريل: الآثار الواردة عن عمر بن عبد العزيز في العقيدة (جمعاً ودراسة)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، إصدار رقم ٤٥، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م
- شوقي أحمد دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩
- د/ صلاح أحمد هاشم: العدالة والمجتمع المدنى، حالة مصر، الناشر الإلكترونى موقع كتب عربية، ٢٠٠٥ www.kotobarabia.com

- د/ صلاح الدين المنجد: المجتمع الإسلامى فى ظل العدالة الاجتماعية، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦
- د/ عبد الرحمن يسري أحمد: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ
- عبد الستار الشيخ: عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين، سلسلة أعلام المسلمين ٤٠، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ،١٩٩٦ م
- د/ علي محمد محمد الصلابي: الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبدالعزيز ومعالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة، دار ابن كثير، الطبعة الثانية، دمسق، ١٤٣٠ ه – ٢٠٠٩ م
- د/ عماد الدين خليل: ملامح الإنقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبدالعزيز، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م
- د/ عوف محمود الكفراوي: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكنرية، ١٩٩٧
- د/ غزال العوسى: الوسيط فى مبادئ علم الاقتصاد، بدون ناشر، ٢٠١٦
- قطب ابراهيم محمد: السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨
- ماجدة فيصل زكريا: عمر بن عبد العزيز وسياسته في رد المظالم، الطبعة الأولى، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م
- د/ محمد بن سعد بن شقير: فقه عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، الجزء الأول، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م
- محمد خير يوسف: عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد، سلسلة القدوة الحسنة (٣)، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧ م
- د/ محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٦٩
- محمد عثمان محمود: العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر (بحث في نموذج رولز)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، أيار/ مايو ٢٠١٤

- محمد كرد علي: الإدارة الإسلامية في عز العرب، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، بدون تاريخ
- د/ نادية مصطفى: العدالة والديمقراطية التغير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٥

**ثالثاً: الكتب الأجنبية المترجمة**

- أدريان سميث، أليسون ستيننج، كاتي ويلز: العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة منظورات عالمية، الطبعة الأولى، ترجمة وائل حمدي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦
- جون رولز: العدالة كإنصاف "إعادة صياغة"، ترجمة د/ حيدر حاج اسماعيل، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩
- جون رولز: نظرية في العدالة، ترجمة د/ ليلى الطويل، منشورات الهيئة السورية العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١١
- صموئيل فريمان وآخرون: اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة (جون رولز نموذجاً)، ترجمة: فاضل جتكر، الطبعة الأولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥

**رابعاً: الأبحاث المنشورة في الدوريات والمؤتمرات العلمية**

- د/ إبراهيم العيسوى: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية فى إقتصاد الربيع العربى، حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربى للتخطيط، المجلد ١٥، العدد ١، يناير ٢٠١٣
- د/ المعز لله صالح أحمد: الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة، بحث مقدم للملتقى الدولى الأول "الاقتصاد الإسلامى الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوك التسيير، الجزائر
- بدرية بنت عبد العزيز البصيري: الإصلاح الإداري في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (تعيين ولاة الأقاليم أنموذجاً)، مجلة الخليج للتاريخ والآثار، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جمعية التاريخ والآثار، العدد ١١، عام ٢٠١٦

- د/ جلال أمين: العدالة الاجتماعية من منظور المشروع الحضارى، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٢٤، العدد ٢٦٩، سنة ٢٠٠١
- د/ جليلة ناجي الهاشمي: الإصلاح المالي والاقتصادي في سياسة الخليفة عمر ابن عبد العزيز، مجلة المورد، تصدرها وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دائرة الشئون الثقافية، مجلد ٣، عدد ٣، ١٩٧٤
- د/ حميد مرعي الصوفي: دور العلماء والفقهاء ومكانتهم عند عبد العزيز بن مروان، مجلة العرب، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، مجلد ٥٢، عدد ٧ – ٨، ١٤٣٨ه – ٢٠١٦م
- سلامة كيلة: الحركات الاجتماعية ومفهوم العدالة الاجتماعية في الثورات في البلدان العربية، كتاب مؤتمر العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، ومؤسسة روزا لوكسمبرج، القاهرة ١٨ – ١٩ مايو ٢٠١٤.
- د/ سلطان أبو على: أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية فى الإسلام، مجلة إدارة الأعمال، جمعية إدارة الأعمال العربية، المجلد السادس، العدد٢١، يونيه ١٩٨١
- عز الدين الأصبحي: المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة للندوة الدولية حول التنمية والديقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، المنعقدة بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، ٩ – ١٠ مايو / أيار ٢٠١٣، منشورة في كتاب خاص بأعمال الندوة، نشرته المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣
- عز الدين جسوس: سياسة عمر بن عبد العزيز الخارجية وموقفه تجاه أهل الذمة، مجلة الاجتهاد، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، مجلد ٧، عدد ٢٨، ١٩٩٥
- د/ على جمعة على الرواحنة: منهج عمر بن عبد العزيز في الإصلاح الاقتصادي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، مجلد ١، عدد ٢، عام ٢٠١٦

- د/ ماجد راغب الحلو: العدالة الاجتماعية بين القرآن والدستور، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية، العدد رقم١ لسنة ٢٠١٥
- معتز بالله عثمان: أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة للندوة الدولية حول التنمية والديقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، المنعقدة بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، ٩ – ١٠ مايو / أيار ٢٠١٣، منشورة في كتاب خاص بأعمال الندوة، نشرته المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣
- د/ ممدوح عبد العزيز رفاعي: العدالة الاجتماعية في الفكر الإنساني، بحث مقدم للمؤتمر السنوي السادس عشر لإدارة الأزمات والكوارث، بعنوان "آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي"، والذي عقدته وحدة أ.د/ محمد رشاد الحملاوي لبحوث الأزمات، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٤ – ٢٥ ديسمبر ٢٠١١
- مهى يحي: العدالة الاجتماعية في زمن الثورات، كتاب مؤتمر العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبرج، القاهرة ١٨ – ١٩ مايو ٢٠١٤، روافد للنشر والتوزيع
- وائل جمال: العدالة الاجتماعية والثورات العربية إشكاليات المفهوم والسياسات، كتاب مؤتمر العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، ومؤسسة روزا لوكسمبرج، القاهرة ١٨ – ١٩ مايو ٢٠١٤

**خامساً: الرسائل العلمية**

- بشير كمال بشير عابدين: السياسة الاقتصادية والمالية لعمر بن عبد العزيز، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، سنة ١٩٩٣
- حازم أبو الحمد حمدي: الرقابة على مالية الدولة في الفكر الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ٢٠١٢م

- عصام هاشم عيدروس الجفري: التطور الاقتصادي في العصر الأموي دراسة تحليلية وتقويمية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- محمد أحمد عبد الغنى: العدالة الاجتماعية فى ضوء الفكر الإسلامى المعاصر، رسالة دكتوراه الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠٤
- محمد بن مشبب بن سلمان القحطاني: النموذج الإداري المستخلص من إدارة عمر بن عبد العزيز وتطبيقاته في الإدارة وبخاصة الإدارة التربوية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ
- نيء عمر بن نيء عبد العزيز: الجوانب التربوية في حياة الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م

## فهرس الموضوعات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة .** | ١٢٥٨ |
| **الفصل الأول**: مفاهيم أساسية في نظرية العدالة الاجتماعية. | ١٢٦٢ |
| **المبحث الأول** :مفهوم العدالة الاجتماعية | ١٢٦٢ |
| **المطلب الأول** :تعريف العدالة الاجتماعية وأنماطها | ١٢٦٣ |
| **المطلب الثانى** : متطلبات العدالة الاجتماعية | ١٢٧١ |
| **المبحث الثاني** :العدالة الاجتماعية في الفكر الاقتصادى | ١٢٧٩ |
| **المطلب الأول** : العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي | ١٢٨٠ |
| **المطلب الثانى** : العدالة الاجتماعية في الفكر الإشتراكي | ١٢٨٣ |
| **المطلب الثالث** :العدالة الاجتماعية في الفكر الإقتصادى الإسلامى | ١٢٨٥ |
| **الفصل الثاني**: العدالة الاجتماعية في عهد عمر بن عبد العزيز. | ١٢٨٩ |
| **المبحث الأول** : نسب عمر بن عبد العزيز وخلافته ومنهجه في الحكم | ١٢٩٠ |
| **المطلب الأول** : نسب عمر بن عبد العزيز وخلافته | ١٢٩٠ |
| **المطلب الثاني** : السمات الشخصية لعمر بن عبد العزيز | ١٢٩٣ |
| **المطلب الثالث** :منهج عمر بن عبد العزيز في الحكم وإدارة الدولة | ١٢٩٦ |
| **المبحث الثاني** : مظاهر العدالة الاجتماعية في عهد عمر بن عبد العزيز | ١٢٩٩ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| **المطلب الأول :** عدالة الحكم | ١٢٩٩ |
| **المطلب الثاني :** تطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص | ١٣٠٣ |
| **المطلب الثالث :**كفالة الحريات الأساسية للمواطنين | ١٣٠٦ |
| **المطلب الرابع :** عدالة توزيع الدخول والثروات | ١٣٠٩ |
| **الفصل الثالث :**العدالة الاجتماعية في السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز | ١٣١١ |
| **المبحث الأول :**مظاهر العدالة الاجتماعية في سياسة الإيرادات العامة عند عمر بن عبد العزيز | ١٣١٢ |
| **المطلب الأول :** مظاهر العدالة الاجتماعية في سياسة عمر بن عبد العزيز في جمع المال | ١٣١٣ |
| **المطلب الثاني :**مظاهر العدالة الاجتماعية في تعامل عمر بن عبد العزيز مع موارد بيت المال | ١٣١٧ |
| **المبحث الثاني :**مظاهر العدالة الاجتماعية في سياسة الإنفاق العام عند عمر بن عبد العزيز | ١٣٢٥ |
| **المطلب الأول :**المحافظة على حرمة المال العام | ١٣٢٦ |
| **المطلب الثاني :**ترشيد الإنفاق العام والاقتصاد فيه | ١٣٢٩ |
| **المطلب الثالث :**التوسع في الإنفاق العام الاجتماعي | ١٣٣٤ |
| **الفصل الرابع :**دور العدالة الاجتماعية في سياسة عمر بن العزيز في تحقيق التنمية الاقتصادية | ١٣٤٠ |
| | |

| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| **المبحث الأول** :أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية في سياسة عمر بن عبد العزيز | ١٣٤١ |
| **المطلب الأول :** توفير المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية | ١٣٤١ |
| **المطلب الثاني :** تشجيع القطاع الزراعي | ١٣٤٧ |
| **المطلب الثالث :** تشجيع القطاع التجاري | ١٣٥١ |
| **المبحث الثاني :** الأثر التنموي للعدالة الاجتماعية في سياسة عمر بن عبد العزيز | ١٣٥٥ |
| **المطلب الأول :** حدوث فائض في الموازنة العامة | ١٣٥٦ |
| **المطلب الثاني :** انخفاض مستوى الفقر | ١٣٥٩ |
| **المطلب الثالث :** عموم الرخاء والرفاهة الاقتصادية | ١٣٦٣ |
| **الخاتمة .** | ١٣٦٧ |
| **فهرس الموضوعات** . | ١٣٧٨ |